01_1-470665265_1-470580276_1-470490881_1-469545828_1-469544177_2-468938859_1-464704792.e$S - copie 3_Mise en page 1 04/07/2025 20:37 Page1

رئيس الجمهورية يترأس حفل تقليد الرتب وإسداء الأوسمة

رسائل ودلالات الفخر والاعتزاز من قصر الشعب

■ ترقية اللواء سماعلي قائد القوات البرية إلى رتبة فريق ■ ترقية عمداء إلى رتبة لواء..وعقداء إلى رتبة عميد

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

عدد خاص

شكر الرئيس على ترسيخه لسنة حميدة..الفريق أول شنقريحة:

تشريف أصبح تقليدا يشهد على الرعاية لجيشنا العتيد

■ عرفان أبناء الجزائر الأوفياء لصنيع الشهداء

الخامس جويلية ذكرى مجيدة لها دلالة عميقة..الرئيس تبون:

خطى واثقة..

ورفع التحديات بكل ثقة

■ يوم انجلت فيه عن وطننا المفدى جحافل الاستعمار وهي تجر أذيال الهزيمة
■ قطعنا أشواطا على مسار تعزيز سيادتنا وحصانتنا الوطنية
■ توثيق أواصر الوحدة..والتعامل مع الرهانات بنفس جديد
■ تكريس نهج الجزائر المنتصرة الوفية لمبادئها والمرسخة لمرجعيتها
■ التلاحم والتكاتف والحس اليقظ..أمثل مسلك لتجنيب الأوطان ويلات الهزات والأطماع

التزامات تحققت وإنجازات تجسّدت في ذكرى استرجاع السيادة الوطنية

الجزائر المنتصرة.. استقلال وإجلال

■ انتصارات دبلوماسية واجتماعية وثقافية ورياضية والطابع الاجتماعي للدولة ثابت نوفمبري

"معركة الجزائر"..
تنتصر اقتصاديا

السليل..
يد على الزناد وعين تحرس البلاد

■ مشاريع استراتيجية..أمن مائي وغذائي وثورة صناعية وفلاحية
■ بومدين أعاد للجزائر خيراتها والرئيس تبون استعاد سيادتها

مزيان: الحدث والرسالة في ذكرى جويلية
كريكو: استقلال يترسّخ بترسيخ السيادة
زغيدي: نحتفل بتعداد المنجزات لا بسرد الذكريات

ثورة الإصلاحات تقوي الاستقرار والازدهار.. ونهاية عهد البيروقراطية والفساد

ISSN 1111-0449 السبت 09 محرم 1447 هـ الموافق لـ 05 جويلية 2025م العدد: 19814 الثمن 10 دج الموقع الإلكتروني www.echaab.dz france prix 1 €

رئيس الجمهورية يوقّع مرسومين رئاسيين بمناسبة عيد الاستقلال والشباب

إجراءات عفو عن المحبوسين المتحصلين على شهادات

■ قرار يشمل 6500 محبوس وآخر لفائدة 297 نزيل ناجح ■ المتهمون بالمؤامرات والخيانة مستثنون من العفو الرئاسي

وقّع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مرسومين رئاسيين يتعلق الأول بإجراءات العفو ويشمل 6500 محبوس، والثاني بالنزلاء المتحصلين على شهادات في التعليم أو التكوين للموسم 2024-2025، ويشمل 297 محبوسا ناجحا في شهادة التعليم المتوسط، في انتظار نتائج شهادة البكالوريا، حسب ما أورده، أمس الجمعة، بيان لرئاسة الجمهورية.

جاء في البيان : «بمناسبة الذكرى الثالثة والستين (63) لعيد الاستقلال والشباب وقع السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، مرسومين رئاسيين، يتعلق الأول بإجراءات عفو يشمل 6500 محبوسا والثاني لفائدة النزلاء المتحصلين على شهادات في التعليم أو التكوين للموسم 2024-2025 ويشمل 297 محبوسا ناجحا في شهادة التعليم المتوسط في انتظار نتائج شهادة البكالوريا».

ويستثنى من هذا العفو الرئاسي – مثلما أشار إليه البيان – «الأشخاص المحكوم عليهم نهائيا لارتكابهم : جرائم الإرهاب والتقتيل والقتل والضرب والجرح العمدي المفضي إلى الوفاة دون قصد إحداثها، والضرب والجرح العمدي المفضي إلى عاهة مستديمة، الاعتداء على الأصول أو القصر والفعل المخل بالحياء والاغتصاب، الاختطاف والاتجار بالبشر أو بالأعضاء، وضع النار عمدا في الأموال، الاعتداء على موظفي ومؤسسات الدولة وموظفي الصحة وجرائم التخريب أو الإتلاف العمدي لأملاك الدولة».

كما يستثني العفو – يضيف نفس المصدر – «الاعتداءات والمؤامرات ضد سلطة الدولة وسلامة ووحدة أرض الوطن والخيانة والتجسس وتزوير المحررات العمومية أو الرسمية وانتحال الوظائف والألقاب أو الأسماء وإساءة استعمالها وجرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات إذا كانت تستهدف الدفاع الوطني أو الهيئات أو المؤسسات الخاضعة للقانون العام، وجرائم نشر وترويج أخبار أو أنباء تمس بالنظام والأمن وجرائم التمييز وخطاب الكراهية، وجرائم الفساد وتبييض الأموال والتهرب الضريبي وجرائم الصرف وحركة رؤوس الأموال وتزوير النقود وجرائم التهريب والمضاربة غير المشروعة والغش في بيع السلع وجنح وجنايات تكوين جمعية أشرار أو جماعة إجرامية منظمة والسرقات بالتعدي والعنف والسرقات الموصوفة وجرائم تهريب المهاجرين، وجرائم المخدرات وجرائم عصابات الأحياء والتجمهر والتحريض عليه وبعض الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في قانون تنظيم السجون».

تشارك في اجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي..منصوري:

التزام جزائري ثابت بدعم السلام والاستقرار

شاركت كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية، المكلفة بالشؤون الإفريقية، سلمة بختة منصوري، الخميس، عبر تقنية التحاضر المرئي في أشغال الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي المخصص لبحث تطورات الوضع في الصومال وسير عمليات بعثة الدعم التابعة للاتحاد الإفريقي في البلاد، حسب ما أفاد به بيان لوزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الافريقية.

أوضح البيان أن هذا الاجتماع المنعقد في دورته 1287، قد تميز بمشاركة وزراء خارجية عدد من الدول الأعضاء في المجلس، إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ومفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن ووزير الشؤون الخارجية الصومالي وممثل الهيئة الحكومية للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وخلال مداخلتها، جددت كاتبة الدولة يضيف البيان ذاته «التزام الجزائر الثابت بدعم جهود السلام والاستقرار في الصومال، وحرصها على مواصلة مرافقة هذا البلد الشقيق في جهوده لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار، بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما يسهم في إرساء السلم والأمن المستدامين في الصومال وفي منطقة القرن الإفريقي برمتها».

أشرف على حفل اختتام السنة التكوينية..المهدي وليد:

تسهيل إدماج خريجي التكوين المهني من أولويات القطاع

أشرف وزير التكوين والتعليم المهنيين، ياسين المهدي وليد، الخميس بالجزائر، على حفل اختتام السنة التكوينية 2024-2025، بحضور الأسرة التكوينية الى جانب ممثلي بعض المؤسسات الاقتصادية.

في كلمة له، أوضح الوزير أن هذه السنة التكوينية عرفت استفادة أكثر من 600 ألف متربص ومتمهن من برامج التكوين في مختلف التخصصات على مستوى أقسام وورشات القطاع.

وفي ذات السياق، أشار إلى أن تسهيل إدماج خريجي التكوين المهني في عالم الشغل يعد من «أولويات القطاع من خلال توفير برامج تكوين في تخصصات تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الوطني، لافتا إلى أهمية تعزيز التنسيق مع القطاعات والشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين.

وبنفس المناسبة، أعلن الوزير أنه سيتم الأسبوع القادم تنظيم فعاليات اختتام المسابقة الوطنية للابتكار في التكوين المهني التي تم إطلاقها مؤخرا والتي عرفت مثلما قال « مشاركة شباب من متربصي القطاع ساهموا فيها بمشاريع مبتكرة»، مؤكدا أن هذه المسابقة مكنت من «اكتشاف مواهب وأصحاب أفكار مبتكرة من متربصي التكوين المهني من مختلف المؤسسات التكوينية».

كما ذكر المهدي وليد بالتصفيات الوطنية النهائية لأولمبياد التكوين المهني التي سيتم تنظيمها في شهر نوفمبر القادم، بعد تنظيم التصفيات الجهوية في شهر أكتوبر، ليتم تشكيل الفريق الذي سيمثل الجزائر في الأولمبياد العالمية.

يتمثلون في أفراد من الجالية الوطنية بالخارج

وكالة ترقية الاستثمار تستقبل حاملي مشاريع

استقبلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، وفدا من حاملي المشاريع من أفراد الجالية الوطنية بالخارج، لتعريفهم بفرص الاستثمار في البلاد والإصلاحات المنجزة لتحسين مناخ الأعمال، وكذا التسهيلات الموجهة لدعم المستثمرين لا سيما من أفراد الجالية.

خلال اللقاء، الذي جرى بمقر الوكالة، استقبل المدير العام، عمر ركاش، أكثر من 50 حامل مشروع جزائري مقيم في 14 دولة، جاؤوا للجزائر للمشاركة في تظاهرة «72 ساعة من ريادة الأعمال» التي أطلقتها، يوم الأربعاء، جمعية «شاب فكرة»، بالشراكة مع الحركة الديناميكية للجزائريين بفرنسا «موداف».

وتم بالمناسبة، تقديم عرض مفصل حول مناخ الأعمال في الجزائر والتطور الذي شهده، في ظل الإصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، فضلا عن الفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة للجالية، خاصة تلك التي تندرج ضمن أولويات الاقتصاد الوطني، على غرار المشاريع التي تضمن نقل المعرفة والخبرة وتحويل التكنولوجيا عبر شراكات نوعية.

كما قدمت الوكالة شروحا وافية حول مسار عملية الاستثمار، انطلاقا من الفكرة وتسجيل المشروع إلى غاية دخوله حيز النشاط، وذلك في إطار المنظومة القانونية الجديدة للاستثمار وما تتيحه من تحفيزات وتسهيلات وضمانات، إلى جانب شرح آليات منح العقار الاقتصادي والإصلاحات التي تمت مباشرتها في هذا المجال.

وفي المقابل، تم الاستماع إلى تطلعات ومشاريع أعضاء الوفد، الذين عبروا عن اهتمام خاص بعدة قطاعات حيوية، على غرار الميكانيك والميكانيك الدقيقة، تثمين النفايات الصناعية، معالجة وتطهير المياه، الحلول الرقمية، المناولة وتصنيع قطع الغيار، السياحة والفندقة وكذا المقاولاتية.

وفي تصريح له للصحافة عقب اللقاء، أكد ركاش أن هذا اللقاء كان «جدّ مثمر»، مبرزا مكانة أفراد الجالية في منظومة الاستثمار الوطنية باعتبارهم «ثروة بشرية واقتصادية» و«سفراء للجزائر عبر العالم».

دورة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا:

الجزائر ملتزمة بمبادئ احترام السيادة وحرية الشعوب

اختتمت، الخميس ببورتو (البرتغال)، أشغال الدورة السنوية 32 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمشاركة وفد من البرلمان الجزائري بغرفتيه، حسب ما أفاد، الخميس، بيان للمجلس الشعبي الوطني.

خلال اليوم الختامي لهذه الدورة التي جرت أشغالها من 29 جوان إلى 3 جويلية، «أثنى ممثلو الوفود على المشاركة الفاعلة للجزائر في إطار التعاون، رغم كونها عضوا غير دائم في المنظمة»، كما تم «التنويه بجهودها في طرح مقاربات متوازنة حول الموضوعات التي نوقشت داخل مختلف الورشات والنقاشات»، مثلما أوضحه المصدر ذاته. وكان الوفد الجزائري قد أجرى على هامش الأشغال، عدة لقاءات مع ممثلي وفود أوروبية وآسيوية، تم خلالها «تبادل الرؤى حول سبل تعزيز العلاقات البرلمانية والتعاون، لاسيما في مجالات الأمن البيئي، مكافحة الإرهاب والهجرة»، كما تم «التطرق إلى موضوع الدورة القادمة التي ستعقد في مدينة لاهاي العام المقبل وكذا تحضيرات مشاركة الجزائر المرتقبة ضمن هذا الإطار».

وخلال هذه اللقاءات، عبر الوفد الجزائري عن «ارتياحه لمجريات الدورة 32 للمنظمة وثراء النقاشات»، كما جدد «التزام الجزائر بالمبادئ الدولية القائمة على احترام السيادة، دعم قضايا التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية»، وفقا لنفس البيان.

خطة عمل للتعاون بين وزارة العدل واليونيسف

دورات تكوينية للقضاة وموظفي بعض الإدارات

تم التوقيع على خطة العمل للتعاون 2025-2026 بين وزارة العدل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، الخميس بالجزائر العاصمة، حسب ما أفاد به بيان للوزارة. مراسم التوقيع التي جرت بمقر وزارة العدل، أشرف عليها الأمين العام للوزارة، محمد رقاز، وممثلة منظمة «اليونيسف» في الجزائر، كاتارينا يوهانسون، بحضور إطارات من الوزارة وممثل عن وزارة الشؤون الخارجية.

وتهدف خطة العمل الموقع عليها إلى «إعداد دراسة شاملة حول العدالة الخاصة بالأطفال في الجزائر وتعزيز التعاون في مجال حماية حقوق الطفل» من خلال تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل لفائدة القضاة وموظفي بعض الإدارات التابعة للوزارة، والذين لهم تعامل مباشر مع الطفل.

ويأتي هذا التوقيع «تنفيذا للاتفاق الإطار للتعاون بين الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف للفترة 2023-2027»، وفقا لذات البيان.

استقبلت ممثلي جمعيات وطنية..حملاوي:

توحيد الرؤى..خدمة للمواطن وتعزيز روح الانتماء للوطن

استقبلت رئيسة المرصد الوطني للمجتمع المدني، ابتسام حملاوي، الخميس، ممثلي عدد من الجمعيات، في إطار اللقاءات التي ينظمها المرصد مع مختلف فعاليات المجتمع المدني، حسب ما أفاد به بيان لذات الهيئة. وفي هذا الصدد، استقبلت حملاوي ممثلي الجمعية الوطنية للعمال، جمعية نور للمرأة والأسرة والطفل، الجمعية الوطنية للاتحاد الجزائري للشباب والتنمية، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المجتمع الجزائري وكذا الجمعية الولائية البيئة الخضراء.

شكل اللقاء التشاوري «فرصة لفتح نقاش صريح ومثمر حول سبل تعزيز العمل التشاركي وتطوير أداء الفاعلين، مع التركيز على أهمية التكوين والمرافقة المستمرة وتفعيل المبادرات الميدانية ذات البعد الوطني»، يضيف البيان.

كما تم التطرق أيضا إلى «التحديات التي تواجه العمل الجمعوي والحاجة إلى تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى، من أجل تحقيق أثر ملموس يخدم المواطن ويعزز روح الانتماء والمسؤولية».

وخلال هذا اللقاء الذي تميز بـ«جو من الانفتاح الإيجابي والالتزام»، تم التأكيد على «دور هذه الجمعيات كشريك فاعل في دعم المسار التنموي الوطني الذي يشرف المرصد على مرافقة خطواته بكل جدية واحترافية»، وفقا للمصدر ذاته.

وكالة «ناسدا» تطلق موقعا ومنصة جديدين

آليات لتسهيل دخول المعلومات والخدمات المقاولاتية

أطلقت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ناسدا)، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، موقعها الإلكتروني الجديد ومنصة رقمية موجهة لتبسيط إجراءات دراسة ملفات توسيع النشاطات ومتابعتها عن بعد في فائدة أصحاب المشاريع، بما يضمن انسيابية ومرونة أكبر في الوصول إلى المعلومة والخدمات.

أشرف على حفل الإطلاق، الذي نظم بمقر الوكالة، المدير العام لـ«ناسدا»، بلال عشاشة، بحضور الإطار بوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، المكلفة بترقية وتطوير المؤسسات المصغرة، السيدة سندرا صايبي، ممثلة لوزير القطاع، إلى جانب عدد من مديري المؤسسات الاقتصادية وإطارات الوكالة، وذلك في إطار إحياء الذكرى 63 لعيد الاستقلال (5 جويلية). ويهدف الموقع الجديد للوكالة «ناسدا» إلى تحسين تجربة المستخدم عبر تسهيل الولوج إلى المعلومات والخدمات، من خلال فضاء تفاعلي يتيح لأصحاب المشاريع طرح استفساراتهم وتلقي الشروحات باستخدام «ناسدا إيجنت»، وهو عميل افتراضي يعمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي. كما شهد الموقع تحسينات على مستوى المحتوى القانوني وفضاء الخدمات، أبرزها خدمة «ماي بروجكت»، المخصصة لأصحاب المشاريع الراغبين في توسيع أو تنويع نشاطاتهم. وتسمح هذه الخدمة بتسجيل الطلبات ومتابعتها عن بعد، مع إشعارات تلقائية في كل مرحلة من مراحل المعالجة، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وضمان المزيد من الشفافية.

وفي سياق متصل، تم أيضا استحداث منصة جديدة للتكوين عن بعد، تهدف إلى تقديم محتوى تدريبي نوعي لفائدة حاملي المشاريع، من تأطير خبراء متخصصين، مع إمكانية تتبع مراحل التكوين إلى غاية الحصول على الشهادة النهائية إلكترونيا.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: contact@echaab.dz /الموقع الإلكتروني: www.echaab.dz
التحرير
التحرير: 87 91 46 023
الفاكس: 79 91 46 023
أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 469 1 023
الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
جمال لعلامي
رئيس التحرير
محمد كاديك

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة
من أجل إشهاركم توجهوا إلى: المؤسسة الوطنية للإتصال، النشر والإشهار، وكالة ANEP، المتواجة ب 01 نهج باستور - الجزائر.
الهاتف الثابت: 42. 05.10. 020 / 91. 05.20. 020
الفاكس: 77. 05.13. 020 / 45. 05.13. 020 / 48. 05.11. 020
البريد الإلكتروني: agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.ouargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz

■ ملاحظة:

المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

الخامس جويلية ذكرى مجيدة لها دلالة عميقة..الرئيس تبون:

خطى واثقة لبناء الدولة.. ورفع التحديات بكل ثقة

■ يوم انجلت فيه عن وطننا جحافل الاستعمار البيض وهي تجر أذيال الهزيمة ■ نستحضر ملاحم خالدة على درب التضحية بقوافل الشهداء حتى النصر المبين ■ قطعنا أشواطا على مسار تعزيز سيادتنا وحصانتنا الوطنية ■ توثيق أواصر الوحدة..تعزيز المؤسسات والتكفل بحاضر شعبنا ومستقبل أبنائه ■ التعامل مع الرهانات بنفس جديد..تكريس نهج الجزائر المنتصرة الوفية لمبادئها والمرسخة لمرجعيتها ■ التلاحم والتكاتف والحس الوطني اليقظ..أمثل مسلك لتجنيب الأوطان ويلات الهزات والأطماع ■ شعبنا ظل عبر مختلف وقفاته التاريخية عبرة للشعوب في الولاء للوطن ■ أحيي حامي الحماة الجيش الوطني الشعبي وكل الأسلاك الأمنية والنظامية

وجه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس الجمعة، رسالة بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة والستين (63) لعيد الاستقلال، هذا نصها الكامل :

«بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أيتها المواطنات..أيها المواطنون،

تحيي الجزائر في هذا اليوم ذكرى مجيدة، لها في أفئدتنا دلالة عميقة. إنها الذكرى الثالثة والستين (63) لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، ذلك اليوم الذي انجلت فيه عن وطننا المفدى جحافل الاستعمار البغيض وهي تجر أذيال الهزيمة لأنها جوبهت برجال أشداء سكن الوطن سويداء قلوبهم وعقدوا العزائم أن تتحرر الجزائر.

وإننا إذ نحيي هذه الذكرى المجيدة، نستحضر تلك الملاحم الخالدة التي خاضها شعبنا ضد الاستعمار وقواه العاتية، وظل على درب التضحية يقدم القوافل تلو الأخرى من الشهداء البواسل حتى النصر المبين.

أيتها المواطنات..أيها المواطنون،

لقد عكفت الجزائر منذ بزوغ عهد استقلالها على استثمار تلك المحطات الخالدة التي رفعت شعبنا إلى أعلى مراتب الوطنية الصادقة بين شعوب الأرض.

ولقد كان هذا الاستثمار مبنيا على الوفاء لتلك الدماء التي سالت فداء للوطن وتقديسا للأرواح الطاهرة التي قدمت قربانا من أجل حرمة أرضه وسمائه ومصير أبنائه.

وإننا حين نقف عند هذه الذكريات المنيرة في سجل وطننا المجيد فهي تذكرنا بما قطعناه من أشواط على مسار تعزيز حصانتنا الوطنية من توثيق لأواصر الوحدة والمضي بخطى واثقة نحو بناء الدولة وتعزيز مؤسساتها والتكفل بحاضر شعبنا الكريم ومستقبل بناته وأبنائه.

إن الجزائر اليوم تخوض غمار مرحلة عمادها التعامل مع مختلف الرهانات بنفس جديد، والتطلع إلى رفع التحديات بكامل الثقة في قدراتنا ومقدراتنا الوطنية المنبعثة من خالص آمال المواطن. لقد قطعت بلادنا أشواطا متتالية على هذا النهج، نهج الجزائر المنتصرة الوفية لمبادئها والمرسخة لمرجعياتها الساعية إلى ترسيخ المواطنة الحقة ولقد تمكنت بتضحيات بناتها وأبنائها من الانتصار.

أيتها المواطنات، أيها المواطنون،

إن ذكرى استقلالنا واسترجاعنا للسيادة الوطنية، كما أنها تستنهض فينا روح استذكار التضحيات الجسيمة التي دفعها شعبنا في سبيل انعتاقه، فإنها تدفعنا إلى النظر مليا حول ما يشهده العالم اليوم من تحولات، وكيف أن التلاحم والتكاتف والحس الوطني اليقظ هو أمثل مسلك لتجنيب الأوطان ويلات الهزات والأطماع.

وعلى هذا المنحى الوجيه فقد كان الشعب الجزائري دوما حريصا على التمسك بوحدته ورص صفوفه، وظل عبر مختلف وقفاته التاريخية عبرة للشعوب في الولاء للوطن.

أيتها المواطنات الفضليات، أيها المواطنون الأفاضل،

ونحن نحتفي بهذه الذكرى الغالية والمتميزة في تاريخ وطننا، والمقرونة بعيد الشباب، أتوجه إلى أخواتي المجاهدات وإخواني المجاهدين وإلى كافة بناتنا وأبنائنا بأسمى عبارات التهاني، كما أحيي حامي حمى الوطن جيشنا الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، وكل الأسلاك الأمنية والنظامية التي تحفظ أمن الوطن والمواطن، داعيا أبناء وطننا العزيز إلى البذل والتفاني والوعي بالرهانات تأسيا بالمبادئ العظيمة التي سار على نهجها شهداؤنا الخالدون.

عاشت الجزائر حرة أبية شامخة المجد والخلود لشهدائنا الأبرار».

رئيس الجمهورية يترأس حفل تقليد الرتب وإسداء الأوسمة

دلالات ورسائل الفخر والاعتزار من قصر الشعب

■ ترقية اللواء سماعلي قائد القوات البرية إلى رتبة فريق ■ ترقية عمداء إلى رتبة لواء..وعقداء إلى رتبة عميد ■ الفريق أول شنقريحة: تقليد يحفز على المزيد من العمل الجاد والمثابر في تشييد صرح قواتنا المسلحة ■ عرفان أبناء الجزائر الأوفياء لصنيع الشهداء الأمجاد

ترأس رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، أمس الأول الخميس بقصر الشعب، مراسم حفل تقليد الرتب وإسداء الأوسمة لعدد من الضباط العمداء والسامين والمستخدمين المدنيين، وهو الحفل الذي يندرج في إطار الاحتفالات المخلدة للذكرى الثالثة والستين لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، حسبما أفاد به بيان لوزارة الدفاع الوطني.

وفي مستهل هذا الحفل، «أشرف السيد رئيس الجمهورية، رفقة الفريق أول، ومسؤولين سامين في الدولة، على مراسم تقليد الرتب، حيث تمت ترقية اللواء مصطفى سماعلي، قائد القوات البرية إلى رتبة فريق، ومجموعة من العمداء إلى رتبة لواء، وعدد من العقداء إلى رتبة عميد، وكذا ترقيات في فئة الضباط السامين وكذا إسداء الأوسمة لمجموعة من الضباط السامين والمستخدمين المدنيين»، يضيف ذات المصدر.

وبهذه المناسبة، ألقى الفريق أول السعيد شنقريحة، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، كلمة «عبر في مستهلها عن تشكراته وتقديره للسيد رئيس الجمهورية على تفضله بالإشراف على مراسم حفل تقليد الرتب وإسداء الأوسمة لإطارات الجيش الوطني الشعبي»، وفق البيان. وقال شنقريحة: «يشرفني بهذه المناسبة السعيدة أن أعرب لكم السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، أصالة عن نفسي، ونيابة عن كافة أفراد الجيش الوطني الشعبي، عن بالغ الشكر والتقدير والامتنان، على تفضلكم بترؤس مراسم حفل تقليد الرتب وإسداء الأوسمة لثلة من إطارات الجيش الوطني الشعبي».

«هذا التشريف الذي أصبح تقليدا راسخا وسنة حميدة، يشهد بحق على مدى الرعاية التي تولونها لإطارات ومستخدمي جيشنا العتيد، وسيحفزهم دون شك على المزيد من العمل الجاد والمثابر والمساهمة في تشييد صرح قواتنا المسلحة على مرتكزات صلبة».

وأكد الفريق أول بأن تزامن تنظيم هذا الحفل مع ذكرى عيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، يعكس عرفان أبناء الجزائر الأوفياء لصنيع شهداء الجزائر الأبرار، الذين قدموا أغلى ما يملكون فداء للوطن.

«إن تنظيم هذا الحفل البهيج، في غمرة الاحتفالات المخلدة للذكرى الثالثة والستين (63) لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، يبعث في نفوسنا أسمى مشاعر الفخر والاعتزاز بأمجاد ومآثر أسلافنا الميامين، ويحيي في قلوبنا أرقى معاني النصر والحرية والولاء المطلق للجزائر السيدة»، أضاف البيان.

«كما نؤدي من خلال هذه الذكرى الغالية والعزيزة على كل وطني مخلص، واجب العرفان والوفاء والتقدير لتضحيات شهدائنا الأبرار، ونترحم فيها بخشوع وإكبار على الذين قدموا للوطن أعز ما يملكون، ونستلهم من مآثر أبطالنا الأمجاد الذين صانوا الوديعة، وحافظوا على العهد، ونتأسى بالمبادئ والقيم السامية، التي طبعت شخصيتنا الوطنية الأصيلة، ونواصل السهر على التحلي بها، ونجدد العهد الذي قطعناه أمام الوطن والشعب. «وقدم السيد الفريق أول تهانيه للإطارات اللذين تمت ترقيتهم إلى رتب أعلى والذين تم إسداؤهم الأوسمة، حاثا إياهم على أن يكونوا قادة جديرين بقيادة رجالهم من نصر إلى نصر. وأضاف شنقريحة: «في الأخير، أجدد لكم السيد الرئيس، أسمى عبارات الشكر والتقدير، على إشرافكم الشخصي على هذا الحفل المتميز».

وختم بالقول : «كما أتقدم بأحر التهاني وأزكى التبريكات، لكم أنتم الذين تمت ترقيتكم إلى رتب أعلى والذين تم إسداؤكم الأوسمة، راجيا للجميع التوفيق والنجاح في مساركم المهني، متمنيا أن تكون هذه الترقيات وهذه التكريمات، محفزات لكم على مواصلة درب العمل المخلص من أجل تحقيق نجاحات أخرى، تليق بكم، وبمكانة جيشنا الوطني الشعبي، وأن تكونوا قادة جديرون بقيادة رجالكم من نصر إلى نصر».

الرئيس أسداهما عرفانا لهما بخدماتهما الجليلة

وسام عشير للمدير العام للأمن الوطني ومدير سونلغاز

أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، صدر مصف الاستحقاق الوطني، أمس الأول الخميس بقصر الشعب بالجزائر العاصمة، وساما بدرجة عشير لكل من المدير العام للأمن الوطني، علي بداوي، والرئيس المدير العام للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز (سونلغاز)، مراد عجال.

وعلى هامش الحفل السنوي لتقليد الرتب وإسداء الأوسمة، أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، صدر مصف الاستحقاق الوطني، وسام بدرجة عشير لعلي بداوي المدير العام للأمن الوطني، عرفانا له بخدماته الجليلة على مدى عقود في قطاع حساس يعد من أسس وركائز المؤسسات الدستورية لحفظ الأمن والسهر على سلامة المواطنين.

كما أسدى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون صدر مصف الاستحقاق الوطني وسام بدرجة عشير لمراد عجال، الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز نظير خدماته الجليلة والمشهود له بها في هذا القطاع الحيوي وإسهامه بقدر عال في ترقية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ما يقدمه على رأس الشركة من خدمات لصالح المواطنين عبر التراب الوطني.

ناصري يستقبل الوفد النيكاراغوي

لا مفرّ من الاعتراف بجرائم الاستعمار

■ الثورة الجزائرية كانت مصدر إلهام وقدوة للثورة الساندينية

استقبل رئيس مجلس الأمة، عزوز ناصري، الوفد النيكاراغوي المشارك في الملتقى الدولي حول جرائم الاستعمار، الذي نظمته وزارة المجاهدين وذوي الحقوق بمناسبة إحياء الذكرى 63 لاسترجاع السيادة الوطنية، حسب ما أفاد به، يوم الخميس، بيان للمجلس.

أوضح المصدر أن الوفد يضم المستشار برئاسة جمهورية نيكاراغوا، المكلف بالشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، تاردنسيلا أورلاندو، والنائب في الجمعية الوطنية وعضو المكتب السياسي للجبهة الساندينية للتحرير الوطني، المؤرخ هودجسون ديرينغس جون إدسون. وشكل اللقاء، الذي جرى الأربعاء بمقر المجلس، مناسبة لـ«تجديد الموقف الجزائري الثابت في دعم قضايا التحرر والعدالة عبر العالم» والتأكيد على «أهمية الاعتراف بجرائم الاستعمار كجزء من مسار إنصاف الشعوب»، كما سمح باستحضار «عمق العلاقات التاريخية بين الجزائر ونيكاراغوا، والقائمة على التضامن، التقارب السياسي والدفاع المشترك عن القضايا العادلة في المحافل الدولية»، يضيف البيان.

وبذات المناسبة، نوّه رئيس مجلس الأمة بمشاركة وفد نيكاراغوا في هذا الحدث «ذي الرمزية التاريخية والإنسانية العميقة»، مشيرا إلى أهمية «ترقية التعاون بين البلدين في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية ليرقى إلى مستوى جودة العلاقات السياسية، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ورئيس جمهورية نيكاراغوا، السيد دانيال اورتيغا»، فضلا عن «تعزيز التواصل بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، خاصة في ظل التحديات العالمية الراهنة التي تستدعي المزيد من التنسيق بين الدول الصديقة».

من جهته، أعرب وفد جمهورية نيكاراغوا عن «اعتزاز بلاده بالعلاقات التاريخية التي تربطها بالجزائر»، مذكرا بأن «الثورة الجزائرية كانت مصدر إلهام وقدوة للثورة الساندينية في كل ما يخص معاني التضحية والوطنية واحترام المبادئ الراسخة، وفيما يتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير واحترام سيادتها»، يتابع نفس المصدر.

كما عبر عن استعداد نيكاراغوا للعمل على «توسيع مجالات التعاون الثنائي، بما في ذلك تعزيز تبادل الخبرات في قضايا الذاكرة والتعليم العالي والتعاون البرلماني»، مبرزا «أهمية الجزائر كفاعل إقليمي في الدفاع عن القضايا العادلة وحقوق الشعوب، خاصة القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية».

وفي ختام اللقاء، شدد الطرفان على ضرورة «مواصلة التنسيق والعمل المشترك في المجال البرلماني، بما يعزز أواصر الصداقة والتكامل بين الجزائر ونيكاراغوا، ويجسد القيم المشتركة المبنية على التضامن، الاحترام المتبادل والعدالة»، وفقا لما نقله البيان.

رئيس مجلس الأمة : الجزائر ستبقى سيدة رائدة موحدة

أكد رئيس مجلس الأمة، السيد عزوز ناصري، الجمعة، أن الجزائر ستبقى «سيدة رائدة موحدة، يقودها الشباب نحو الريادة وأمجاد جديدة»، مجددا الوفاء «لمبادئ نوفمبر ولتضحيات الشهداء والمجاهدين».

وكتب رئيس مجلس الأمة على حسابه الخاص بمواقع التواصل الاجتماعي بمناسبة إحياء الذكرى 63 لعيدي الاستقلال والشباب : «63 عاما على الاستقلال بعد كفاح مرير ونضال كبير ودماء طاهرة روت هذه الأرض فأزهرت جزائر شامخة منتصرة. نجدد الوفاء لمبادئ نوفمبر ولتضحيات الشهداء والمجاهدين، وستبقى الجزائر سيدة رائدة موحدة، يقودها الشباب نحو الريادة وأمجاد جديدة».

بوغالي يستقبل الوفد النيكاراغوي

مواقف مشرفة في دعم قضايا التحرّر وفلسطين

استقبل رئيس المجلس الشعبي الوطني، ابراهيم بوغالي، الخميس بالجزائر العاصمة، وفدا من جمهورية نيكاراغوا على هامش مشاركة الوفد في أشغال ملتقى دولي حول «جرائم الاستعمار في التاريخ الإنساني»، من تنظيم وزارة المجاهدين وذوي الحقوق بمناسبة إحياء الذكرى 63 لاسترجاع السيادة الوطنية، حسب ما أفاد به بيان للمجلس.

أوضح المصدر أن الوفد الضيف يضم «المستشار برئاسة الجمهورية مكلفا بالشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، تاردنسيلا أورلاندو، والنائب في الجمعية الوطنية وعضو المكتب السياسي للجبهة الساندينية للتحرير الوطني، هودسون ديرينغس جون إدسون».

وخلال هذا اللقاء، أشاد بوغالي بـ«المواقف المشرفة التي تتبناها نيكاراغوا في دعم قضايا التحرر عبر العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية»، مثمنا بالمناسبة «القرار السيادي» بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، بعد المجازر التي ارتكبها في غزّة.

كما عبر رئيس المجلس عن «تقديره لموقف نيكاراغوا الداعم لانضمام الجزائر إلى برلمان عموم أمريكا الوسطى ولموقفها الثابت والمؤيد لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره».

وفي السياق ذاته، أبرز بوغالي «عمق العلاقات التي تربط الجزائر ونيكاراغوا»، مشيرا إلى أن البلدين «يتقاسمان نفس المبادئ في الدفاع عن السيادة الوطنية ورفض كل أشكال الهيمنة»، مؤكدا على «أهمية تعزيز التعاون البرلماني بما يخدم مصالح الشعبين الصديقين ويدافع عن القضايا العادلة في المحافل الدولية».

من جهته، نقل وفد جمهورية نيكاراغوا «تحيات نيكاراغوا»، لاسيما رئيس الجمعية الوطنية، لإبراهيم بوغالي وللشعب الجزائري عامة، مؤكدا أن الثورة الجزائرية كانت «مصدر إلهام للثورة الساندينية لما حملته من معاني التضحية والوفاء للمبادئ، لا سيما ما تعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام سيادتها الوطنية»، وفقا للمصدر ذاته.

تكريم 12 مجاهدا من كبار معطوبي الثورة التحريرية

جزائر الأحرار لا تنسى رجالها وأبطالها

■ شكرا للرئيس على إيلاء الأهمية الكبيرة للمجاهدين وصون الذاكرة

كرمت وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، الخميس، عددا من المجاهدين، كبار معطوبي ثورة التحرير الوطني وذوي الحقوق، في إطار الاحتفالات المخلدة للذكرى 63 لعيد الاستقلال تحت شعار «جزائرنا، إرث الشهداء ومجد الأوفياء».

أشرف على مراسم التكريم وزير المجاهدين وذوي الحقوق، العيد ربيقة، بحضور رئيس مجلس الأمة، عزوز ناصري، المستشار لدى رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون الدبلوماسية، عمار عبة، وزير الشؤون الدينية والأوقاف، يوسف بلمهدي، عميد جامع الجزائر، الشيخ محمد المأمون القاسمي الحسيني، وشخصيات تاريخية ووطنية ومجاهدات ومجاهدين من مختلف ولايات الوطن.

وشمل التكريم 12 مجاهدا من كبار معطوبي الثورة التحريرية وعددا من ذوي الحقوق من أبناء شهداء وأبناء مجاهدين وضحايا الألغام المتفجرة وضحايا مدنيين.

وبالمناسبة، تسلم المكرمون دراجات نارية ثلاثية العجلات وكراسي متحركة كهربائية. كما تم تكريم مسؤولي مختلف منظمات الأسرة الثورية، ورئيس الجمعية الوطنية لكبار معطوبي حرب التحرير الوطني، حي عبد النبي.

وفي تصريح صحفي، أثنى عبد النبي على مجهودات الدولة في مجال التكفل والرعاية والحماية الصحية للمجاهدين وذوي الحقوق عموما، وفئة كبار معطوبي ثورة التحرير الوطني على وجه الخصوص، عبر المؤسسات تحت وصاية قطاع المجاهدين وذوي الحقوق.

وخص بالذكر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يحرص دوما - كما قال - على «إيلاء الأهمية الكبيرة للمجاهدين وعلى الحفاظ على الذاكرة الوطنية وإعطاء التاريخ مكانته».

كما خصت وزارة المجاهدين بالتكريم، بمناسبة الذكرى 63 للاستقلال، رئيس مجلس الأمة وعميد جامع الجزائر.

التزامات تحققت وانجازات تجسّدت في الذكرى 63 لاسترجاع السيادة الوطنية

الجزائر المنتصرة.. استقلال وإجلال

■ دولة العدالة الاجتماعية.. مبادئ نوفمبر تترسّخ
■ ثوابت ومبادئ الثورة التحريرية الخالدة.. شُعلة لا تنطفئ

تحتفل الجزائر، اليوم بالذكرى 63 لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، وهي مناسبة خالدة تستذكر فيها الأجيال مبادئ الثورة التحريرية المجيدة التي قامت على أسس العدالة والمساواة، في ظل مواصلة الجزائر الجديدة المنتصرة لمسيرتها التنموية والتزامها الثابت بالحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة.

وبحلول هذا التاريخ، يستحضر الجزائريون التضحيات الخالدة التي بذلها أسلافهم طيلة 132 سنة لتحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي الغاشم، فكانت ثورة التحرير المجيدة تجسيدا للإرادة الوطنية القوّية والرغبة الجامحة في الاستقلال الذي تحقّق بفضل بذل الشهداء والمجاهدين النفس والنفيس في سبيل استرجاع الحرية.

وبعد افتكاك الاستقلال، ظلت الجزائر ملتزمة بمبادئ ثورتها، ساعية إلى بناء دولة عادلة واجتماعية تُعلي من شأن المواطن وتحافظ على حقوقه الأساسية وثوابته ووحدته الوطنية، وفي هذا المنحى، تواصل الدولة الجزائرية اليوم، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تعزيز طابعها الاجتماعي والالتزام بمبادئ ثورتها المجيدة، ضمن مسعاها الرامي إلى مواصلة المسيرة التنموية والاجتماعية، في كنف جزائر منتصرة على كافة الأصعدة.

وكان رئيس الجمهورية قد أكد في مناسبة سابقة أن "جزائر اليوم التي لا تفتأ تذكّر بالمرجعية النوفمبرية وتقدّر رمزية الاستقلال وعمق ذكراه، هي ماضية بلا تردّد في مسار الأخذ من هذا النبع الصافي، ضابطة كل خياراتها وقراراتها ومواقفها ومشاريعها وفق ما خطته ثورة نوفمبر الخالدة وما أفضت إليه من استقلال، شهد العالم بأسره أنه افتك افتكاكا وقدّمت أغلى الأثمان قرابين له"، كما أكد على أنه "رغم حدّة العوائق، انتصرت الجزائر في إعادة الثقة بغد أفضل، وإعادة تماسك اللّحمة الوطنية وإحياء الأمل وفي الإنعاش الاقتصادي والنهوض بالطبقات الهشة واكتساب ثقة الشابات والشبان، كما انتصرت في رسم الصورة التي تليق بها على المستويين الإقليمي والدولي، بصوتها المرفوع ومكانتها المحفوظة في المحافل الدولية".

تشييد جمهورية ديمقراطية شعبية بطابع اجتماعي

الدولة الوطنية.. ثوابت نوفمبر وعهود جويلية

■ مسيرة حافلة بالمكتسبات.. وانتصارات دبلوماسية مشرّفة
■ جزائر الأسياد لا ولن تتخلى عن فلسطين والصّحراء الغربية وكل القضايا العادلة
■ صوت الأحرار بإفريقيا والعالم.. ولا تراجع عن وعد الرجال

لم يكن البيان الذي أطلقته جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر عام 1954، معلنة اندلاع أعظم ثورة تحريرية في التاريخ الحديث، مجرد وثيقة عادية للإعلام وإيقاظ الضمائر، بل كان صك حرية ومشروع بناء حضاري ألهم كل دول العالم، التزمت به الجزائر بعد الإستقلال لتشييد جمهورية ديمقراطية شعبية بطابع اجتماعي، وذات سيادة وحظوة سياسية بين الأمم.

سفيان حشيفة

بعد الاستقلال سنة 1962، شهدت الجزائر إرهاصات وتحدّيات جمّة بلورت طبيعة كيانها السياسي الجديد القائم على التنمية الداخلية الشاملة، واستقلالية القرار الداخلي والخارجي، ومساندة القضايا العادلة في العالم، على غرار القضيتين الفلسطينية والصحراوية، المتداولان في أجهزة الأمم المتحدة على أساس أنهما قضايا تصفية استعمار.

وقد عرفت الجزائر خلال مسار بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة تحوّلات سياسية واقتصادية متنوّعة، بدأت ببناء مؤسسة عسكرية قوّية وعصرية تتمثل في الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، وإقرار تأميم الموارد الطبيعية كالمحروقات والمناجم، وتطوير الزراعة الموطنية، وبناء سد أخضر ضخم لمواجهة ظاهرة التصحر، وإحداث طفرة في الصناعات الخفيفة والثقيلة، وتقديم خدمات اجتماعية مجانية شاملة للمواطنين تشمل العلاج والتعليم القاعدي والجامعي عالي المستوى، إلا أنها تعززت أكثر بعد وصول رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى سدة الحكم نهاية سنة 2019.

وواصل الرئيس تبون في السنوات الخمس الأخيرة، الإصلاحات القطاعية على النهج النوفمبري الأصيل، واستنهض الإقتصاد الوطني وبوّأه الصدارة إفريقيا ومتوسطيا من حيث مستويات النمو العالية، وفعّل الدبلوماسية الخارجية وأعاد لبلد الشهداء مكانته ومهابته في المعترك الدولي، ورسّخ اجتماعية الجمهورية وجعل فيها المواطن أساس كل البرامج التنموية، وأبدى اهتماما بالغا بترقية المعيشة في الولايات الداخلية والجنوبية والحدودية.

وفي هذا الشأن، قال أستاذ التاريخ الحديث بجامعة مولود معمري في ولاية تيزي وزو، الدكتور أحمد غريسي، أن الجزائر شرعت منذ فجر الاستقلال سنة 1962، في بناء دولة وطنية قوّية تستند إلى المبادئ الكبرى التي رسمها بيان أول نوفمبر 1954، وعلى رأسها إقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

وأكد الدكتور أحمد غريسي، في تصريح خصّ به "الشعب"، أن الدولة الجزائرية واجهت تحدّيات كبرى بعد استقلالها، وورثت بنية تحتية مدمّرة، وأمية واسعة، وهجرة جماعية، إلا أنها التزمت ولو بتدرج وتفاوت زمني بالخط التنموي والاجتماعي الذي نص عليه البيان التاريخي لجبهة التحرير الوطني، إذ يمكن تتبّع هذا المسار من خلال المحطات الإقتصادية والتنموية الحافلة بالإنجازات، التي شكلت ملامح الجمهورية في الماضي والحاضر.

وأبرز غريسي أن مرحلة الرئيس الراحل المجاهد القائد هواري بومدين، كانت الأهم في تاريخ البلاد؛ لأنها شهدت إصدار قرار تأميم المحروقات التاريخي والحاسم في عام 1971م، وتشييد العديد من المصانع للصناعات الثقيلة في مختلف التخصصات، وإنشاء مؤسسات عمومية إقتصادية كبرى، مما مكّن الجزائر من ولوج التصدير بدلًا عن الاستيراد في تلك الحقبة من السبعينيات، وهو نفس النهج الذي يسير به الرئيس الحالي، السيد عبد المجيد تبون.

وأضاف المتحدث، أن الدولة أطلقت في الفترة ذاتها، مشروع السد الأخضر لمكافحة زحف التصحر على الهضاب العليا والمناطق الساحلية، وشكّل إحدى أكبر المبادرات البيئية والتنموية في العالم العربي وقارة إفريقيا، آنذاك، وساهم استراتيجيا إلى حماية الأراضي الزراعية السهلية الخصبة، وحافظ على التوازن البيئي وضمان الاستقرار الاجتماعي الريفي في الأقاليم التي استهدفها.

وقد اصطدم هذا المشروع البيئي والزراعي الضخم بعدة تحدّيات خلال العقود الفارطة، لكن أعاد الرئيس تبون إحياءه من جديد ضمن منظور تنموي واقتصادي مستدام، من أجل التقليل من تداعيات التّغيّرات المناخية التي تهدّد الأمن البيئي والغذائي للبلاد، وتوفير موارد مالية للعائلات الريفية عبر تكثيف غرس الأشجار المثمرة على مدى شريطه ساري الاستكمال، وفقًا المصدر.

وفي الظرف الراهن، أشار الدكتور غريسي، إلى انجاز محطات تحلية مياه البحر الكبرى في الولايات الساحلية، من أجل مواجهة أزمة شح المياه الحادة بسبب تراجع تساقط الأمطار، منوّها أن الجزائر لجأت إلى هذا الخيار باعتباره حلا استراتيجيا لضمان الأمن المائي للسكان والقطاع الفلاحي والصناعي على حد سواء.

وقد دشّن رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في السداسي الأول من سنة 2025، أربعة محطات لتحلية مياه البحر في ولايات وهران وتيبازة والطارف وبومرداس، وخامسة انتهت بها الأشغال بولاية بجاية، بقدرة إنتاج تتجاوز 1.5 مليار لتر يوميا للمركبات الخمسة، وكل هذا في إطار رؤية حكيمة وإستراتيجية لتحصين البلاد من مشكل نقص المياه والتقلبات المناخية التي تشهدها مختلف دول العالم، وكذا تأمين مورد أساسي لحياة المواطنين والتنمية الاقتصادية الشاملة، بحسب قوله.

كما عرفت الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر المنتصرة، مثلما كشف غريسي، تسارعًا كبيرًا، بفضل إصلاحات رئيس الجمهورية، الذي وضع التنمية المحلية والعدالة الاجتماعية في صميم برامجه، من خلال تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتمويلها، وتعديل قانون الاستثمار المحلي وتحفيز المستثمرين من الداخل والخارج على إنجاز مشاريع منتجة في مختلف القطاعات غير الطاقوية، ورفع الأجور ومنح المتقاعدين، وإطلاق مشاريع سكنية مليونية في مختلف الصيغ كالإجتماعي والترقوي المدعم والريفي والتحصيصات الأرضية.

وزيرة العلاقات مع البرلمان الأستاذة كوثر كريكو تكتب لـ"الشعب":

الجزائر المنتصرة.. استقلال يتجسّد بترسيخ السيادة الوطنية

● إصدار عشرات القوانين لامست أولويات المواطن

■ تنسيق مُثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية
■ دبلوماسية متوازنة ومواقف تناصر القضايا العادلة

في كلّ خامس جويلية من كلّ سنة، تتجدّد في وجداننا أسمى معاني الاعتزاز بالانتماء لوطنٍ سيّد، دفع من أجل حريته ثمنًا غاليًا من دماء أبنائه البررة. إنّها الجزائر المنتصرة.

إنّ الخامس من جويلية ليس مجرّد يوم في الرزنامة الوطنية، بل هو نقطة تحوّل في مسار الشعوب المكافحة من أجل الحرّية. هو اليوم الذي استعادت فيه الجزائر سيادتها، انتصارا لم يكن هبّة، بل نتيجة مسار طويل من المقاومة والكفاح بثورة مجيدة حرّكت الضمير الإنساني، وأرغمت المستعمر على الرحيل، لتبدأ مسيرة التشييد لبناء دولة متينة بمؤسساتها، متماسكة بوحدة شعبها، قوّية ببسالة جيشها تحت قيادة رشيدة متبصرة لرئيسها.

ومن بين أعمدة هذا البناء التنموي، تبرز النهضة التشريعية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال، والتي ضمنت استمرارية واستقرار سير المرفق العام ومواكبة التحوّلات الوطنية بعد أن رُسِّخَتْ قناعة الإرادة السياسية بضرورة تفعيل الإرادة الشعبية، المستمدة من بيان الفاتح من نوفمبر 1954، وإقامة مؤسسات شعبية حقيقية تُشرك المواطن في تسيير شؤونه العامة.

فجاءت الدساتير المتعاقبة لِتؤسّس لهذا المسار، وتعكس تطلعات المجتمع عبر مختلف المراحل التاريخية لاسيما دستور نوفمبر 2020، الذي كان وليد حراك شعبي مبارك نادى بالتغيير والإصلاح، وعبّر عن طموحات وطنية واعدة. هذا الدستور لم يكن مجرد نصّ قانوني فحسب، بل لبنة أساسية في بناء ركائز الجزائر الجديدة، كما تعهّد به السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ توليه مسؤولية قيادة البلاد في ديسمبر 2019 بالتزامات مقنّنة جُسِّدَت عبر منظومة قانونية نابعة من الإرادة الشعبية، ومُؤطّرة عبر غرفة تشريعية مزدوجة وبتنسيق وظيفي فعّال من وزارة العلاقات مع البرلمان.

ولقد شهدت الدورة التشريعية الممتدة من سنة 2021 نشاطًا نيابيًا وتشريعيًا مكثّفًا، تُرجم باستصدار عشرات النصوص القانونية التي لامست أولويات المواطن، وعالجت حاجياته الآنية. وقد تجلّى التنسيق المثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، سواء في مجال التشريع أو الرقابة، ضمن الإطار الدستوري والقانون العضوي المنظم للعلاقات بين الحكومة والبرلمان لاسيما من خلال إقرار العديد من المكتسبات المجتمعية على جميع الأصعدة، وفي مختلف المجالات ممّا يؤكّد بأنّ الشعب حرّ في تسيير شؤونه العامة بكل إرادة سيّدة تتلاءم وثوابته الوطنية وتتواءم والتزاماته الدولية، فكان لتبني مبدأ المناصفة بين النساء والرجال في ميدان الشغل تعزيزا قيّما لمكانة المرأة في مسار التنمية الوطنية، فضلا عن تعزيز مشاركة الشباب في العمل البرلماني، وتدعيمه بإطار مؤسساتي واعد كالمجلس الأعلى للشباب. وهي مؤشرات تؤكد عزم الجزائر على الاستثمار في طاقاتها الوطنية وكفاءات أبنائها الإبداعية.

كما كان لتوسيع صلاحيات البرلمان في اقتراح التشريعات، ترسيخا لثقافة المشاركة الفعلية، وجعل من السلطة التشريعية فضاءً يعكس إرادة الأمة وفقا لما تقتضيه أحكام الدستور.

وإعلاءً لمفهوم الأعراف المؤسّساتية، جسّد السيد رئيس الجمهورية عديد التقاليد باعتباره أوّل رئيس للجمهورية يقنّن التزاماته الانتخابية كتابة، وكان للسيّد الرئيس الأسبقية في إجراء لقاءات دورية مع الأسرة الإعلامية لشرح التوجهّات الوطنية ومناقشة قضايا الشأن العام بكل شفافية، فضلا عن مبادرته بالاستشارة التشريعية لأهمّ القوانين الهيكلية، وخطابه السنوي أمام البرلمان بغرفتيه، ممّا يُعزّز العلاقة التكاملية القائمة بين مؤسسات الدولة لاسيما التشريعية والتنفيذية. ولوزارة العلاقات مع البرلمان دورًا محوريًا في تفعيل آليات هذا التنسيق المؤسساتي، وتحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والتشريعات الوطنية، بما يعزّز الديمقراطية التشاركية ويخدم المصلحة العليا للبلاد.

إنّ الجزائر اليوم تنتصر في كلّ ورشة تنموية تُنجز، في كل إصلاح إداري أو قانوني يُشرّع لخدمة الصالح العام، في كل شاب أو شابة يُفتح لهما أفق الأمل والمبادرة.

ولأنّ الاستقلال يتجسّد بترسيخ السيادة الوطنية في كلّ المجالات، فإنّ الجزائر اليوم تثبّت مكانتها بكل ثقة على المستويين الإقليمي والدولي، بدبلوماسية متوازنة، ومواقف مبدئية تناصر القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ولأنّ المواطن هو غاية التنمية ورهان المستقبل، فإنّ الاستثمار في طاقات بناتنا وأبنائنا البررة أينما كانوا لاسيما أبناء الجالية الوطنية بالخارج، يُعدّ أولوية محورية في المسار التنموي.

وفي هذه الذكرى العزيزة، لا يسعنا إلا أن نترحّم بخشوع على أرواح شهدائنا الأبرار، ونحيّي مجاهدينا الأبطال، كما نتوجّه بالتحية والتقدير إلى أفراد جيشنا الباسل، سليل جيش التحرير الوطني حامي الوطن، صائن الوديعة وحافظ أمانة الشهداء، ولكلّ الأسلاك الأمنية العين الساهرة على أمن واستقرار الأمة، واثقين من إرادة وكفاءة شبابنا وشاباتنا في مواصلة مسيرة الأسلاف من خلال البناء والتشييد في كنف مبادئ الجزائر المنتصرة وفاء لوصية الأبرار وعهد الأخيار.

عاشت الجزائر حرّة، أبية، مستقلة، ومنتصرة..

وزير الإتصال يكتب عبر "الشعب" في الذّكرى الـ 63 لعيدي الاستقلال والشباب:

الحدث والرّسالة..

■ رئيس الجمهورية أحاط الأسرة الإعلامية بالدّعم الذي تستحقّه
■ الإعلام الوطني ساهم في مسيرة الاستقلال ويؤدّي دورا محوريا وأساسيا للحفاظ على أمانة الشّهداء
■ "أمّ الجرائد" لعبت دورا بارزا في حفظ إرث الأمّة ومواكبة كل مراحل الجزائر المستقلّة
■ الإعلام ليس مجرّد وسيلة بل هو قوّة فاعلة في رسم ملامح المجتمع الحديث وبناء مستقبله
■ إعلامنا ولد من رحم المقاومة ومن أجل الدّفاع عن قيم الحريّة والسّيادة والاستقلال

تواصل استقلال الجزائر الحرّة، بعد الخامس جويلية 1962، باستقلال متعدّد الأبعاد والجبهات، دبلوماسيا، سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا، اجتماعيا وإعلاميا، فكان - على سبيل المثال لا الحصر - تأسيس جريدة "الشعب"، "أمّ الجرائد"، بعيد هذا الحدث التاريخي الذي حمل في ثناياه، رسالة أخرى من أحرار الجزائر الحرة المكافحة والمبدعة بشجعانها ورجالها وكفاءاتها ونخبتها، ويعود تاريخ الخامس جويلية، لتتجدّد عروة وثقى بأهمية تظافر جهود الجميع، والعمل سويا من أجل الدفاع عن صورة الجزائر والتصدي لمختلف الرهانات والتحديات، باعتبار الإعلام فاعلا حقيقيا في مسيرة بناء المجتمع وتطوره.

بقلم: الدكتور محمد مزيان

لقد ساهم الإعلام الوطني في مسيرة استقلال بلدنا المفدّى، في حفظ الهوية الوطنية والتصدي لكل محاولات المساس بالبلاد ومقدساتها ورموزها، فجريدة "الشعب" بعد قرابة 63 سنة من تأسيسها، تحفظ في أرشيفها كثيرا من الإنجازات الإعلامية التي دعّمت من خلالها القيم الإنسانية، ودعت إلى تجسيد الشرعية الدولية، وعبّرت عن الشعب بلغته الأصيلة، كما أنها ساهمت في الحفاظ على هويته، التي حاول الاستعمار الاستيطاني الفرنسي طمسها.

لقد لعبت "أمّ الجرائد"، كونها ثمرة من ثمرات الاستقلال واسترجاع السيادة، دورا بارزا في حفظ الإرث الثقافي للأمة الجزائرية، ومواكبة كل المراحل التي شهدتها الجزائر المستقلة، واليوم تدوّن انتصاراتها المحققة في كافة المجالات وترافق إنجازاتها، وتهتم بانشغالات المواطن، مساهمة بذلك، بمهنية طاقمها وثقة مصادرها ونبل هدفها، وبخطابها الإعلامي المسؤول، في بناء الجزائر الجديدة.

إنّ مهمّة الإعلام الوطني في التأثير والتوجيه بمختلف مناحي الحياة تختصر جوهر الدور العميق الذي تلعبه هذه الآلية في نهضة الأمم والشعوب والمجتمعات من خلال نقل الأخبار والمعلومات، بل تجاوزت ذلك لتصبح شريكا أساسيا في صياغة وعي الأفراد وتوجيه الرأي العام.

فالإعلام اليوم يسهم في ترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية، والمحافظة على الهوية الثقافية، كما يعمل على تسليط الضوء على قضايا المجتمع وهموم المواطن.

كما يواكب الإعلام التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ويساهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال التوعية، والتثقيف، ومرافقة السياسات العمومية والمشاريع الكبرى للدولة.

وبذلك، فإنّ الإعلام ليس مجرّد وسيلة، بل هو قوة فاعلة في رسم ملامح المجتمع الحديث وبناء مستقبله.

ولهذا، فإنّ مجتمعًا بلا إعلام مسؤول وفعّال، هو مجتمع ناقص النمو والاتصال.

إنّ تطوّر الشّعوب والمجتمعات لن يتأتّى ما لم يكن مدعوما بإعلام موضوعي وقوي، يسعى إلى تكريس صحافة مهنية ومسؤولة تحترم قواعد المهنة وأخلاقياتها، وتستجيب لتطلعات المواطن، وضمان حقه في الحصول على معلومة موثوقة وذات مصداقية، وخدمة عمومية للاتصال تماشيا والتحديات الراهنة.

لقد كرّس دستور 2020 حرية الإعلام كمبدأ ثابت لا رجعة فيه، فضلا عن إحاطة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الأسرة الإعلامية بالدعم الذي تستحقه، من خلال توفير البيئة المناسبة لممارسة عملها في إطار إصلاحات امتصت النقائص، وواكبت التطورات، وذلك من أجل تعزيز مساهمتها في ترقية الممارسة المهنية، ومواكبة الحركية التنموية، واستكمال بناء جزائر المؤسسات الآمنة، القوية، المزدهرة والمنتصرة.

وفي خضم راهن دولي وإقليمي متّسم بتعقيدات كثيرة، تبرز إرادة سياسية قوية لترقية المجال الإعلامي، ترجمت بتعزيز الترسانة القانونية للقطاع، والتي تكرّس لإعلام مهني موضوعي، ومسؤول، يبرز الرغبة الملحة للسلطات العليا في البلاد في استعادة مكانة الصحفي ودوره في المجتمع، وتهيئة كل الظروف المناسبة لرجال الإعلام في مرافقة التحولات والتحديات التي يشهدها العالم.

إنّ العبرة من إحياء الذكرى المزدوجة لعيدي الاستقلال والشباب، إنما تكمن في الإبقاء على الذاكرة الجماعية حية، والعمل من أجل التطور في شتى الميادين، وتحقيق الأهداف التي قامت عليها ثورة نوفمبر، لكي تبقى مختلف شرائح وفئات المجتمع الجزائري، لاسيما فئة الشباب الذي يعتبر قاطرة الأمة، وفية لتضحيات الشهداء الأبرار الذين ضحوا بالنفس والنفيس من أجل تحرير وطننا العزيز.

كما تحل علينا هذه المناسبة لتجدّد في قلوبنا روح الانتماء والوحدة الوطنية، وتذكّرنا بأن الحرية والاستقلال هما قيم لا تقدر بثمن، لنجتمع جميعا في هذا اليوم الأغر، ونستذكر تضحيات الأجداد ونعبر عن فخرنا بوطننا، ونتعهّد بالعمل الدائب لبناء مستقبل أفضل للوطن والأجيال القادمة.

من دون شك، ونحن نحيي الذكرى المزدوجة الـ 63 لعيدي الاستقلال والشباب، فإن الإعلام الوطني يؤدّي دورا محوريا وأساسيا قصد الحفاظ على أمانة الشهداء، مع التنويه بالتضحيات الجسام التي قدّمها هؤلاء في سبيل صون هذه الأمانة الغالية، وها هي "الشعب" أمّ الجرائد، ومعها عديد الصحف الوطنية العريقة التي تزامن ميلادها مع الاستقلال الوطني، كانت ولا تزال رافدا من روافد الإعلام الوطني، الذي يلعب الدور الرائد في تنوير الرأي العام من خلال تقديم محتوى إعلامي هادف ومسؤول.

إنّها فرصة تاريخية لاستحضار إحدى المحطات الرئيسية والمؤسسة في المنظومة الإعلامية الوطنية، التي اعتبرت لبنة من لبنات بناء صرح إعلامي يتماشى والطموحات التنموية التي كانت تصبو إليها المجموعة الوطنية، مباشرة بعد نيل الاستقلال.

إنّ إحياء هذه المناسبة الهامة، تعتبر فرصة تعيد إلى أذهان الجزائريين، خاصة جيل الثورة المظفّرة، المناخ المفعم بالأمل والنصر والطموح الذي ولد فيه المشروع الإعلامي الافتتاحي، والذي لازال إلى يومنا هذا يذكّر الأجيال أن إعلامنا ولد من رحم المقاومة، وأنه ولد من أجل الدفاع عن قيم الحرية والسيادة والاستقلال.

من الضروري اليوم، كذلك، أن نركّز على أهمية بناء "جبهة إعلامية موحّدة"، تكون مستمدة من فكر الأمة الواحدة الموّحدة، بتاريخها وهويتها ودينها وذاكرتها، من أجل الدفاع عن الجزائر الحرّة السيدة الأبية، جبهة بمثابة حصن ضد كل محاولات التكالب والكراهية، التي تستهدف الجزائر عبر وسائل الإعلام الأجنبية ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلا عن الأبواق المأجورة وغرف الأخبار المظلمة.

في هذا الخصوص، وجب التأكيد على أن هذه الجبهة ستعمل بصفة حثيثة على عدم المساس في كل الظروف بالخط الافتتاحي الخاص بكل مؤسسة إعلامية.

كما أنّ الأسرة الإعلامية الوطنية ستكون على قدر المسؤولية الموكلة إليها في الدفاع عن البلاد وصورتها وفق مبادئ بيان الفاتح من نوفمبر، وفي ظل الاحترام الصارم لأخلاقيات المهنة، فمن الأهمية الحفاظ على المصداقية، التي تتمتّع بها الصحافة الوطنية في الساحة الدولية، كونها لم تحد عن مواقف الدولة الجزائرية، وقد ظلت ترافع لصالح القضايا العادلة في العالم بالأمس واليوم وغدا، والقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، نموذجان لهذا الموقف المبدئي المشرّف والنبيل المقتبس من القيم الإنسانية، التي تجسّد حق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير.

لقد بات من الضروري اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وضع ورقة طريق واضحة، كفيلة بالانتقال بإعلامنا نحو الأحسن، بما يجعله يواكب التقدم الحاصل على المستوى العالمي، والارتقاء به إلى مرحلة جديدة تسمح له بالتفاعل الإيجابي مع الطفرة النوعية التي تعرفها الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على كافة المستويات، والتصدّي للهجمات الإعلامية الخارجية المتعددة المصادر، التي يزعجها القرار السيّد والمستقل للدولة الجزائرية.

إن احتفاءنا بالذكرى الـ 63 لعيدي الاستقلال والشباب، يعد كذلك مناسبة للترحم على أرواح الشهداء الطاهرة، وعرفانا لأولئك الذين وهبوا أنفسهم ودماءهم الزكية في سبيل الجزائر، وذكرى لأخذ العبر والدروس في التضحية والفداء، ورسالة أمل لشبابنا الذي يتوجب عليه تجميع كل الطاقات لصالح الوطن.

في الختام، نتمنّى لبلدنا الغالي ولكل الجزائريين دوام الحرية والاستقرار، ودوام المحبة بين جميع أفراد شعبنا الأبيّ من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه، وأن يُديم الله انتصاراتنا ويُثبت أركان دولتنا التي تضرب جذورها في أعماق التاريخ.

إلى استقلالنا بالحرب قمنا.. فانتصرنا

الخامس جويلية، ليس مجرّد تاريخ أو ملحمة بطولية من ملاحم السّابقين واللاّحقين، فهو ذكرى وذاكرة مقدّسة لعيد الاستقلال والشباب، وها هو يعود ليحصي إنجازات وانتصارات الجزائر المنتصرة والمقتدرة، فبرجالها تصنع المعجزات، ومنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا في تلقين المستعمر الفرنسي الغاشم دروس الشجاعة والوطنية والفداء، وصناعة البطولات دون انتظار جزاء ولا شكورا.

بقلم: جمال لعلامي

صدق حكيم إذ قال: "لا قيمة لإنسان بلا أعداء"، فمن الطبيعي أن يتكاثر البيادق والزبانية والفجّار والمأجورون والبؤساء، كلما شعروا بنصر جزائري تقرؤه اختراعات وألسن ومواقف جزائرية ثابتة لا تحول ولا تزول، خاصة عندما يتعلق الأمر بأمهات القضايا العادلة والمصيرية التي نقف معها "ظالمة أو مظلومة" إلى الأبد.

نعم، الخامس جويلية، هو "لهب مقدّس"، تاريخ مجيد وعيد سعيد، ومحطة مفصلية في تاريخ الجزائر الحرة السيدة المستقلة، لكنه أيضا قلم وقرطاس يجدّد كلما عاد الوعد والعهد لشهداء أبرار ما زالوا أحياء يرزقون، ينقلون وصيتهم من جيل الثورة إلى جيل الاستقلال، فكان حفظ الوديعة وصون الأمانة حتما مقضيا.

ليس غريبا ولا من عجائب الدنيا السبع، أن تصطفّ النطيحة والمتردية وما أكل السبع وبقايا "الجيفة"، في الطابور الخامس، من أجل التقويض أو محاولة ترويض قبلة الأحرار التي لا تخنع ولا تخضع ولا تركع إلا لخالق الكون والسموات الذي يقول للشيئ كن فيكون.

رسائل الخامس جويلية، في جزائر 2025، بعد 63 سنة من استرجاع الحرية والاستقلال الوطنيين، جليلة وسليلة لتلك البطولات والتضحيات الجسيمة التي صنعت الفارق والاستثناء بثورة تحريرية مظفرة يشهد بها ولها العدو قبل الصديق، وما زالت إلى اليوم بأسرارها ومعجزاتها تنقل النموذج الإنساني الراقي والصحيح من جيل إلى جيل ومن شعب إلى شعب ومن بلد إلى بلد، رغم تباعد المسافات وتعاقب العصور والأمكنة والأزمنة.

قد يكون الجزائري من القلائل، حتى لا نزايد على غيرنا، في بعث فصول وأصول "النيف والخسارة" بقواميسها التي تفسّر مصطلحات عجز فلاسفة الأمس واليوم، عن فهمها بشكلها الحقيقي الذي يفيد في الشكل والمضمون، وبالطول والعرض، أن الجزائر فوق كل اعتبار.. الجزائر أولا وأخيرا، الجزائر لا تبيع ولا تشتري، الجزائر لا تتراجع عن ثوابتها ومبادئها النوفمبرية، الجزائر لا تستسلم، تنتصر أو تستشهد.

هذه هي الجزائر المنتصرة، رجالها على العهد باقون، وبالشرف والكرامة يحيون ويموتون..أرقام معادلة صعبة ومشفّرة، أخلطت أوراق الحاسدين والمتآمرين والمتكالبين والمتربّصين و«العاملين عليها" والمتحاملين والمتطاولين، في أسواق التخابر والذلّ والعار والهوان والتنازل تحت الطاولة وفوقها، بأثمان بخسة، أو في سبيل "رضا" مؤقت لا يساوي قيد أنملة من ثقة الشعوب ودعمها.

إنّ ما تحقّق وما زال يتحقق، في ظرف قياسي وجيز، بشهادة الهيئات الدولية المختصة، وحتى "مخابر السوء" المتربّصة، هي رسالة أخرى، سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا وإعلاميا وثقافيا ورياضيا واجتماعيا وأمنيا وعسكريا، يزفّها الأمجاد لأولي الألباب، وبالمختصر المفيد: نوفمبر جلّ جلالك فينا..وإلى استقلالنا بالحرب قمنا.. فانتصرنا.

مثلما انهزم المستعمر المجرم بالأمس ورحل وهو يجرّ أذيال الهزيمة، وما زال يتجرّع لليوم مرارة الخذلان والخسران، معركة الأسياد مستمرّة ولن تتوقف في سبيل جزائر واقفة، صانعة للأحداث، متبوعة وليست تابعة أو خانعة، مؤثّرة، مسموعة الرأي والصوت ومرفوعة الرأس، وهذا ما نقل وما زال ينقل الرعب والفزع للكولونياليين الجدد ويهزّ "حنين الحركى"، ويعصف بدسائس "حلف الشيطان" الذي يحفر الحفر للشعوب والدول الشريفة والمقاومة، لكن كالعادة يسقط هو فيها إلى عمق سحيق.

ولأنّ ذكرى جويلية، لتخليد الاستقلال، وتمجيد الشباب، تتواصل سيرة الأحرار في مسيرة الانتصار، غير آبهة بقوى الشرّ وأيادي العبث اللاهثة عبر بقاع العالم لابتزاز وح المقاومة وإسكات النضال الثوري ووأد أهداف الاستقلال، لكن هيهات..فكما انتصر الأوّلون، سينتصر ورثتهم بالصبر والإيمان والإخلاص والوفاء والولاء والكبرياء، ومناهضة الفكر الاستيطاني وكسر شوكته المتهالكة في كل الظروف والأحوال، وحيثما رحل وارتحل.

ولأنّ الحفاظ على الاستقلال ومكانته ومكوّناته، مهمة تقتضي التكاتف والتحالف والوحدة والنزاهة والتضحية، تتقدم الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، إلى الأمام بخطى ثابتة واثقة، وبسرعة قصوى، على درب الإصلاحات والتغيير والتجديد، محقّقة فوارق وسوابق تاريخية على عدة جبهات، دوّخت تلك الأطراف الأجنبية المعادية التي لم تستيقظ بعد من استقلال الأمس، حتى باغتها استقلال اليوم واستكماله سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وتربويا وثقافيا، بأياد جزائرية يرعاها الله ويحميها الوطن، في ظل تقديس الهوية الوطنية وأركان الدولة النوفمبرية، تحت ظل مقدسات الدين الإسلامي والموروث الحضاري لأمّة أعطت وما زالت وستبقى تعطي دروسا في الأنفة والصمود ومواقف الشجعان والرجال الواقفون.

نعم، الدولة القويّة، قويّة بسيادتها وحرية قرارها واستقرارها، وكذلك باستقلالها الاقتصادي، وأمنها الغذائي والمائي واكتفائها الذاتي، وأيضا بجيشها القوّي المحترف، وبجاهزيته القتالية والميدانية دوما وأبدا، لمواجهة كلّ الرّهانات والتحديات والاحتمالات وصدّ المخاطر والتهديدات، وها هو "السليل"، يواصل بدوره تحقيق الإنجازات والنجاحات، الواحدة تلو الأخرى، ليرسّخ نموذجا فريدا، على المستوى العالمي، وباعتراف وشهادة هؤلاء وأولئك، ضمن عقيدة دفاعية مستنبطة من مقدّسات ثورة وبيان الفاتح نوفمبر 1954.

الجيش الوطني الشعبي، بكل فخر ونصر، مثال يحتذى به في علاقته العميقة وعروته الوثقى بشعبه، ومثال نزيه لتأدية المهام المؤسساتية والدستورية ليلا ونهارا، برّا وجوّا وبحرا، وهو فوق هذا وذاك، وجه آخر للإنسانية وصور التكافل والتضامن ومد يد العون والسند عند الحاجة والضرورة، وبسط أيادي الخير داخليا وخارجيا في اليسر والعسر للأشقاء والأصدقاء، والمساهمة في ضمان الأمن والاستقرار والسلام، إقليميا ودوليا، وتلك شيم الأقوياء والكبار.

الاستقلال الوطني، ينبغي أن يسنده أيضا ويرافقه في السراء والضراء، إعلام وطني نزيه ومحترف، واع، مؤثّر ومسؤول، لا يتأخر أبدا في الذود عن الوطن والمواطن، وقد تكون ذكرى الخامس جويلية 1962، مناسبة لنسج خيوط ميلاد جريدة "الشعب" العريقة، ذات 11 ديسمبر 1962، فنحو خمسة أشهر فقط، من الميلاد الجديد للجزائر المستقلة، إلى ازدياد "أمّ الجرائد"، كانت رسالة أخرى من الأصوات الحرّة: للجزائر أيضا صحافتها وإعلامها ونخبتها وأعلامها ونوابغها وإطاراتها، كلهم صف واحد من أجل إعادة البناء والتشييد رغم كيد الكائدين وحقد الحاقدين وغلّ المتزمّتين.

كغيرها من المؤسّسات الوطنية الخالدة والمخلّدة، تواصل "الشعب" في جزائر التحدّي والتصدّي، رفقة شعبها الأبيّ وجيشها الباسل، وشبابها الوفيّ المبدع والمبتكر، أداء المهمة النبيلة بكل شرف واعتزاز، على درب حفظ أمانة الأشراف، والبقاء بقبلة الثوار دائما في شاطئ الأمان، رغم المتغيرات والطوارئ والمخطّطات التي يحاول ما يسمى "النظام العالمي الجديد" فرضها فرضا على البعيد قبل القريب، وهو ما يستدعي منّا جميعا مناعة وحصانة تتقاطع في رؤاها ومقاصدها مع الهدف الأسمى الذي به تحقّق وعاد الاستقلال..فكلّ العرفان والامتنان للمجاهدين الأخيار، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

وقل الجزائر واصنع إن ذكر اسمها..
تجد الجبابر ساجدين وركّعا
تحيا الجزائر..

يحفـظ الأمانـة ويصـون الوديعـة ويـؤدّي رسالـة الشّهـداء

السّليل..يد على الزناد وعين تحرس البلاد

■ الجيش الوطني الشعبي..كفاءة عالية في الدّفاع عن السّلم والسّلام
■ العقيدة النّوفمبرية عنوان السّيادة ومفتاح القوّة والصّمود
■ جاهزية قتالية..احترافية ونموذج في اليقظة إقليميّا ودوليّا
■ صون الحدود الوطنية مهمّة مقدّسة..واجب وطني والتزام بعهد الأبرار

يكتسب الجيش الوطني الشعبي مكانة خاصة في قلوب ووجدان الشّعب الجزائري، كونه سليلاً لجيش التحرير الوطني الذي خاض ثورة عظيمة ومعركة وجودية ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم، ولقّنه درسا في فنون الحرب، وهزمه شر هزيمة في ساحات الوغى، ودفع ملايين الشهداء في سبيل نيل حرية مضرجة بالدماء، واستقلال نفيس لا يقدّر بثمن من أجل أن تحيا الجزائر الموحدة سيّدة وشامخة بتاريخها وحضارتها العريقة بين الأمم.

سفيان حشيفة

تعتبر المؤسّسة العسكرية في الجزائر ركنًا أساسيًا من أركان الجمهورية، وجهازا مقتدرًا ضامنًا لقوتها واستقرارها وهيبة جانبها، وحافظًا أمينًا لمقدراتها ومؤسساتها وحدودها، وداعمًا وفيًّا لا يتوانى في صون منجزاتها التنموية الكبرى، ومسايرة تطلعاتها الاقتصادية ومشاريعها القومية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأدّى الجيش الوطني الشعبي منذ الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية عام 1962، واجبه الدستوري بكفاءة عالية، وحافظ على أعلى درجات اليقظة والجاهزية القتالية لصدّ المؤامرات التي طالت بلد الشهداء، لاسيما خلال العشرية السوداء ومكافحة الإرهاب الهمجي، وخرج ظافرًا منتصرًا من كل المعتركات، وكان له الفضل في حماية الجمهورية ومؤسّساتها من الدسائس الداخلية والخارجية.

وظلّ السليل على مدى العقود الماضية، وفيًّا لمبادئ بيان ثورة أول نوفمبر 1954 الخالدة في التاريخ، مواكبًا مستجدات وتحديثات الفضاء العسكري الدولي على جميع الأصعدة تقنيًا وتسليحيًا وتدريبيًا، وأخذ بموجبات التكوين العصري وأسباب القوة والاحترافية حتى تبوّأ اليوم مراتب الصدارة قاريًا وإقليميًا في تصنيفات أقوى جيوش العالم.

وفي إطار رفع الجاهزية القصوى والكفاءة العالية لأفراده، يسهر الجيش الوطني الشعبي على تنفيذ تمارين بالذّخيرة الحية من حين إلى آخر لكل وحداته البرية والجوية والبحرية، على غرار تمريني "صمود والحصن المنيع 2025"، اللّذين قام بهما بنجاح باهر في نهاية شهر ماي الفارط، بإشراف الوزّير المُنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أوّل السعيد شنقريحة، وهو ما رسّخ بالدليل الواضح قوّة ردع إقليمية إستراتيجية جبّارة لدى السليل، أبان فيها عن قدرات متعاظمة للوحدات المقاتلة، ودقّة تصويب لا متناهية، وسرعة فائقة في تنفيذ المهام الحربية الموكلة في كل ظروف المعركة الحقيقية، وما يطرأ عليها من مستجدات اشتباك تقنية وتكنولوجية.

درع الوطن صمّام الأمان

يؤكّد رئيس منظمة الوحدة الجزائرية من أجل الأمن والسلم المدني، شابو فوزي، أنّ الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، ظلّ منذ الاستقلال في 5 جويلية 1962، حاملاً لراية السيادة والكرامة، وحافظ على أمانة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأبطال، الذين ضحّوا بأرواحهم من أجل أن تحيا الجزائر حرة مستقلة.

وقال شابو فوزي في اتصال مع "الشعب"، إنّ الجيش الجزائري لم يكن مجرد مؤسسة عسكرية حكومية، بل كان وسيبقى صورة حية عن تضحيات ملايين الشهداء من أبناء هذا الوطن الكبير؛ لأنه انطلق من رحم الشعب ومعاناته في حقبة الاحتلال، وناضل في الجبال والتلال والوديان والصحاري لتحرير البلاد من نير الاستعمار، ووضع اللبنات الأولى لمؤسسات الجمهورية خلال حرب التحرير وبعد الاستقلال، ودافع بعقيدة نوفمبرية عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية.

وأوضح شابو أنّ الهدف الأول بعد الاستقلال، ارتكز على بناء مؤسّسة عسكرية وطنية محترفة، ذات كفاءة واحترافية عالية، قادرة على حماية الوطن ووحدته من كل الأخطار، الظاهرة منها والخفية.

وتابع فوزي: "لقد شهد الجيش الوطني الشعبي مسيرة حافلة من الإنجازات والانتصارات، والتطور العملياتي النوعي والشامل على جميع المستويات التنظيمية، والتدريبية، واللوجستية، وتم إنشاء مدارس عسكرية ومعاهد عليا لتكوين الضباط والإطارات، واقتناء أحدث المعدات والأسلحة في العالم، وتوسيع شبكة التعاون العسكري مع العديد من الدول الصديقة والحليفة. وفي حاضرنا، صار السليل من أقوى الجيوش في المنطقة والقارة الإفريقية، بفضل جاهزيته العالية، واحترافيته، وتحديث وسائله الدفاعية والردعية بشكل متواصل".

ولعلّ أبرز ما يُسجَّل للجيش الجزائري هو قدرته الفائقة على حفظ الاستقرار والأمن في البلاد، خاصة خلال مراحل التحول الصعبة، على غرار العشرية السوداء ومكافحة الإرهاب في نهاية القرن العشرين، حيث شكّل درعًا واقيًا للجمهورية، ووقف سدًا منيعًا ضد التطرف العنيف، مع حماية مؤسسات الدولة الدستورية، وصون وحدة الشعب وتلاحمه، وفقًا للمصدر ذاته.

ولم تكن هذه الصلابة والغلبة والمكانة لتتحقّق، بحسب محدثنا، لولا وفاء الجيش الوطني الشعبي لأمانة الشهداء، الذين أرادوا لجزائر ما بعد الاستقلال أن تكون قوية ومهابة وسيدة ومستقلة القرار، مشيرا إلى أن كل جندي وضابط وإطار عسكري، ما هم إلا امتداد لشهيد سقت دماؤه الزكية حياض هذه الأرض الطاهرة، أو مجاهد فذّ حمل السلاح مكافحا في سبيل الله والوطن.

إلى ذلك، أشاد رئيس منظمة الوحدة الجزائرية من أجل الأمن والسلم المدني، شابو فوزي، بالدور المحوري الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي في إرساء الاستقرار والأمن عبر كل ربوع الوطن الحبيب، وحماية الحدود من كل الآفات الإجرامية، ودعم مسار التنمية الاقتصادية الوطنية، وتقديم يد العون للمواطنين في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية، وكذا التوجه نحو رفع احترافية الوحدات من خلال التكوين العصري، والتمارين بالذخيرة الحية، وتحسين الأداء العملياتي باستمرار، وفق إستراتيجية محكمة سمحت للجزائر بالحفاظ على وحدتها وسيادتها، وردع كل من تسول له نفسه التفكير بالمساس بمؤسساتها ورموزها ومقدراتها، وما زال بذكاء شديد وجهدٍ دؤوبٍ يُواكب أحدث التطورات التكنولوجية العسكريةً، خاصة في هذه المرحلة المشرفة على تغيّرات معقّدة يفرضها نظام عالمي لا يعترف إلاّ بالقوي.

الجيـش الوطنـي الشّعبـي.. القـوّة الضّـاربـة

من جهته، أفاد أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة عمار ثليجي في ولاية الأغواط، البروفيسور علي بقشيش، أن الجيوش تكتسب شرعيتها من تاريخ نشأتها وتركيبتها الاجتماعية، ومساهمتها في تاريخ بناء أوطانها، وقوة الدولة من قوة جيشها المهاب من الأعداء.

وأبرز البروفيسور علي بقشيش في تصريح أدلى به لـ "الشعب"، أنّ الجيش الوطني الشعبي ورث عن جيش التحرير الوطني تاريخًا حافلا بالبطولات العسكرية والمآثر العظيمة، وكانت نواته وما زالت مكوناته من كل الفئات والطبقات الاجتماعية المرتبطة بقضايا الوطن وهمومه، فلم يكن أبدا قوة للنبلاء والسلاطين، وإنّما جيشا شعبيا تأسّس ليدافع عن البلاد في وقت المحن، وصدّ كل عدوان خارجي.

وبحسب بقشيش، كان جيش التحرير الجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني، والسند الداعم لكل تحرك سياسي أو تفاوضي إبان حرب التحرير الكبرى، ولم ترضخ فرنسا العسكرية للمفاوضات إلاّ بعد أن ألحق بها جيش التحرير الهزيمة تلوى الأخرى في ميادين الشرف، ولم تتوقف مهمته بمجرد إعلان الاستقلال، بل عمل قادة الثورة المظفرة على إعادة بناء جيش شعبي عصري أكثر تنظيمًا واحترافية، ورافق كل مراحل التشييد والبناء التي عرفتها الجزائر المستقلة.

وإلى جانب مهامه الدفاعية عن البلاد كصد العدوان المغربي على الحدود الغربية عام 1963، واصل مهامه الفعّالة بالمشاركة في إنجاز برامج التنمية الوطنية كبناء القرى الفلاحية والسد الأخضر وشق الطرق، ومسايرة مشروع الثورة الزراعية في سبعينيات القرن العشرين وغيرها من المساهمات النوعية للسليل، يذكر المتحدث.

كما تعزّز الطابع الشعبي للجيش الجزائري – أضاف بقشيش – بقانون الخدمة الوطنية الذي صدر عام 1969، والذي سمح بانخراط كل أفراد الشعب في هذه المؤسسة الجمهورية العريقة، حيث ترسّخت عقيدته على مبدأ الوفاء للشهداء والدفاع عن التراب الوطني، وحفظ وحدته وسلامته دون التدخل في شؤون الآخرين.

وأردف يقول: "كانت للجيش الوطني الشعبي مواقف جدّ مشرفة في الحروب العربية، ولبّى النداء في كل مرة، وما مشاركته في حرب أكتوبر 1973 ضد الكيان الصهيوني إلا خير دليل. ومع تضخّم المخاطر والتهديدات الأمنية على الجزائر، أدرك قادة البلاد ضرورة عصرنة المؤسسة العسكرية وتسليحها بأحدث المعدات والأجهزة الحربية في العالم، والعمل على رفع جاهزيتها باستدامة حتى تكون قوة رادعة وضاربة في المنطقة يحسب لها ألف حساب".

الجيش الجزائري بما اكتسبه اليوم من خبرة تراكمية في الميدان، خاصة ما تعلق بمكافحة ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة الحدود، أصبح مدرسة عالمية في مجابهة وتقويض مثل هذه الآفات الإجرامية المهدّدة لاستقرار مختلف الدول، يختم أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة عمار ثليجي في ولاية الأغواط، البروفيسور علي بقشيش.

المؤسّسة العسكرية مشتلة الوطنية ومقصلة المؤامرات..الخبير أحمد ميزاب لـ "الشعب":

الاستقلال ليس ذكرى تمرّ..

هو معركة دائمة لصون السّيادة

- منظومة دفاعية مبنية على أسس استراتيجية وتكنولوجية حديثة
- إنشاء نسيج صناعي وتحكّم تكنولوجي لتثبيت أركان السّيادة الاقتصادية

من مهمّة تحرير البلاد، إلى حماية حدودها وصون سيادتها السياسية، والتصدي للمؤامرات المتربّصة بها، إلى المشاركة بكل ثقله في تحقيق سيادتها الاقتصادية. الجيش الوطني الشعبي يظل المرجع الضامن لاستمرار الدولة، ووحدة الأمة، واستقرار الوطن، فالاستقلال لا يورث، بل يُحمى، والاستقلال ليس ذكرى، بل مسؤولية يومية، وليس لحظة انعتاق بل معركة دائمة لتثبيت السيادة في كل شبر، وكل قرار، وكل مجال؛ ففي زمن الضغوط المركبة والممنهجة، لا تتجلى السيادة الحقيقية في الشعارات، بل في القدرة على الصمود، المبادرة، والتحكم في المصير..وهنا يظهر الجيش الوطني الشعبي، كفاعل أمني، وضامن وجودي للدولة الجزائرية. ومن الدفاع عن التراب الوطني إلى تحصين القرار وبناء الفعل السيادي.

فايـزة بلعريبـي

الجيـــش الوطنـــي الشعبـــي

يسهـــم في الانتقـــال الاقتصـــادي ويقـــرّ الأمـــن المعلوماتـــي

في ذكرى استرجاع السّيادة الوطنية، لا يكفي التوقف عند لحظة الانعتاق من الاستعمار، فالواجب ذكر من حافظ على السيادة وصانها من كل تهديد داخلي أو خارجي. الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الذي لم يكن حارس الحدود فحسب، بل الضامن الفعلي لاستمرارية الدولة، واستقلال قرارها، وتماسك مؤسساتها.

اليوم، وفي عالم متحوّل، يتقدّم الجيش الوطني الشعبي واجهة الدفاع عن السيادة بمفهومها الشامل، حماية الأرض، صيانة القرار، والمساهمة الفعلية في بناء استقلال اقتصادي يحرر البلاد من التبعية والابتزاز.

الاحتفال بالاستقلال لا يكتمل دون تثمين من يصونه، ولا مستقبل للسيادة دون جيش قوي، منضبط، ومرتبط بلحمة – لا شك ولا تشكيك في صدقها – مع الشعب. ففي السياق الذي تتسارع فيه التحولات، وتعاد فيه صياغة خرائط القوة والنفوذ، تبقى السيادة الوطنية جوهر المعادلة، والخيط الناظم لكل قرار وموقع وموقف. وفي قلب هذه المعادلة، لا يتموقع الجيش الوطني الشعبي كمجرد قوة دفاع، بل كفاعل استراتيجي في حماية السيادة وصناعتها، أمنا واقتصادا، حاضرا ومستقبلا. فهو الامتداد المؤسساتي لجيش التحرير، واليوم يمارس مهامه الدستورية المقدسة بإخلاص وعزم ووفاء لأمانة الشهداء.

جاهزيـــة واحترافيـــة

الخبير الأمنـي أحمـد ميـزاب، في اتصـال مـع "الشـعب"، وقـد استجاب بكل اعتزاز للمشاركة في عددها الخاص احتفالا بعيد الاستقلال، أكّد أنّ الجيش الوطني الشعبي ركيزة الدولة الجزائرية الحديثة، وقد تولّى حماية الدولة الوطنية من كل التهديدات، وأثبت في كل محطة أنّ بقـاء الدولـة واستمرارهـا يحمـى بالسواعد والانضباط والعقيدة، مشيرا إلى ما ميز السنوات الأخيرة من تحول عميق في فلسفة الدفاع الوطني، حيث لم يعد الجيش الوطني الشعبي يتحرّك بمنطق الاستجابة للتهديدات، بل بمنطق استباقها، واحتوائها قبل أن تتشكّل.

في هذا الإطار – يقول ميزاب – أُعيد بناء منظومة الدفاع على أسس تكنولوجية واستراتيجية حديثة، وتمّ تأمين الحدود بانتشار عملياتي دائم لوحدات الجيش الوطني الشعبي في محيط إقليمي هش ومفتوح، وعزّزت القيادة العسكرية التنسيق الاستخباراتي مع دول الجوار لمواجهة التهديدات العبر-حدودية، أين تم تشديد الرقابة على المحاور الحدودية، واحتواء تدفقات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

في الوقت نفسه، تمكّنت المؤسسة العسكرية من إدارة التحديات الجيوسياسية بأسلوب سيادي هادئ – تابع محدّثنا – دون انجراف إلى محاور أو ولاءات خارجية. من خلال هذه المقاربة، لم يعد الجيش الوطني الشعبي مجرد قوة ردع، بل فاعل استراتيجي في صياغة معادلة الاستقرار الوطني والإقليمي، ومؤسسة تحمي التراب الوطني، وتضبط التوازنات، وتحافظ على القرار السيادي للجزائر مستقلا وغير قابل للمساومة.

نصـــر فـــي معركـــة التّكنولوجيـــا

لم تعد السّيادة اليوم مسألة جغرافيا أو سلاح فقط، بل هي أيضا القدرة على إنتاج الحاجة الحيوية، والتحرر من التبعية في القطاعات الحساسة، وقال ميزاب إنّ الجيش الوطني الشعبي دخل مرحلة جديدة، تجاوز فيها منطق الاستيراد، لينخرط بعمق في معركة بناء القاعدة الصناعية العسكرية الوطنية. هذا التحول – وفق محدّثنا – ليس رد فعل، بل مسار مدروس، واقعي، ومتدرج، هدفه تثبيت أركان السيادة الاقتصادية من بوابة الصناعات الدفاعية. فالمنطق الذي يحكم هذه الرؤية يقوم على تقليص التبعية الخارجية في التجهيز والدعم الفني، وإنشاء نسيج صناعي وتقني وطني خاص بالصناعات العسكرية، إضافة إلى استيعاب الكفاءات الوطنية العلمية والهندسية في مشاريع سيادية، وإرساء شراكات نوعية، مبنية على نقل المعرفة والتكنولوجيا، لا على الاستيراد أو التركيب فقط. واستدل ميزاب بمحطات بارزة في هذا المسار ك "مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية"، الذي يعتبر نواة استراتيجية لتجميع وإنتاج المعدات العسكرية، "الشركة الجزائرية لصناعة العربات المدرعة" بعين سمارة، وهي تجربة جزائرية رائدة في إنتاج العربات القتالية. إضافة إلى الشراكة مع ألمانيا، في مجال إنتاج مركبات "مرسيدس" متعددة المهام، ضمن نموذج ناجح للنقل الصناعي والتكوين التقني. كما تميزت المؤسسة العسكرية في مجال إنتاج الذخيرة والأسلحة الخفيفة والمتوسطة، لتقليص التبعية وتحقيق الاكتفاء العملياتي.

أما فيما يتعلق بالصناعات البحرية والطائرات دون طيار – أردف ميزاب – فقد نجح الجيش الشعبي الوطني في توسيع هذا المجال نحو تقنيات المستقبل، وانتصر في معركة التكنولوجيا، موضحا أن هذه الديناميكية لا تعزز استقلالية القرار العسكري فقط، بل تسهم أيضا في تنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية، من خلال إدماج الصناعات العسكرية ضمن النسيج الصناعي العام، وتوفير مناصب شغل ذات مؤهلات عالية، وخلق بيئة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الوطني. فالصناعات العسكرية، بهذا المعنى – يقول ميزاب – لم تعد عبئا على الميزانية، بل رافعة للسيادة ومصدرا للقيمة المضافة كما أنها المعبر الحقيقي نحو اقتصاد سيادي، قوي، ومتوازن، يقف على أكتاف مؤسسة عسكرية مدركة لمكانتها، ومسؤولة عن دورها، ومؤهلة لصناعة الفارق.

الجيـــش..مؤسّســـة جامعـــة

من جهة أخرى، أكّد الخبير أحمد ميزاب، أن الجيش الوطني الشعبي ليس كيانا معزولا عن الدولة والمجتمع، بل هو عمودها الفقري، وضامن تماسكها، ومكون عضوي من مشروعها الوطني، ينخرط ضمن رؤية متكاملة للدولة، تؤمن بأن الأمن الشامل لا يتحقق إلا بتكامل المؤسسات ووحدة الأدوار؛ فالجيش الجزائري – يؤكد ميزاب بنبرة اعتزاز وافتخار – لا يزاحم، لا يحكم، ولا ينفصل، بل يرافق مسار الدولة ويحصنه، ويوازن بين مقتضيات القوة والانضباط، وبين مسؤولية الحماية واحترام الشرعية. هذا التموقع يرتكز على ثوابت واضحة، لخّصها المتحدث، في عقيدة جمهورية صارمة قائمة على الولاء للدولة، لا للأشخاص، واحترام صارم لمبدأ التداول والشرعية كالتزام دستوري راسخ. فالمؤسسة العسكرية تعمل في إطار النص الدستوري، لا خارجه، من خلال دور تكاملي لا تنافسي، ورؤية شاملة للأمن حيث تدرك القيادة العسكرية أن الأمن لا يقاس بالسلاح وحده، بل يمتد إلى الغذاء، الطاقة، التعليم، الصحة، والكرامة الاجتماعية، بهذه الثوابت – يقول الخبير الأمني – يتحول الجيش إلى مؤسسة جامعة، تطمئن لها كل الفئات، وتحتمي بها الدولة في الأوقات الحرجة، دون أن تتحول إلى أداة سياسية أو اقتصادية.

في سياق متصل، أكّد ميزاب أن الجيش الوطني الشعبي لا يرفع السلاح إلا دفاعا عن السيادة، ولا يتدخل إلا لحماية استمرارية الدولة، ولا ينحاز إلا للوطن. فمدرسة الجيش ليست عقيدة قتالية فقط، بل فلسفة دولة، قوامها الانضباط، السيادة، والارتباط العضوي بمصلحة الوطن، وهذا هو جوهر دورها اليوم، أن تضمن أن لا يرسم مستقبل الجزائر إلا داخل حدودها، وألا يصاغ قرارها إلا بأدواتها، وألا يحكم شعبها إلا بإرادته.

وعن الدور الذي لعبه الجيش الشعبي الوطني في دحض كثير من المكائد، وإفشال العديد من المؤامرات التي تحاك ضد الجزائر، أبرز ميزاب أن المؤسسة العسكرية تعد صمام أمان يحفظ وحدة الوطن ويصون سيادتها من كل الأخطار المحدقة التي يحاول من خلالها الأعداء المتربصون ممن لم يستوعبوا بعد مدى اقتداره وتكامل سيادته، وبعده وأمنه من مراميهم الخبيثة، إلحاق الأذى به، مؤكدا على اضطلاع المؤسسة العسكرية بمهامها الدستورية في ظل التلاحم مع الشعب الجزائري، الذي يعد ركيزة لكل أمة لتحقيق الأمن والاستقرار، الذي يتجلى في الدفاع عن الوطن.

تركيبـة شعبيـة ومعقـل الوطنيـة

الجيش الوطني الشّعبي لم يأت من العدم، فهو سليل جيش التحرير الوطني، وبالتالي نحن نتحدّث عن مؤسسة الشعب الجزائري، وحملت أنبل الرسائل وقدّمت قوافل من الشهداء، وحين نتكلم عن مكانة أو دور مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، فنحن نتحدث عن دور استراتيجي، عن دور فاعل مركزي وأساسي، فقد انخرط الجيش الوطني الشعبي في عملية البناء والتشييد بمجرد استرجاع السيادة الوطنية، وساهم شباب الخدمة الوطنية في مشاريع استراتيجية سواء كان في مشروع السد الأخضر أو في مشروع طريق الوحدة الإفريقية، كما ساهموا في البنى التحتية والهياكل الأساسية، وفي فك العزلة على كثير من المناطق، فالجيش الوطني الشعبي فاعل في الاقتصاد الوطني من خلال الإستراتيجية المنتهجة في إطار الصناعات العسكرية، كما أنه مرافق للمجتمع الجزائري في أوقات الكوارث.

التّصـــدّي للحمـــلات المسعـــورة

اليوم، يقول ميزاب، يتبنّى الجيش الوطني الشعبي مقاربة أمنية متكاملة واستراتيجية بعيدة المدى، تستجيب أولا لطبيعة التحولات التي تعرفها المنطقة وكذلك العالم، حيث أنّ تصريحات القيادة العليا للبلاد تؤكّد هذا البعد وهذه النظرة، ومن ناحية أخرى الجاهزية واليقظة لأفراد الجيش الوطني الشعبي، والتي تترجمها الحصيلة العملياتية التي تبرز أن الجيش الوطني الشعبي جاهز حاضر، مستوعب لطبيعة التحولات، وهو بالمرصاد للتصدي ولحماية وتأمين البلاد، ودحض الأبواق المغرضة التي تسعى إلى استهدافه من خلال البحث عن استهداف مؤسسات الدولة بصفة عامة.

ويبقى الجيش الوطني الشّعبي من خلال العلاقة المقدّسة..علاقة الانصهار بين الجيش والشعب التي تسقط كل المؤامرات، وتجهض كل محاولات النيل من الجزائر.

الدّبلوماسيـــة الجزائريـــة صوت الحـــق في المحفـــل الدولـــي

ثوابت التّحرّر في مواجهة متغيّرات العالم

■ قوّة المواقف الجزائرية من قوّة التزامها الثّابت بحقوق الشّعوب ■ خطاب سياسي حصيف متماسك تجاه القضايا التّحرّرية

تحل الذّكرى الـ63 لاستقلال الجزائر لتستحضر أحد أبرز أعمدة المشروع الوطني منذ نشأته متمثلا في الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها امتدادا لفكرة التحرر، لا كأداة لتسيير العلاقات فقط، إذ لم تكن مداخلات السّفير عمار بن جامع، ممثّل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة، بشأن الوضع في فلسطين خلال عديد المرات بمجلس الأمن، مجرّد موقف ظرفي، بل تأكيدا ميدانيا لاستمرارية نهج دبلوماسي تأسس في قلب معركة الاستقلال، وتطوّر ليواكب تحولات النظام الدولي دون أن يفرّط في ثوابته.

علي مجالدي

في كلمته التي جاءت في خضم العدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، دعا بن جامع في اجتماع مجلس الأمن الأخير إلى وقف فوري لإطلاق النار، مشدّدًا على أن ما يجري لم يعد مجرد نزاع سياسي، بل جريمة ترتكب يوميًا بحق شعب يُحرم من حقه في الحياة والكرامة. وما يلفت الانتباه في هذا الموقف الجزائري ليس لغته فقط، بل توقيته ودقّته، حيث تزامن مع تآكل واضح في المواقف الدولية، وصمت بعض العواصم المؤثّرة عن الانتهاكات اليومية المرتكبة في حق الفلسطينيين. وقد أصرّ بن جامع على وصف سياسة التجويع التي تطال سكان غزة بأنها "جريمة حرب"، مؤكّدًا على مسؤولية مجلس الأمن في التحرك الحازم، وإلا فإنّ شرعيته تصبح موضع مساءلة.

وهذا الخطاب الذي قد يبدو للمتابع العادي موقفًا منسجمًا مع الدعم التقليدي للقضية الفلسطينية، يتجاوز من الناحية التحليلية منطق التضامن العاطفي، ليعكس بنية عميقة للدبلوماسية الجزائرية وهي التلازم بين السيادة الوطنية والدفاع عن الشرعية الدولية وحقوق الشعوب. فالدبلوماسية الجزائرية، التي تأسّست من رحم الثورة، لا تنطلق من عقائد أيديولوجية مغلقة، بل من فهم استراتيجي لمعنى التحرر كقيمة إنسانية كونية. وفلسطين، في هذا السياق، ليست مجرد ملف من بين آخرين، بل هي مرآة مستمرة لامتحان التزام العالم بمبادئ القانون الدولي.

وفي السّياق، لا يمكن فصل هذا الموقف عن الإرث الدبلوماسي الذي صنعته الجزائر منذ مطلع الاستقلال، حين انخرطت في دعم حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، معتبرة أنّ معركتها ضد الاستعمار الفرنسي لم تكن قضية وطنية فقط، بل حلقة من حلقات الصراع العالمي ضد التوسع والاستعمار الحديث. وقد ربطت الجزائر، منذ مؤتمر باندونغ وحركة عدم الانحياز، بين استقلالها الداخلي والتزاماتها الخارجية، مستندة إلى الشرعية الثورية التي تحولت لاحقًا إلى شرعية دبلوماسية فاعلة.

تحوّلات الأداء وثبات المرجع

إنّ الحفاظ على المواقف المبدئية في السّياسة الخارجية اليوم في في سياق دولي يشهد مزيدا من التراجع في دور المؤسسات متعددة الأطراف، وتفاقم ازدواجية المعايير، يعد عملاً صعبًا وغير مضمون الكلفة. ورغم ذلك، فقد حافظت الجزائر على خطاب سياسي متماسك تجاه القضايا التحررية، وفي مقدّمتها فلسطين، دون أن تنعزل أو تكتفي بالشّجب. بل تحرّكت داخل المؤسّسات الأممية، وضمن تكتلات متعدّدة الأطراف، وطرحت مبادرات أبرزها "إعلان الجزائر" للمصالحة الفلسطينية في أكتوبر 2022 ولم الشمل، ومحاولات الدفع بالعديد من مشاريع القرارات لحماية المدنيين في غزة خلال عضويتها الحالية في مجلس الأمن.

علاوة على ذلك، فإنّ تمسّك الجزائر بهذا المبدأ، في وقت تشهد فيه المنطقة تحوّلات جذرية في اتجاهات التطبيع مع الاحتلال، يعكس قدرة على صياغة سياسة خارجية مستقلة، لا تخضع للإكراهات الآنية. كما أنّ الربط الدائم الذي تقوم به الجزائر بين القضيتين الفلسطينية والصحراوية يندرج ضمن مفهوم شامل لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وليس ضمن منطق الاصطفاف السياسي. فالدفاع عن الشرعية الدولية لا يُجزّأ، ولا يمكن أن يكون انتقائيًا حسب طبيعة الاحتلال أو مصالح القوى الكبرى.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الأداء الدبلوماسي الجزائري في المرحلة الحالية أصبح أكثر نضجًا واحترافية، حيث يوازن بين المبادئ التاريخية ومتطلبات البراغماتية الحديثة، دون الانزلاق إلى التنازل أو الخطاب الانفعالي. ومواقفها من النزاع الداخلي في السودان، وأزمة مالي، أو رفض التدخل العسكري في النيجر، كلها تعكس التزامًا بثقافة الحلول السياسية السلمية دون التفريط في السيادة أو القيم التحررية.

كما أنّ مواقف الجزائر من القضايا التحررية لا يمكن فصلها عن رؤيتها الأوسع للعلاقات الدولية. فهي تؤمن بأن العالم لا يمكن أن يستمر على أساس هيمنة أحادية، وأن التعددية ليست فقط تعددًا في الأصوات، بل في المبادئ التي تحكم التفاعل بين الدول. ومن هذا المنطلق، تدافع الجزائر عن فكرة إعادة هيكلة النظام الدولي، بما يسمح بتمثيل أفضل للجنوب، ويُعيد الاعتبار للمسؤولية الجماعية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

كما تُدرك الجزائر أنّ الدفاع عن فلسطين، أو عن الصحراء الغربية، هو في الآن ذاته دفاع عن منطق القانون، وعن فكرة أن الشعوب لا يجب أن تُترك لمصيرها في مواجهة القوة. كما تُدرك أن هذا الخيار ليس سهلًا في عالم تقوده الحسابات الاقتصادية والتحالفات المتغيرة، لكنّها في المقابل تراهن على شرعية مواقفها، وعلى استثمار رصيدها التاريخي لتكريس موقعها كقوة دبلوماسية مبدئية وفعالة.

وبهذا المعنى، لا تكتفي الجزائر بالاحتجاج على الظلم، بل تطرح بدائل ومقاربات واقعية، قوامها احترام السيادة، والتمسك بالقانون الدولي، ورفض أي شكل من أشكال الاحتلال، أيا كان الفاعل أو المبرر.

استقلال يتجدّد في الذّاكرة والموقف

كذلك، فإنّ إحياء ذكرى الاستقلال لا يعني فقط استحضار البطولات الماضية، بل أيضا مساءلة الحاضر حول مدى وفاء الدولة لروح التحرر التي انطلقت منها. وفي هذا الصدد، لا تزال الدبلوماسية الجزائرية والتي يقودها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تقدّم نفسها كأحد أبرز تجليات هذا الوفاء، حيث لم تنزلق إلى الخطابات المتقلبة أو الرهانات الظرفية، بل واصلت الدفاع عن الحق والكرامة والاستقلال، سواء تعلق الأمر بفلسطين أو غيرها من القضايا التي لا تزال مطروحة في الأجندة الدولية.

وفي عالم مضطرب، تبدو الجزائر، رغم كل الصّعوبات، أحد الأصوات القليلة التي تذكر المجتمع الدولي بما يمكن أن تكون عليه الدبلوماسية حين تكون لها ذاكرة، وحين تكون متجذّرة في تجربة نضال حقيقي. ومن هنا، فإن عيد الاستقلال، في بعده السياسي، هو أيضا مناسبة لإعادة تأكيد أن الاستقلال لا يُقاس فقط باسترجاع الأرض، بل بالقدرة على اتخاذ موقف حرّ، في لحظة صمت، أو لحظة انحياز جماعي إلى الظلم.

التـــزام تاريخـــي ودائـــم بالقوانـــين الدوليـــة

الجزائـــر المنتصـــرة..الأمـــن والأمـــان حـــق الإنســـان

■ لا تراجع في الدّفاع عن حقوق الشعوب المظلومة ■ الانتصار للسّلام..عقيدة جزائرية راسخة لا تحول ولا تزول

تلعب الجزائر دورًا محوريًا في الدفاع عن القضايا العادلة وحقوق الشعوب المضطهدة، مستندة في ذلك إلى مبادئها الثابتة المستمدة من تجربتها المريرة مع الاستعمار الفرنسي الغاشم. هذه التجربة رسّخت في وجدان الأمة الجزائرية إيمانا راسخا بضرورة إنهاء كافة أشكال الظلم والاضطهاد، وهو ما يتجلى بوضوح في نشاطها الدبلوماسي، لا سيما داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ع . محمود

لطالما كانت الجزائر صوتًا قويًا للمظلومين، مدفوعة بتاريخها النضالي ضد القهر الاستعماري. فالأضرار الفادحة التي لحقت بالجزائريين من الاستعمار الفرنسي من مصادرة للأراضي، وتدمير للهوية الثقافية، ونهب للثروات، وقمع وحشي، جعلت منها مدافعًا شرسًا عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها. هذا الإرث النضالي هو المحرك الأساسي لمواقف الجزائر الثابتة في المحافل الدولية، حيث لا تتردّد في رفع صوتها عاليًا ضد أي انتهاك للقانون الدولي أو حقوق الإنسان.

في هذا السياق، يبرز الدور الجزائري في مجلس الأمن كنموذج عملي لالتزامها بهذه المبادئ. وقد تجلى ذلك بوضوح في موقفها من حرب الإبادة بفلسطين وغزة تحديدا، ففي إحاطة لمجلس الأمن الدولي حول "الوضع في الشرق الأوسط – بما في ذلك قضية فلسطين"، بناءً على طلب من الجزائر وسلوفينيا، شدد ممثل الجزائر الدائم لدى الأمم المتحدة، عمار بن جامع، على ضرورة تحرك المجلس "بشكل حازم" للمحافظة على مصداقيته وفرض وقف فوري لإطلاق النار في غزة.

لقد كشف السفير بن جامع بوضوح عن الاستخدام المتعمد للتجويع كسلاح حرب من قبل الكيان الصهيوني، مشيرًا إلى أنّ قرارات مجلس الأمن تحظر صراحة هذا الفعل، واصفًا ما يحدث بـ "جريمة حرب"، وقد قدّم أرقامًا صادمة عن الوضع الإنساني المتدهور، حيث أشار إلى أنّ 96 بالمائة من سكان غزة يواجهون أسوأ مستويات انعدام الأمن الغذائي، مع وصول عدد محدود جدًا من الشاحنات الإغاثية مقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل 7 أكتوبر 2023. كما سلط الضوء على استهداف الطواقم الإنسانية وتدمير مقرات الأونروا التي تُعد حجر الأساس للعمل الإنساني في القطاع، مؤكّدًا أن رغبة السلطات الصهيونية في تفكيك الأونروا تهدف إلى محو رمزية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم غير القابلة للتصرف.

إنّ هذا الموقف الجريء لا يقتصر على تسليط الضوء على المعاناة الإنسانية فحسب، بل يمتد ليشمل رفض الجزائر القاطع لفكرة أن "القوة العسكرية ستجلب الأمن والاستقرار". فقد أكّد بن جامع أن الاحتلال لن يدوم، وأن الأمن في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة وإنهاء احتلال الأراضي العربية. كما فنّد ادعاءات الاحتلال بأن عملياته تستهدف "مجموعات مسلحة"، مشددًا على أنها "حرب ضد الشعب الفلسطيني نفسه"، ومستنكرًا التوسع الوحشي للاحتلال ليشمل لبنان واستمرار النشاط الاستعماري غير القانوني في الضفة الغربية.

وأمام هذه الممارسات، وجّه السّفير بن جامع انتقادًا لاذعًا للمجتمع الدولي على "غض الطرف والتزامه الصمت إزاء جرائم الكيان الصهيوني"، معتبرًا أنّ هذا الصمت "قد تحوّل إلى أكثر من مجرد تواطؤ، بل إلى مشاركة ناشطة في هذه الجرائم". هذا الموقف الصارم يعكس التزام الجزائر التاريخي والدائم بالعدالة الدولية، ورفضها الصريح لازدواجية المعايير.

في الختام، يظل دور الجزائر في الدفاع عن القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، عميق الجذور في تاريخها النضالي ضد الاستعمار. إنّ نشاطها الدؤوب في مجلس الأمن، كما يتضح من مداخلات ممثّلها الدائم، يؤكد أن الجزائر ليست مجرد مراقب، بل هي فاعل أساسي يسعى بجدية للمساهمة في بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافًا، ملتزمة بمبادئها التي صقلتها سنوات طويلة من الكفاح من أجل الحرية

ترفـض الظّلـم وترافـع لأجـل حريـة الشّعـوب.. الدكتـور حكيـم بوغـرارة يكتـب لـ "الشعـب":

الجزائـــر المنتصـــرة.. مرجعيّـــة التّحـــرّر العليـــا

تعتبر الجزائر مرجعا للتحرر بالنظر لما أحدثته ثورتها ضد الاستعمار من صدى عالمي في العصر الحديث، فبات تاريخها وثورتها يدرس في عديد الجامعات والمعاهد العالمية والإقليمية للاستفادة من المناهج والقيم والمرجعيات، التي جعلت الجزائر تقهر أعتى القوى الاستعمارية وحلف الناتو معها.

بقلم: الدكتور حكيم بوغرارة

وما زاد من الاستلهام من الثورة الجزائرية والاهتمام بها أكثر هو مواصلة الجزائر بعد الاستقلال مباشرة وعلى قلة مواردها المالية والاقتصادية بعد 5 جويلية 1962، وصعوباتها الاجتماعية بالنزر للتركة الاستعمارية الثقيلة، إلا أن أول القرارت التي اتخذتها إنشاء مكتب دعم حركات التحرر في مختلف دول العالم، حيث شغل قيادته المجاهد الراحل جلول ملايكة (1928 – 2015)، وقام بعمل كبير من خلال العمل على توفير الدعم اللوجستي والمالي والبشري لمختلف حركات التحرر عبر بقاع العالم.

وبقدر ما كانت الجزائر سببا في استقلال كثير من الدول بعد أن عجز الاستعمار الفرنسي ومعه الناتو في قمع وكسر عزيمة الجزائريين في طريقهم للاستقلال والحرية، فنالت عديد الدول الإفريقية التي كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي الاستقلال في 1960، وهو ما جعل العالم اليوم يمنح الجزائر وسام قلعة الثوار، أو قبلة الثوار. الجزائر التي استلهم منها نيلسون مانديلا الذي زار معسكرات ثوار الجزائر في 1960 على الحدود، ورمز النضال في غانا "نيكروما"، و«باتريس لومومبا" الكونغولي، و«سنكارا" البوركينابي والكثير من الأحرار في افريقيا، ووظفوا صمود ومقاومة وثورة الجزائر في رفع تحديات أوطانهم، وكذا القارة الإفريقية التي اكتشفت أن استقلالها كان شكليا في الكثير من المجالات، فأعلنت تلك الشخصيات وكثير منها حرب استكمال الاستقلال بدعم من الجزائر التي لم تتوقف يوما في التحسيس والتوعية بضرورة القضاء على جذور الاستعمار بعد القضاء على الاستعمار، وما زالت القضية متواصلة إلى يومنا هذا من خلال تمكّن الجزائر والكثير من الأحرار من طرد بقايا الاستعمار، الذي خرج من عديد أقطار إفريقيا وهو يجر أذيال الهزيمة والخيبة، وانكشفت مخططاته التدميرية للاقتصاد والاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي الإفريقي والعربي انتقاما من رغبة الشعوب في التحرر، واسترجاع السيادة والاستقلال على القرار.

وكان للجزائر دور بارز في سبعينيات القرن المضي في تخليص جزر الرأس الأخضر، أنغولا، موزمبيق، غينيا، ساوموتومي، وبرانسيب من الاستعمار البرتغالي، واحتضنت مختلف حركات التحرر وقادتها في إحدى أعقد وأنجح عمليات استكمال تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار، وعرفت نهاية الستينات كذلك استقبال حركة الفهود السود الأمريكية التي كانت تناضل الميز العنصري والاضطهاد في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، متحدية الأنظمة الامبريالية والضغوطات فقط من أجل مبدأ دعم المظلومين، والتنديد بكل السلوكيات التي لا تتماشى والفطرة البشرية.

لا استقلال بدون فلسطين..

أكّد قادة الجزائر في بداية الثورة أن استقلال الجزائر لن يستكمل إلا باستقلال فلسطين، وهو مبدأ وموقف جزائري رسمي وشعبي، وهو ما يعكس تبني الجزائر لمبدأ الحرية والتحرر إفريقيا وعربيا وعالميا، فالمرجعيات الجزائرية الدينية والحضارية، ومن باب تجريبها للاستعمار لا تتوانى أو تتأخر في تبني قضايا التحرر حتى لو كانت بعيدة جغرافيا وحضاريا وعقائديا مثلما حدث مع تيمور الشرقية والصين وفيتنام.

وتعتبر فلسطين استثناءً في دبلوماسية الجزائر، حيث تتعامل الجزائر مع الفلسطينيين دون قيود أو شروط في توفير ما تحتاجه القضية الفلسطينية، وهذا ليس مقتصرا على العصر الحديث فالتاريخ يسجل أن صلاح الدين الأيوبي في القرن 12 طلب الدعم من الجزائر لمواجهة وصد الحملات الصليبية على فلسطين، وأرسلت الجزائر جيشا تحت قيادة أو شعيب الغوثي، وأبلى البلاء الحسن وكان خير سند في مواجهة النيل من المقدسات الإسلامية، وهو ما جعل الفلسطينيون يمنحون باب المغاربة كوقف لمجهودات الجزائريين والأحرار في تحرير القدس، وحتى ذراع أبو شعيب الغوثي التي بترت في القدس تدفن هناك، كما أن قادة الثورة الجزائرية أصدروا شعارا ما زال يتم تداوله إلى غاية اليوم "لا استقلال للجزائر دون استقلال فلسطين"، وهو دليل بأن المقدسات الإسلامية وفلسطين على وجه الخصوص، ستبقى القضية المحورية للجزائر، وهو ما أثبته التاريخ بداية من دعم الجزائر للحروب العربية ضد الكيان الصهيوني (1967 – 1973)، وتوفيرها للدعم اللوجستي والعسكري والبشري، الأمر الذي جلب لها الكثير من الأعداء والمتآمرين انتقاما من مواقفها ودعمها، وتعرضت الجزائر حتى للخيانة من الكثير من ضعاف النفوس بسبب انتقادها ورفضها للخيانات والاستسلام، والخنوع لأعداء الأمة.

ومن مجازر صبرا وشتيلا في لبنان، وطرد المقاومة الفلسطينية والتضييق عليها في عديد الأقطار العربية بسبب ضغوطات الغرب وبعض الدول العربية، احتضنت الجزائر كتائب المقاومة بعد 1986 ردًا على الغدر الذي تعرض له الفلسطينيين.

وتحدّت الجزائر الجميع في نوفمبر 1988 باحتضان كل الفلسطينيين من أجل إعلان قيام دولتهم الفلسطينية من أرض الجزائر، في مشاهد مزلزلة قضت مضاجع الصهاينة ومن شايعهم، وهو ما جلب الكثير من الأعداء والمتربصين بالجزائر، التي تم اعتبارها عدوة الامبريالية والتي يصل بها الأمر إلى رهن مصالحها مقابل أن تنال الشعوب حريتها واستقلالها.

وخاضت الجزائر عبر المنابر الإقليمية والدولية حروبا غير مباشرة مع الكيان الصهيوني دبلوماسيا من خلال فضح جرائمه ومخططاته، فطردته في العديد من المرات من الاتحاد الإفريقي، وعرته أمام العالم في الأمم المتحدة خاصة في الفترة التي كانت فيها الجزائر عضوا غير دائم في مجلس الأمن (جانفي 2024 – ديمسبر 2025)، حيث تزامن انتخاب الجزائر مع عملية طوفان الأقصى التي انطلقت في 7 أكتوبر 2023، وكان دور الجزائر مفصليا في لعب دور الناطق الرسمي باسم فلسطين، وقيادة حملة دولية لكسب الدعم والتضامن، وساهمت الجزائر في إقناع عديد العواصم بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على غرار إسبانيا ومالطا والنرويج وإيرلندا وحتى السويد سابقا، وكانت السند في الجمعية العامة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.

وما زالت الجزائر متمسّكة عبر خطاباتها ومشاريع القرارات التي طرحتها للمصادقة في مجلس الأمن، كما ساهمت في تشكيل الرأي العام العالمي عبر المسيرات التي أسقطت السرديات الصهيونية والغربية، وجعلت القضية الفلسطينية على رأس أولويات العالم.

مع حق تقرير المصير بالصّحراء الغربيــة

من القضايا التّحرّرية التي ما زالت الجزائر تضعها على رأس الأولويات، القضية الصحراوية والتصدي للمخططات العالمية المتشابكة التي تستهدف عرقلة تطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، فمنذ 1975 تاريخ التآمر على الصحراء الغربية ومحاولة النظام المخزني بإيعاز من الصهاينة والفرنسيين الاستيلاء على الصحراء الغربية بالقوة، أعلنت الجزائر مساندتها ودعمها للإخوة الصحراويين، في مسعى استرجاع بلادهم واستقلالهم وسيادتهم دبلوماسيا وإنسانيا.

وخاضت الجزائر مع الإخوة الصحراويين مسارات مهمة إلى غاية وقف إطلاق النار الذي كان في 1991، وإطلاق ما يسمى مخطط بيكر، الذي تم التوقيع من خلاله على وقف إطلاق النار، والتحضير لعملية تنظيم استفتاء تقرير المصير.

ولكن، التحولات اللاأخلاقية التي عرفتها العلاقات الدولية بعد انهيار المعسكر الشرقي، تم التلاعب بالقضية الصحراوية وحاولوا قتلها بالوقت من خلال التنصل من الالتزامات الأممية، ومحاولة تبديل القرارات الأممية بمشاريع ومخططات تناحز للطروحات المغربية وأوهامها، فظهر أوهام "الحكم" الذاتي" و«الموائد المستديرة"، ومحاولة إقحام الجزائر وموريتانيا من أجل البحث عن أوراق لإطالة أمد الصراع، وتييئس الصحراويين من الوصول للاستقلال وكسر شوكة وعنجهية النظام المخزني، الذي تنازل للصهاينة عن سيادة أراضيه من أجل فقط حشد الدعم لمشاريعه الوهمية.

وتمكّن الدعم الجزائري في المنابر الدولية من كسب كثير من الأصدقاء والمتضامنين مع القضية الصحراوية، آخرهم مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق جو بولتون، الذي كتب مقالات مزلزلة للخيانة العالية للقضية الصحراوية، وهو ما سيكون ورقة قوية لتمكين الصحراويين من مواصلة النضال وكسب الحقوق، خاصة بعد عودتهم للكفاح المسلح في نوفمبر 2021، ما جعل المغاربة يعانون الولايات ويتكتمون عن خسائرهم بالنظر لرفض الشعب المغربي وحتى الجيش المغربي الانخراط في حروب يثيرها المخزن فقط للبقاء في مناصب النهب والخيانة.

إنّ الجزائر التي تمكّنت من زرع القيم والمثل الإنسانية من خلال ثورتها جعلت من التحرر ودعم الشعوب المستضعفة غاية سامية لا تحيد عنها، الأمر الذي جلب لها الكثير من المتآمرين والأعداء، ولكنها قالت في العديد من المرات لن يوقفنا شيء في طريق التحرير والإنسانية.

أستاذ الإعلام والإتصال بجامعة المدية / إعلامي سابق بجريدة "الشعب"

رئيس اللجنة الجزائرية للتاريخ والذاكرة لحسن زغيدي في لـ"الشعب":

5 جويلية يوم للحرية الإنسانية ونحتفل بتعداد المنجزات لا بسرد الذكريات

يؤكّد د.محمد لحسن زغيدي، رئيس اللجنة الجزائرية للتاريخ والذاكرة، أن الخامس جويلية، مناسبة خالدة حافلة بالدلالات ليس للجزائر فحسب، بل للإنسانية جمعاء، وشدد في الحوار الذي خص به "الشعب" على أن اللجنة تحدوها إرادة قوية لإنجاز مهمتها في معالجة ملف الذاكرة بشكل عادل، مهما بلغت المعوقات التي يضعها الجانب الفرنسي.

حوار: حمزة محصول
تصوير: عدلان ستواني

الشعب": تحيي الجزائر الذكرى 63 لعيدي الاستقلال والشباب، ما خصوصية الاحتفال بهذه المناسبة هذا العام؟

■ **د.محمد لحسن زغيدي:** الاحتفال بعيد استرجاع السيادة الوطنية، يحمل عدة دلالات ومعاني، أهمها أن الجزائر أصبحت مدرسة للعالم التواق للتحرر ودفع ثمن الحرية وضريبة التحرير، لأن الجزائر وحتى تصل إلى هذا اليوم في عام 1962 دفعت قوافل من الشهداء عبر أجيال متعاقبة، يقدر عددها بالملايين.

وقيمة ذكرى استرجاع السيادة الوطنية، نابعة أيضا من كون ما عاشته الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، قل ما شهدت مثله البشرية في مجال سياسات المحتل، الذي لم يعرف معنى لحياة الآخر ومعنى للإنسانية، بل سار فوق الجماجم والجثث واستعمل كل الأساليب الإبادية التي لا يمكن إحصاؤها في ساعات أو أيام. ورغم ذلك ظل الشعب الجزائري، طيلة 132 سنة من المعاناة والتضحيات وصنع البطولات، وطنيا مخلصا لوطنه، عنيدا لا يقبل إلا ما يوصله إلى استرجاع سيادته الوطنية.

ولذلك، أقول إن 05 جويلية يعتبر دائرة معارف، صفحاتها عدد أيام 132 سنة من الاستعمار، في كل يوم فيها، كان للشعب الجزائري آثاره، سواء تلك المسجلة بالنور أو بالتضحيات الجهادية أو المسجلة بالدماء جراء التنكيل والإجرام من قبل المحتل.

رمزية أخرى بارزة للمناسبة، تكمن في التاريخ في حد ذاته، فهو اليوم الذي وقع فيه الاحتلال (05 جويلية 1830) وهو نفسه اليوم الذي وقع فيه استرجاع السيادة، وهذا لم يسجل في تاريخ البشرية على الإطلاق..وشاءت الصدف، أيضا أن يكون شارل الملك (شارل العاشر) هو من أشرف على الاحتلال وشارل الرئيس (شارل ديغول) الذي انتزع منه الاستقلال.

إلى جانب هذه الرمزيات، لاشك أن الكفاح التحرري عرف دروبا صعبة، ما أقوى لحظاته؟

■ الجزائر، وطيلة فترة الاستعمار، شهدت محطات تاريخية أعطت بموجبها، دروسا للإنسانية في مفهوم الحرية والتحرر وبالأخص دروسا في ثمن الحرية، وسجلت قواعد من أجل أن تكون ذات دلالات للشعوب للاقتداء بها، إلى أن توجتها وبثورة 7 سنوات ونصف.. هذه الثورة التي سجلت النصف الثاني من القرن العشرين، بأروع الملاحم التي يمكن لشعب أن يسطرها..الثورة التحريرية، أكدت أنها لم تكن لنفسها، وإنما أكدت – كما صدر في بيان أول نوفمبر 1954 (تاريخ اندلاعها)، أنها ثورة ضد الاستعمار دون سواه، وجاءت للقضاء على النظام الاستعماري، وفعلا حققت هذا المبتغى بحيث حررت شعوبا أخرى، في قارات أخرى وحررت جناحيها الغربي والشرقي (المغرب وتونس)، من أجل أن يتفرغ المحتل لها دون سواها: لأنها كانت هي جوهر التاج الإمبراطوري الاستعماري لفرنسا..إذن، لابد من التذكير بأن فرنسا كانت سيدة العالم، باحتلالها للجزائر والتي قضت على الدور الاستعماري لفرنسا في العالم، عقب نيلها استقلالها، فيوم 05 جويلية 1962، هو اليوم الذي انتهى فيه الاستعمار من شمال إفريقيا ومن أجزاء كبيرة من القارة الإفريقية، فكان يوما للحرية الإنسانية.

وأشير إلى أن الخامس جويلية كان طيلة 132 سنة يوما للحداد بالنسبة للجزائر، حتى لا تنسى الأجيال هذا اليوم وما ترتب عنه، لكن الثورة التي بينت أهدافها في بيان أول نوفمبر قررت في وثيقة مؤتمر الصومام (1956)، العمل على محو هذا اليوم الأسود من التاريخ الوطني، وجاء بالنص الصريح في خلاصة الوثيقة، وتحديدا في السطر الثالث ما قبل الأخير: "وسيمحى يوم 05 جويلية الأسود المشؤوم وترفرف الراية الوطنية في سماء الجزائر خفاقة"..إذن، هذا قرار ثوري فرض بأسلوب ثوري من طرف قادة ثوريين من أجل تحديد يوم استرجاع السيادة الوطنية

■ **بلادنا مدرسة للعالم التواق للتحرر والانعتاق الرافض للفكر الاستعماري**
■ **الثورة التحريرية جاءت للقضاء على النظام الاستعماري..ونجحت**
■ **المغتربون هم من بنوا باريس ورموز فخرها..برج إيفل والأنفاق**

وهذا يعتبر انتصار تاريخي للشعب الجزائري.

ما مدى انصهار قيم ودلالات الكفاح التحرري، التي ذكرتها، مع الجهد الوطني، اليوم، في ظل حرص السلطات العليا للبلاد على إبلاء الذاكرة الوطنية بعناية خاصة؟

■ عيد الاستقلال يتطلب أن نحتفل به بتعداد المنجزات، لا بسرد الذكريات، فلابد أن نقف عند القفزة النوعية التي أصبحت عليها الجزائر الجديدة، لأنه حينما نقول في أدبياتنا، الوفاء لرسالة الشهداء، لابد أن يتجسد في إبراز ما أنجزناه من أشياء.

اليوم، نحن في الجزائر الجديدة التي ولدت بعد حراك مبارك جسد نداءات ولافتات وشعارات تزين بها الحراك السلمي الرافع الذي دخل التاريخ على أنه الحراك الوحيد الذي شهده العالم ولم تسقط فيه قطرة دم واحدة..هذا في حد ذاته يضاف إلى الانتصارات

التاريخية للشعب الجزائري..انتصارات جسدت الذاكرة ونادت بالذاكرة، ومنها تولدت الدولة الجديدة بمنهج يعتمد على مبدأ الوفاء لرسالة الشهداء ولمبادئ الحركة الوطنية والثورة التحريرية وما جاءت به أرضية أول نوفمبر المجيد من أجل إعادة بناء دولة متطورة، واستعادة الدولة التي كانت قبل 1830 بقوتها وبدبلوماسيتها وإنتاجها..بفكرها وإنتاجها الفكري، بثرائها، بجيشها البري والبحري، وأيضا برسالتها العسكرية التي كان يحملها جيشها وهي السلم والتأمين لكل المنطقة التي تقع في محيط الدولة الجزائرية.

وهو ما بدأت به الجمهورية الجزائرية الجديدة فيما بعد انتخابات ديسمبر 2019، وفقا لـ54 التزام، كانت هي الانشغالات والركائز التي ستبنى عليها الدولة الجديدة برئاسة منتخب الشعب السيد عبد المجيد تبون..ولرقم (54) دلالاته فيما يتعلق بالوفاء والاستشراف للدولة الجديدة، وهو ما نلمسه اليوم في العهدة الثانية من نهضة شاملة عمت كل مؤسسات وأركان الدولة في جميع المجالات، حيث أن الدولة الجزائرية أصبحت اليوم، قوة إقليمية عسكريا واقتصاديا وعلميا، بحصد الجوائز الأولى عالميا في الاختراعات والإنجازات العلمية، وأصبحت الجامعة الجزائرية، مصنفة ضمن الأوائل علميا وتتمتع بكفاءات وطاقات سواء من حيث التأطير العلمي أو من حيث الابتكارات العلمية من طرف مخابرها وطلابها وبحوث طلابها.

ومن أهم الإنجازات، دخول الجزائر، في السنتين الأخيرتين مرحلة الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس في عدة مجالات..

أما مجال الذاكرة، فالحلم الذي راود الدولة المستقلة منذ استعادة سيادتها، كان السعي الحثيث إلى جمع أرشيفها وجمع شهاداتها وذكرياتها وسرد أحداثها، والسعي لاسترجاع منهوباتها التي تقدر بالملايين في جميع المجالات سواء الأرشيف المادي أو الشفاهي أو التوثيقي، لكن، تعطلت هذه المسيرة لعوائق متعددة، واستعملت دولة الاحتلال أعذارا متعددة تتميز بالتسويف والعرقلة إلى أن جاء اليوم الذي تقرر فيه أن تكون بداية الجزائر الجديدة هي بداية عودة الذاكرة بكل ما فيها وبكل ما سلب منها ونهب لتكون أول شاهد لبناء الدولة الجديدة، فكانت عودة الجماجم في أول عيد استقلال تحتفل به الجزائر الجديدة (2020)، وكان عهدا ووفاء وإنجازا عظيما، قام به الرئيس تبون ليكون البداية لما يأتي بعده لاستكمال العهد الذي قطعه على نفسه.

عادت الجماجم التي احتجزت منذ أواسط القرن 19 لتكون هي عربون النصر الذي تبنى به الجزائر الجديدة، ثم تلتها إنجازات ميدانية في مجال الذاكرة الوطنية، حيث خصها السيد رئيس الجمهورية، بمنصب استشاري برئاسة الجمهورية لمتابعة الملف ميدانيا ومباشرة، كذلك أعدّ السيد الرئيس منجزات لتخليد الذاكرة التي تشمل كل من ضحى في سبيل الجزائر ومن تعذب ومن نفي بنصب تذكارية تقف وتجمع ما بين أبناء الداخل وأبناء المهجر.

أقرّ السيد رئيس الجمهورية، يوما من أيام السنة، ليكون مميزا سماه "يوم الذاكرة الوطنية" واختار الثامن ماي الذي يعتبر بداية تاريخ التحرير النهائي، ورمزا للتضحية الوطنية أمام الجريمة الاستعمارية التي قتلت فيه في أيام معدودة 45 ألف شهيد ويزيد..

عهود الرئيس تبون 54 لها دلالات الوفاء والاستشراف للدولة الجديدة

وحرصا منه على نشر ثقافة الذاكرة وإعطاء التاريخ أولوية في حياتنا اليومية، فكرا وثقافة وتعليما، أمر السيد رئيس الجمهورية بإنشاء قناة تلفزيونية خاصة بالذاكرة.

وتجسيد لعهداته بخصوص الملف، أنشأ لجنة وطنية رئاسية خاصة بالذاكرة الوطنية والتي تعمل مع نظيرتها الفرنسية منذ نوفمبر 2022، من أجل استرجاع كل ما تم نهبه من الأشياء التي تعود إلى ما قبل 1830 وما أخذ عام 1830 وما بعدها إلى عام 1962، وذلك من أجل أن يكتب التاريخ الوطني بأقلام جزائرية، وحتى لا يكون أرشيفه المنهوب محل تسول لدى فرنسا، أعطته أم منعته، ويبقى بذلك التاريخ سواء في أطروحاته الجامعية أو في تأليفه ناقصا للتوثيق والأرشفة المطلوبة.

على ذكر اللجنة المشتركة للتاريخ والذاكرة التي ترأسونها مناصفة مع المؤرخ بنيامين ستورا عن الجانب الفرنسي، كانت لها عدة اجتماعات قبل أن يفجر اليمين المتطرف الفرنسي حقده ضد كل ما هو جزائري. ما هي دوافع أولئك الذي يعترضون مسار تسوية ملف الذاكرة ؟

■ كان من المفروض أن يكون هناك لقاء سادسا في إطار الذاكرة، إلا أن اليمين المتطرف الفرنسي وأبناء الذين ينحدرون من سلالة الكولون والضباط الذين أجرموا في حق الشعب الجزائري، يرفضون كل تقارب إنساني بين الشعبين، ويرفضون أن تكون هناك جسور في علاقات البلدين كما نص عليها بيان أول نوفمبر، تقوم على "الاتفاق بين القوتين الاثنين على أساس المساواة والاحترام المتبادل".

والذين يتهمون الجزائر بالتمسك بالذاكرة، هؤلاء مع كل أسف، لا يتمتعون بذاكرة ترفع شأنهم وتعز مقامهم بين الأمم مثلما هو حال الشعب الجزائري الذي صاغ ذاكرة بدمائه عبر السنين وعبر القرون فأصبح ينعت بالذاكرة.

وفي كل شعوب العالم، حينما تقول الجزائر تقول بلاد المليون ونصف المليون شهيد، وبالتالي هذا الوصف وهذا الربط هو للذاكرة، وحينما تقول الجزائر في القارات الخمس ما عدا فرنسا، كلها تقول بلد الأبطال والحرية.

هذه الذاكرة نسجت للجزائر مواقف بطولية مع كل هذه الشعوب، فلا نجد دولة عظمى أو عادية في الكرة الأرضية ويأتي مبعوثها إلا ويتكلم عن خلفية تحملها الذاكرة المشتركة ما بين الشعبين والبلدين.

لذلك، فإن هذه الأصوات الفرنسية الحاقدة، والتي انتقلت من الاسلاموفوبيا إلى الجزائروفوبيا، وهي الحقيقة، نسبت أن المهاجرين الجزائريين الذين أحييهم من على أم الجرائد الجزائرية "جريدة الشعب"، سكنوا فرنسا منذ السنوات الأولى للاحتلال، 1830 و1834 وساهموا خلال سنوات الاحتلال في الجيوش الفرنسية، خلال القرن التاسع عشر، في حروب في أوروبا وفي آسيا وفي أمريكا اللاتينية، وأنجزوا لفرنسا على أيديهم صفحات التحرير وأنقذوها مرتين على التوالي في الحرب العالمية الأولى، حيث جندت منهم وفق قانون التجنيد الإجباري لسنة 1912 ما يساوي 250 ألف من أبناء الجزائر ساهموا في تحرير فرنسا، كذلك في الحرب العالمية الثانية هم من دافع عن باريس في وجه الألمان في جوان 1940 حتى أفتي آخرهم دفاعا عن فرنسا بعدما فر قادتها..هؤلاء المغتربون، نسي دعاة الجزائروفوبيا، بأنهم من بنى باريس ورموز فخر باريس وعلى رأسها برج إيفل، وأنفاق باريس بسواعدهم.

نكران الفضل، زاد التفنن بالجريمة ومحاولة وأد الجريمة أي بالتستر عما يوثقها ونهب ما يوثقها والخوف من تسليم ما يوثقها، هو ما يقوم به اليمين المتطرف لأن هذا التوثيق يزيد في عظمة الشعب الجزائري والذاكرة الوطنية الجزائرية.

لذلك، الخوف من التاريخ والخوف من حساب الأجيال على التستر على الحقيقة للتاريخ هو الذي دفع أحفاد المحتلين إلى التنكر والإنكار والخروج بهذا المظهر العدائي للجزائر ولأبنائها المغتربين.

سبق وتحدثتم عن عوائق تشريعية يضعها الجانب الفرنسي، خاصة ما تعلق باستعادة الأرشيف، إلى أيّ مدى يمكنها إعاقة عمل اللجنة؟

■ الجانب الفرنسي مع كل أسف، وتحديدا البرلمان الذي شرع لقانون تمجيد الاستعمار في 23 فيفري 2005، ورغم أنه يعتبر من الجيل الجديد الذي ليس له علاقة بجيل الاحتلال، لكن ثقافته الموروثة جعلته يقوم بإجراءات قانونية، تمنع أصحاب الحق من أخذ حقهم المقر في القوانين العالمية والقوانين الدولية والأممية التي تلزمه باستعادته، خوفا من محتوى ذلك الأرشيف وما فيه مما يسود تاريخ فرنسا.

وفعلا، تاريخ فرنسا أسود بالجزائر، فكما قال الشيخ البشير الإبراهيمي "لو كتب تاريخ فرنسا في صفحات من نور، وجيء في فصله الأخير وكتب عن مجازر سطيف وقالمة وخراطة (08 ماي 1945) لسوّد كل ذلك التاريخ. يعني لما نأخذ 15 يوما فقط من 132 سنة كلها إجرام، كافية ليسوّد تاريخ فرنسا كاملا.

إذن، هذا البرلمان مع كل أسف سن قانونا ينص على منع إخراج أية وثيقة ورقية أو مادية من التراب الفرنسي إلى أية جهة أخرى باعتبارها كنزا للأمة، ولا يحق التنازل عن أي وثيقة إلا بعد العودة للبرلمان لاصدار قانون خاص بها. لكنّ هل هذا يعيق اللجنة في مسارها؟

■ بالعكس، هذا يقوي إرادة اللجنة، ويجعلها تركب صهوة أبائها في مفاوضات إيفيان وما قبلها، حيث كانت فرنسا تعتبر الاعتراف بالسيادة الجزائرية، من المحرمات والممنوعات، وجعلت الجزائر منذ 1830 أرضا فرنسية وجزء لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية وحرمت ذكر الجزائر دون أن توصف بأنها فرنسية إلا أن إرادة الآباء والالتزام بعهد الوفاء للشهداء جعل الثبات والإصرار والالتزام بالمبدأ هو الدليل وهو العامل الذي يجب أن يتعامل به.

ولهذا، فاللجنة، على عهدها مع السيد رئيس الجمهورية، الذي عاهد شعب الجزائر على أن يستكمل هذا الملف في استرجاع كل ما نهب من هذه الأرض، وهو النهج الذي سارت عليه اللجنة، وهناك تفهم كبير من الطرف الفرنسي لهذا الحق التاريخي المشروع، ولذلك فإن صيحات اليمين لا يمكن أن تعيق هذا المسار، مسار الحق والدرب الذي وضعه الآباء في إيفيان، وجاء دور الأبناء لاستكماله حتى تكون السيادة كاملة ويكون الاحتلال بعيد الاستقلال متكاملا سياديا في كل أركانه، كما جاء في قول السيد رئيس الجمهورية "لن نتنازل عن ورقة واحدة فيها مليمتر مكتوب عن الجزائر".

وهجمات اليمين المتطرف الفرنسي على الجزائر، في أوجها، برزت أعمال توثيقية فرنسية، تؤكد استخدام الأسلحة الكيمياوية عشرات المرات ضد الجزائريين أثناء الثورة التحريرية، كيف تلقيتم ذلك؟

■ فرنسا كانت دائما، يوجد بها فئة إنسانية تستنكر تلك الجرائم المرتبكة من طرف الاحتلال، كتب عنها، في وقتها في القرنين 19 و20، مؤرخون وصحفيون ومثقفون..وكذلك الآن، لما بدأ مسار معالجة ملف الذاكرة للنخبة الأكاديمية من البلدين، بدأت عودة الضمير للعديد من المجتدين والأقلام والمخرجين والصحفيين الذين واجهوا ببطولة وشجاعة أقلام وألسنة المتطرفين، بل أبعد من ذلك، وثقوا في أشرطة وأفلام وثائقية، وفيديوهات تناولتها الوسائط الاجتماعية، تتكلم عن جرائم وتكشفها وتستنكرها وتتبرأ منها، ومن بينها من كان أداة لتلك الجرائم..ومن المهم أن نشير إلى أن هناك أطروحات جامعية وكتب من أساتذة جامعيين تناولت جوانب من الحقيقة، وكشفت عن جرائم لا يتكلم عنها، وهناك كتب وثقت لهذه الجرائم البشعة في القرنين 19 و20 ومنها كتاب للمؤرخ الفرنسي أوليفيي لوكور غرانديميزون "الاستعمار الإبادة" وكتابه عن 08 ماي 1945..هناك أيضا كتابات المؤرخ بن يامين ستورا، حول المهاجرين الجزائريين ومعاناتهم وكتاباته عن الحركة الوطنية الجزائرية ومواقفه في تصريحاته الحالية عن استنكار ما يقوم اليمين المتطرف ضد الجزائر.

لقد تنوّعت بشاعة الإجرام الاستعماري الفرنسي، من خلال استخدام القنابل الغازية وقنابل النابالم ثم التفجيرات النووية وقبلها الألغام المزروعة، مرورا بالتعذيب والقتل ببرودة إلى كل ما يعجز الوصف عنه في أنواع القتل اللاإنساني، ولذلك تستحق النخبة الفرنسية التي فضحت هذه الجرائم واستنكرتها كل التقدير والتبجيل.

في السياق الدولي الحالي المتأزم، يلاحظ استحضار العمق والرصيد التاريخي في إبراز مرتبة الأمم، ماذا تقول عن البعد التاريخي الذي ترتكز عليه شخصية الجزائر الدولية؟

■ الجزائر استطاعت أن تصوغ ذاكرة، وتنسج روابط صداقة ومحبة وأخوة مع كل شعوب الإنسانية في الكرة الأرضية بما قدمته من تضحيات وأفكار أنارت بها العالم ومواقف، ولا أدل على ذلك موقف الجزائر في قضايا تصفية الاستعمار منذ استعادتها السيادة الوطنية، حيث أصبحت تتعت بـ«قبلة الأحرار ومكة الثوار".

الجزائر دفعت بكل ما تملك ماديا ومعنويا وبمواقف دبلوماسية ودعم لا محدود إلى كل حركات التحرير عبر العالم، وموقفها مع القضيتين الفلسطينية والصحراوية من أجل تصفية الاستعمار في إفريقيا والوطن العربي والذي أصبح منذ الستينيات والسبعينيات مطلبا عالميا شعبيا في كل بلدان العالم.

وما المواقف الخالدة التي تسجل كل يوم في مجلس الأمن من طرف المندوب الجزائري الذي عرف كيف يصوغ بقلم مداده دماء الشهداء، وفكره فكر مبني على ذاكرة تصوغ بما يفيد الإنسانية ويحررها، بحيث جعل غزّة هي القضية اليومية في مجلس الأمن تقريبا..نقول إن للجزائر سيرة ذاتية مفعمة بالماضي والحاضر، فهي تحمل ذاكرة تعود إلى ملايين السنين، وهناك جمجمة من الحفريات التي نهبتها فرنسا موجودة في متحف اللوفر، تعود إلى مليون عام..أما عن الحضارات الموثقة التي تشهد بها جبال الأطلس وجبال الأهقار والطاسيلي وأيضا الحفريات في شمال الجزائر، من أقصى غربه إلى أقصى شرقه، فإنها تتكلم عن عشرات الآلاف من السنين، فإذا كانت حفريات الأهقار تتكلم عن 12 ألف سنة، فإنها بهذا تعد من أقدم الحضارات الإنسانية فوق الأرض.

الدولة الجزائرية، ميلادها ووجودها يعود إلى آلاف السنين قبل الميلاد، ونستطيع أن نقول أنها التي كان لها وجودها بكل ما يعرف بعناصر الدولة حاليا من جيش وعلم وإدارة وحكم يعود إلى عهد الإمبراطوريات الأولى، حيث كانت في صراع مع الرومان والوندال والفنيقيين وغيرهم.

كان لها وجود ونستطيع القول أن أقدم علم للدولة الجزائرية هو علم يوغرطة وقد ضمنته في كتابي حول العلم الوطني الجزائري، حتى نبين بأن العلم الذي يعد رمز السيادة، وحتى في عهد الاحتلال الفرنسي وإن سقطت الدولة كوجود بقيت كفكر.

والجزائر تعتبر من أعرق البلدان والشعوب لأن الحضارة الأمازيغية أثبتت، خلودها ووجودها في كامل أرجاء الوطن..والشعب الذي حافظ على لغته ولهجاته، عبر آلاف السنين هو أكيد شعب عظيم وشعب متفتح على كل ثقافات العالم وتبنى الحضارة الإسلامية دينيا ومذهبيا ولسانا، وأنتج منها حضارة فريدة متنوعة..شعب له هذا العمق التاريخي ووفاء منقطع النظير للذاكرة وله قيادة وفية لشعبها ولذاكرتها وأمجادها وتسعى إلى إحيائها هو شعب يحق له أن يكون ضمن مسار الأمم العظمى وضمن مصاف الأمم العريقة وذات المكانة في كل المحافل الدولية.الجزائر اليوم التي تريد أن تعيد وتستعيد مجدها ما قبل 1830 في جميع مجالاتها الحياتية وفي مقدمتها الإنسان بإعطائه كل ما يفجر طاقاته ويبرز إمكاناته من الديمقراطية والعلوم والمعارف والرأي والمشاركة في كل دواليب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ستكون في صدارة البلدان في أقرب وقت؛ لأن الدولة التي يكون لباسها من خيطها ومعاشها من أرضها وإنتاجها الإلكتروني من فكرها وعبقريتها من أبنائها، وحكامة قيادتها من صنع شعبها وجيشها من وسط شعبها وعلاقة جيشها بشعبها علاقة متكاملة متصلة لحمة واحدة والأخوة والمحبة هي السائدة والثقافة المتبادلة أو الموروثة، هي أمة لا محالة تكون قائدة وتكون نموذجا. وهي جزائر اليوم كذلك.

لن ينفع اليمين المتطرف الفرنسي نكران الفضل والتغني بالجريمة ومحاولة وأدها

نخب فرنسية تستنكر وتتبرأ من جرائم الاستعمار

مكاسب الاستقلال تتعمّق وفق رؤية استشرافية للرّئيس تبون

"معركة الجزائر".. تتصر اقتصاديّا

• مشاريع استراتيجية..محاربة الفساد والبيروقراطية وإنهاء الغموض • ثورة صناعية وفلاحية..تحسين مناخ الأعمال واستثمارات وطنية وأجنبية بالجملة

• الأمن المائي والغذائي يتجسّد..والاكتفاء الذّاتي حلم يتحقّق • الخبير كواشي: التّطوّر القوي في قطاع الطّاقة أكسب الجزائر ورقة إستراتيجية هامة • الخبير مسدور: المناطق الاقتصادية الحرة ستحقّق نقلة نوعية للاقتصاد الوطني

في العيد الـ 63 من عمر الاستقلال، ما زالت الجزائر أكبر دولة في القارة السمراء، تخوض معركة تنمية ضخمة، تؤسّس فيها للمزيد من الإنجازات بفضل رؤية متبصرة وإرادة قوية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، رافعة في الصدارة رهانات اقتصادية كبرى، تجسد العديد منها على أرض الواقع. تعود الذكرى الخالدة والفارقة في التاريخ التحرري العالمي، وجزائر الاستقلال المنتصرة والشامخة، ماضية بثقة وعزم كبيرين في بناء المشاريع الإستراتيجية وتشييد البنى التحتية الكبرى، ومواصلة جهود ربط الجزائر بشرايين التجارة الإقليمية والدولية، من خلال توسيع وتحديث الموانئ وتعبيد الطرقات المحورية، وبناء السكك الحديدية وتحلية المياه ومحاربة الفساد، والتواجد في أهم المناطق الاقتصادية الحرة.

فضيلة بودريش

ما زالت روح نوفمبر ومبادئ بيانه المحققة لأكبر انتصار شعبي رأى النور منذ 6 عقود كاملة وثلاث سنوات، تلقي بظلالها مع عودة جديدة من كل سنة في شهر الاستقلال، لتجدّد المكاسب والعزائم وتترجم الخطط الاقتصادية والأفكار التنموية بقيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وما يؤكّد بأن نفس وتيرة رفع التحديات من الاستقلال إلى بناء اقتصاد قوي وصلب متواصلة، يبرز ما تمّ تكريسه خلال الخماسية المنقضية، في تحوّل شامل وجذري وضع الجزائر في سكة الدول الناشئة، منطلقة بوتيرة سريعة في التشييد والتغيير والبناء والتموقع في سوق عالمية ذات منافسة شرسة في الجودة والابتكار والتكنولوجيا المتطورة.

حكامــة ودقّـــة في التّسيـــير

تحدّث الخبراء في تصريحات لـ "الشعب" عن خصوصية ما تجسد وأهمية المكاسب، والتي في كل مرة تعود فيها ذكرى جديدة وناصعة من عمر الاستقلال، يبرز معها التقييم للإشادة بكل ما حقق، والعمل أكثر في مجالات أخرى في بلد كبير بحجم قارة يحظى بموثوقية ومصداقية من الشركاء. وفي هذا الإطار تناول البروفيسور مراد كواشي، الخبير الاقتصادي وأستاذ العلوم الاقتصادية، الوثبة العملاقة المرصودة خلال فترة قياسية لا تتعدى 5 سنوات في مجال إطلاق ترسانة تشريعية ذات ثقل، غيرت من الوجهة الاقتصادية الجزائرية، وجعلتها جاذبة ومفضّلة للاستثمار المحلي والأجنبي، مدعومة بحكامة ودقة في التسيير. وخلال خوضه في حجم وأهمية الانجازات الاقتصادية المحققة خلال السنوات القليلة الماضية، فضّل الخبير كواشي في البداية التذكير بأن العالم من الناحية الاقتصادية، شهد هزات اقتصادية كبيرة، بداية بأزمة كورونا وما نتج عنها من تأثر كبير في سلاسل الإمداد العالمية، ممّا أثر على أسعار الغذاء وأدّى إلى تضاعفها، وكذا تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي وأثرت عليه بشدة، وهذا ما جعل العديد من دول العالم تشهد هزات اقتصادية، ونفس الأثر السلبي طال الدول المصنعة القوية اقتصاديا، وانخفضت فيها معدلات النمو وصارت صفرية، مثل ألمانيا بعد أن أغلقت العديد من الشركات وأفلست المصانع، بينما شكلت الجزائر الاستثناء، حسب تقدير الخبير، بعد أن نجحت في تحقيق مؤشرات اقتصادية خضراء على المستوى الكلي، ومعدل نمو اقتصادي تجاوز 4 بالمائة، ويعتبر الأعلى على الإطلاق في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وعلى ضوء شهادة مؤسسات مالية دولية، فإن الاقتصاد الجزائري أضحى ثالث اقتصاد في إفريقيا، مسجلا مؤشرات خضراء وتطور إيجابي تاريخي. وأما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي أصبح يقارب 270 مليار دولار، وبذلك تحولت الجزائر إلى ثالث قوة اقتصادية في إفريقيا.

وواصل الخبير في عرضه للمكاسب وتطرقه للمؤشرات الاقتصادية الإيجابية، حديثه عن تسجيل ارتفاع في احتياطي النقد الأجنبي، بعد أن بلغ نحو 70 مليار دولار، كما تمكّنت الجزائر من المحافظة على مديونتها الصفرية، متحكمة في معدلات التضخم وتخفيضها لهذا المعدل من نسبة 9 بالمائة إلى 4 بالمائة، واعترف الخبير أن المهمة لم تكن سهلة خاصة في ظل ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

ترسانة تشريعية حديثة ومرنة

أرجع أستاذ العلوم الاقتصادية كواشي، هذه النتائج المهمة إلى الحكامة في التسيير والرشادة العقلانية في الأداء، على غرار النجاح في ترشيد عملية الاستيراد وتخفيض الفاتورة من 60 مليار دولار إلى حوالي 40 مليار دولار، وإلى جانب التأسيس لقاعدة قانونية قوية من خلال إصدار ترسانة حديثة ومرنة من التشريعات، في صدارتها القانون الجديد للاستثمارات بما تضمّنه من امتيازات كبيرة سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب، يقابله قانون نقدي ومصرفي جديد، وقانون للمقاول الذاتي وقانون للمحاسبة العمومية، وغيرها من القوانين الأخرى. واعتبر البروفيسور كواشي أن ما أصدرته الجزائر خلال الخمس سنوات الماضية، بعد أكبر وأهم مما أصدرته خلال العشرين سنة الماضية، بهدف التأسيس لقاعدة قانونية صلبة، أفضت إلى تحسين مناخ الأعمال. وبفضل أهمية القرارات المتخذة والإصلاحات الجارية، يرى الخبير أنها أثمرت عن تسجيل 15 ألف مشروع استثمار لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات، وتسجيل عدد معتبر من المشاريع الاستثمارية للأجانب أو بالشراكة بين الجزائريين والأجانب، وأهمها المشروع الجزائري القطري لإنتاج الحليب بقيمة 3.5 مليار دولار، والمشروع الجزائري الايطالي لزراعة الحبوب والصناعة الغذائية.

ويعتقد الدكتور كواشي، أنه لم تكن هذه الانجازات لترى النور من دون مجهودات كبيرة بذلت من طرف الدولة لتحسين مناخ الأعمال، وبفضل دبلوماسية اقتصادية قوية تقودها دبلوماسية رئاسية، تمكنت من مراجعة علاقات الجزائر الاقتصادية مع العديد من الدول، ورسّخت لعلاقات جديدة مبنية على الشراكة والمنفعة المتبادلة.

دور محـــوري للطّاقـــة

وقال الخبير لدى تناوله الانجازات التاريخية الهامة، إنها تعد من الانتصارات في الجزائر المستقلة المنتصرة، فقد تجاوز معدل النمو نسبة 4 بالمائة، وذكر أنها جاءت مدفوعة بأداء جيد في عديد القطاعات، وفي مقدمتها القطاع الفلاحي بعد أن حقق قفزة نوعية خلال السنوات القليلة الماضية، وتحول إلى ثاني قطاع مساهم في الاقتصاد الوطني بنسبة 15 بالمائة من الناتج المحلي الخام بعد الطاقة، مقدّرا في سياق متصل حجم الإنتاج الفلاحي بنحو 37 مليار دولار، بفضل المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة عبر مساعدة وتشجيع الفلاحين، وإلى جانب الاعتماد على الزراعة الصحراوية والزراعات الإستراتيجية، والتركيز على زراعة الحبوب بعد أن اقتربت الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الشعبة، ممّا يوفّر النفقات على خزينة الدولة بنحو 1.2 مليار دولار سنويا على المدى القصير، إلى جانب تشجيع كبير للفلاحين ومجهودات ضخمة لإيصال الكهرباء والماء إلى المزارع، وإنشاء الطرقات وفك العزلة.

ومن القطاعات التي شكّلت علامة فارقة، وشهدت نموا جذابا وملفتا للأنظار، وقف الخبير كواشي على قطاع المناجم والتعدين عبر إطلاق العديد من المشاريع الجديدة، خاصة مشروع غارا جبيلات الذي يحتل ثالث احتياطي عالمي من الحديد ومشروع الفوسفات بشرق البلاد، بفضل إستراتيجية رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ورؤيته الواضحة في هذا المجال، وكذا منجم الزنك والنحاس في ولاية بجاية، في انتظار تعميق الانجازات على خلفية أن الجزائر تملك ثروات كبيرة ستعرف طريقها للاستغلال لتطوير المنظومة الاقتصادية، وبفصل الاستثمارات الواسعة ستتوقف عملية استيراد الحديد، وقبل ذلك توقف استيراد الاسمنت، علما أن الجزائر كانت تستورد أكثر من 1 مليار، واكتسب هذا القطاع مؤخرا أهمية حيوية وتحول إلى بديل حقيقي لقطاع الطاقة.

وأثنى الخبير والأستاذ الجامعي كواشي على ورقة الطاقة الإستراتجية للجزائر، وتحولت إلى رافعة اقتصادية ومكسب قوي، خاصة بعد أن استمرت الجزائر في لعب دور محوري في مجال الطاقة، وحافظت على مكانتها كمورد موثوق لزبائنها خاصة الأوروبيين، وتزامن ذلك مع إطلاق خلال السنوات الماضية مشاريع هامة بفضل رصد مجمع سونطراك ميزانية ضخمة تقارب 50 مليار دولار، في الفترة الممتدة من 2022 إلى غاية 2026، وتكللت الجهود باكتشافات طاقوية هامة، وأقيمت شراكات على أعلى مستوى مع شركات إيطالية وأمريكية وصينية، وما إلى غير ذلك، بالإضافة إلى بروز اهتمام كبير بالطاقات المتجددة، وبروز ملامح انطلاق مشاريع لتصدير الهدروجين الأخضر إلى الدول الأوروبية وتصدير الكهرباء، ومع التطور الكبير على مستوى قطاع الطاقة، تحول إلى ورقة طاقوية هامة في منطقة البحر المتوسط.

محاربة الفساد..إنجاز تاريخي حاسم

من جهته، فضّل الخبير الاقتصادي فارس مسدور الوقوف على أبرز الانجازات المفضية لبيئة اقتصادية سليمة ومستقرة ومحفزة بفضل إجراءات رقابية صارمة ومحاربة الفساد، الانجاز التاريخي الحاسم، وكذا قطع الطريق في وجه كل من يحاول تبييض الأموال، وراهن على تحديث وتوسيع المنظومة الصناعية وبناء المناطق الاقتصادية الحرة في ولوج الجزائر إلى عهد اقتصادي جديد مختلف عن كل ما سبق، ومن شأنه أن يعزّز من مكتسبات وإنجازات الاستقلال بعد أزيد من ستة عقود كاملة. وأكد الخبير مسدور أن جملة الانجازات في السنوات الأخيرة كثيرة ومهمة، من بينها آخر قرار رئاسي أفضى إلى اعتماد سجل تجاري خاص لأولئك الشباب الذين يستوردون عن طريق الحقيبة لمنتجات مختلفة، وجاء هذا الإجراء معزز بمختلف الأدوات الإدارية من سجل تجاري وحساب بنكي بالعملة الصعبة.

وأضاف الخبير خلال تناوله لأهم المكاسب، وذكر من بينها الحفاظ على الموارد المالية بالعملة الأجنبية، خاصة أن الجزائر في حاجة إلى ذلك، عن طريق تصدير المنتجات سواء تعلق الأمر بالمنتجات النفطية أو خارج هذا القطاع الطاقوي، وقال إن الحفاظ على الموارد يعد خطة هامة في الاقتصاد الوطني.

وإلى جانب حديثه عن أكبر الانجازات التاريخية، ومن أهمها طرح قانون استثمار مرن وجيد، يسمح باستقطاب الشركات الأجنبية، مستحسنا أنه في كل سنة تجري مراجعات لمعدلات الضرائب المفروضة على المتعاملين الاقتصاديين، وصار الهدف الأساسي منح المتعامل الاقتصادي أريحية للاستثمار في الجزائر بتحفيزات جبائية وجمركية هامة، بالإضافة إلى اعتماد التأمين التكافلي وتبني خدمات المالية الإسلامية بشكل ما زال يتوسع تدريجيا، والبداية جاءت بفتح نوافذ على مستوى البنوك، وهذا ما يشجع الادخار ويستقطب أموال السوق الموازية، وكذلك تبني واعتماد الديوان الوطني للأوقاف والزكاة.

اقتصـــاد الجزائـــر كبـــير

وفي الشق المتعلق بما تحقّق على مستوى المنظومة الصناعية، يرى الدكتور مسدور، أنّها بدأت تتحرك بشكل قوي، ويرتقب أن تصل إلى المستويات التي تستحقها الجزائر، على خلفية أن الجزائر تملك اقتصادا كبيرا يحتاج إلى دعم بمنظومة صناعية في مختلف المجالات، بعد أن أصبحت تعزز الناتج الداخلي الخام، في وقت يتوقع أن تنمو أكثر على ضوء قانون الاستثمار الجديد والانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، وكذلك الجالية الجزائرية بالمهجر.

وخلص الخبير إلى القول إنّ الجزائر بعد أشواط من الأداء الجيد، صارت تبحث عن التنويع الطاقوي مثل الطاقة الشمسية من أجل الاستغلال الداخلي والتصدير للأسواق الخارجية المتنوعة، وعلى جانب التطلع لأن تكون بلدا نظيفا بيئيا بالنظر إلى آثاره الإيجابية على الاقتصاد الوطني. كما نجحت بالموازاة مع ذلك في محاربة الفساد، وتكريس الحوكمة وإضفاء الشفافية عبر التضييق على المفسدين، ومنع تبيض الأموال أو استغلال الثغرات القانونية. وعلى ضوء ذلك بدأت جهود الرقابة المختلفة على مستوى الجهات العليا للبلد من خلال المفتشية العامة تثمر، إلى جانب الرهان الكبير والمعوّل عليه في تحقيق النقلة الاقتصادية والمتمثلة في المناطق الاقتصادية الحرة، والتي ينتظر انطلاقها خلال الأشهر المقبلة، لأنها تسمح باقتحام الأسواق الإفريقية بمنتجات ذات جودة وتنافسية.

تحوّلات اقتصادية كبرى خلال السّنوات الأخيرة

المحروقات..

من ثورة التّأميم إلى ثّروة والتّنويع

● الرّاحل بومدين أعاد للجزائر خيراتها والرّئيس تبون استعاد سيادتها

● "قرّرنا".. السّيادة الاقتصادية من مجرّد مطلب إلى واقع ملموس

اعتبرت الدكتورة ليلى بلقاسم أستاذة التاريخ بجامعة غليزان، أن منذ اكتشاف المحروقات في الجزائر سنة 1956، وتحديدا البترول في حاسي مسعود والغاز الطبيعي في حاسي الرمل، تمسّكت فرنسا بالجزائر أكثر من أي وقت مضى، فقد تحوّل واقع المحروقات إلى ركيزة أساسية في المشروع الاستعماري الاقتصادي التوسعي، خاصة في الصحراء الجزائرية التي أصبحت تنظر إليها كمركز استراتيجي حيوي.

إيمان كافي

ذكرت بلقاسم أنّ هذا التمسك الفرنسي لم يكن مجرد رد فعل على تصاعد الثورة الجزائرية، بل جاء في سياق سعي فرنسا لتعويض ما خسرته في الحرب العالمية الثانية، سواء من حيث النفوذ الدولي أو الموارد الاقتصادية، ففرنسا الخارجة من الحرب منهكة، تبحث عن مصادر طاقة مستقرّة ورخيصة لإعادة بناء اقتصادها، ووجدت في الصحراء الجزائرية خزّانا طاقويا مثاليا لهذا الغرض.

وفي سنة 1957، أعلنت فرنسا تعيين وزير خاص بالصحراء، وأسّست مراكز عسكرية ومنشآت طاقوية محصنة في الجنوب، واستعانت بشركات أجنبية للتنقيب والاستغلال، في محاولة لتحويل الصحراء إلى قاعدة استراتيجية دائمة.

وخلال مفاوضات إيفيان الأولى، سعت فرنسا إلى فصل الصحراء عن الجزائر، والإبقاء عليها تحت سيادتها، باعتبارها آخر أمل لمشروع استعماري دائم، غير أنّ الوفد الجزائري رفض هذا الطرح بشكل قاطع، مؤكّدا أن وحدة التراب الوطني غير قابلة للتجزئة أو التفاوض.

لقد كان هدف الاستعمار الفرنسي إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للجزائر عبر الاقتصاد، انطلاقا من قناعة مفادها أن "من يملك الطاقة يملك القرار"، لكن الثورة التحريرية، بوعيها السياسي واستراتيجيتها الشاملة، أفشلت هذا المشروع، وأعادت رسم معادلة السيادة على الأرض والثروة معا، كما أشارت الدكتورة بلقاسم.

وأكّدت أنّ قطاع المحروقات في الجزائر ما بعد الاستقلال يعد أحد أعمدة السيادة الوطنية والركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، فبعد عقود من الهيمنة الفرنسية على الثروات الباطنية، سعت الدولة الجزائرية الفتية إلى تفكيك النظام النفطي الاستعماري، واستعادة التحكم في مواردها الطبيعية.

في هذا السياق، تمّ في 31 ديسمبر 1963 تأسيس شركة سوناطراك، كأداة استراتيجية لترسيخ السيادة الاقتصادية، وتدريجيا بدأت الجزائر تبني نموذجا وطنيا مستقلا في إدارة قطاع الطاقة، وقد بلغت هذه الإرادة ذروتها في 24 فيفري 1971، حين أعلن الرئيس هواري بومدين عن تأميم المحروقات، في قرار تاريخي أعاد للجزائر سيادتها الكاملة على مواردها، وفرض شراكات إلزامية على الشركات الأجنبية، وهو قرار لم يكن مجرد خطوة اقتصادية، بل كان ضربة موجعة للمصالح الفرنسية، ونقطة تحول في مسار بناء الدولة الجزائرية المستقلة، التي اختارت أن تكون سيدة على أرضها وثرواتها.

وانطلاقا من هذا المسار السيادي، صدرت جملة من القوانين لتعزيز التحكم الوطني في قطاع المحروقات، وشهدت تلك المرحلة توسّعا ملحوظا في عمليات الاستكشاف والإنتاج، إلى جانب التوجه نحو إقامة بنية تحتية متكاملة تشمل شبكات الأنابيب، المصافي، والموانئ، مع التركيز على تكوين الكفاءات البشرية وتعزيز القدرات التقنية الوطنية بين سنتي 2005 و2024، حيث عرفت المنظومة القانونية إصلاحات متتالية تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي دون المساس بالسيادة الوطنية، مع التركيز على نقل التكنولوجيا ومواجهة تحديات السوق العالمية.

وفي السياق، سردت الدكتورة ليلى بلقاسم تطور قطاع المحروقات، مشيرة إلى أنه تم إنشاء هيئات تنظيمية مثل الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ALNAFT) وسلطة ضبط المحروقات (ARH) لتأطير النشاط الطاقوي وضمان الشفافية والفعالية، كما وقّعت الجزائر شراكات استراتيجية مع دول كالصين، روسيا، إيطاليا، وقطر، في محاولة لتنويع التعاون وتفادي التبعية التقليدية لفرنسا. وفي كل مناسبة تحيي فيها الجزائر ذكرى تأميم المحروقات، تجدّد التزامها بمبدأ السيادة على الثروات الوطنية، وتؤكد استمرارها في الدفاع عن حقها في التحكم الكامل في مواردها الطبيعية.

وكشفت محدّثتنا أن خلال ثلاث وستين سنة من الاستقلال، تحوّلت السيادة الاقتصادية من مطلب سياسي إلى واقع ملموس، بفضل استرجاع الجزائر لثرواتها الطاقوية، فقد أصبحت سوناطراك عملاقا طاقويا إفريقيا، وركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، حيث تشكّل المحروقات اليوم نحو90 بالمائة من صادرات البلاد.

ولعقود، وفّر قطاع المحروقات العائدات الأساسية من العملة الصعبة، ومَوّل برامج التنمية، والبنية التحتية، والدعم الاجتماعي، كما ساهم في تعزيز الاحتياطات النقدية للدولة. هذا التمكّن مكّن الجزائر من لعب دور محوري ومؤثر في سوق الغاز والنفط العالمي، خاصة بصفتها عضوا فاعلا في منظمة أوبك، وشريكا استراتيجيا للعديد من الدول.

ومنذ استرجاع المحروقات سنة 1971، استطاعت الجزائر أن تكرّس سيادتها الوطنية الكاملة على مواردها، في خطوة تاريخية كانت ضرورية لبناء الدولة الوطنية المستقلة، وجعلت من قطاع الطاقة نقطة قوة سيادية محورية في معادلة النفوذ.

ومع كل ما تحقّق من إنجازات منذ تأميم المحروقات إلى يومنا هذا، يبقى التحدي الأكبر هو كسر التبعية الأحادية لقطاع الطاقة، من خلال تنويع الاقتصاد، وتطوير الطاقات المتجددة، وتحقيق حوكمة شفافة ومستدامة في تسيير الثروة الوطنية.

ترفع التّحديات الاقتصادية بعد معركة التّحرير.. الخبير عرقوب والي لـ "الشعب":

الجزائر المنتصرة..

أولوية الأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي

● اعتماد سياسة جديدة واستراتيجية متكاملة لضمان نجاح الفلاحة

أكّد الباحث والخبير الاقتصادي البروفيسور عرقوب والي، أن الجزائر وبعد 63 سنة من الاستقلال خطت خطوات عملاقة نحو تحقيق مكامن القوة والتموقع الاستراتيجي في منطقة المتوسط وإفريقيا بفضل النظرة الاستشرافية لرئيس الجمهورية، والنجاعة الاقتصادية التي سمحت لبلادنا خلال سنوات قليلة من احتلال المرتبة الثالثة إفريقيا بمؤشرات عالية النمو ومتسارعة وأيضا.

ز . كمال

كشف أستاذ الإقتصاد بجامعة بومرداس عرقوب والي، أنّ "الجزائر المستقلة تواصل مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بما يحقق رخاء ورفاه المجتمع، حيث استطاعت في ظرف وجيز كسب المعركة الاقتصادية بعد أن حقّقت معركة الكفاح المسلح والنضال السياسي الوطني، وكسر شوكة الاستعمار الفرنسي بعد 132 سنة من الاستعمار.

وقد سمحت السياسة الاقتصادية الناجعة في تحقيق نسبة نمو عالية حسب الأرقام والمؤشرات المقدمة من طرف وزارة الاقتصاد وحتى الهيئات المالية الدولية العروفة منها البنك الدولي، وهو ما مكنها من تبوئ مكانة مرموقة بحوض المتوسط وإفريقيا كثالث اقتصاد نامي بالمنطقة".

واعتبر والي "أنّ الجزائر المستقلة استطاعت مؤخرا تحقيق شبه اكتفاء ذاتي، ووفرة كبيرة في مختلف المواد والمنتجات الغذائية الأساسية لضمان تموين السوق اليومي، على رأسها شعبة الحبوب، وهذا بتوفير 80 بالمائة من حاجيات القمح الصلب واللين، وهي في طريقها لبلوغ نسبة أعلى في غضون السنتين القادمتين، بالتالي تشير كل هذه المكاسب أنّ بلادنا تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق استقلالها الاقتصادي وأمنها الغذائي، الذي يبقى أحد أهم التحديات الراهنة".

كما ثمّن الباحث المجهودات الكبيرة المبذولة من قبل الدولة لتطوير الإنتاج الفلاحي الوطني، الذي يدخل أيضا ضمن هذه المعادلة الاقتصادية واستقلالية القرار السياسي وسيادته، وهذا لدعم المداخيل والتحرر التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات.

وأشار في هذا الخصوص "أنّ الإنتاج خارج قطاع المحروقات وخاصة في الميدان الفلاحي يعتبر رهانا لبناء اقتصاد قوي، وضمان التواجد الجيوسياسي الإقليمي والدولي، لأنه وببساطة عندما تنتج غذاءك بيدك لا يكون لديك ضغوط وإملاءات خارجية قد تفقدك سيادة القرار، وبالتالي فإن الأمن الغذائي هو الرهان الحقيقي الذي يجب كسبه على المدى القريب".

من هذا المنطلق أضاف البروفيسور والي "راهنت الجزائر الجديدة على القطاع الفلاحي باعتماد سياسة جديدة واستراتيجية متكاملة وفق رؤية استشرافية لتنمية وتطوير الشعب الرئيسية، خصوصا في شعبة الحبوب من خلال إعتماد برامج وآليات لدعم واستصلاح الأراضي الصحراوية في الجنوب الكبير، وتهيئة محيطات زراعية جديدة في الولايات الداخلية السهبية، ووضعها تحت تصرف المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، مع توفير كل الامكانيات المادية والتقنية كمياه السقي والربط بشبكة الكهرباء.

إلى جانب التدابير والتحفيزات الجبائية التي حملها قانون الاستثمار الجديد، مع التوجه نحو تشجيع الشراكات مع عدد من الدول الأوروبية والعربية، مثلما جرى من اتفاقيات مع كل من إيطاليا وقطر في إنتاج الحليب والأعلاف وإنشاء مزارع نموذجية".

وجدّد الخبير الاقتصادي تأكيده بأهمية وحساسية الأمن الغذائي في الظرف الراهن بالنسبة للدول والشعوب، التي تسعى إلى حماية استقلالها السياسي والاقتصادي رغم الكثير من التحديات التي تواجه هذه البلدان، ومنها الجزائر بسبب شح الأمطار وظاهرة الجفاف، مع ذلك نسجل ويتفاؤل قدرة بلادنا في تجاوز هذه العقبات بفضل السياسة الجديدة المنتهجة، ومنها عملية إنشاء أقطاب زراعية متخصّصة في عدة شعب، حسب قدرات كل ولاية، وهو نموذج سيعطينا اكتفاء ذاتيا واستقلالنا الاقتصادي، ومنه الأمن الغذائي الذي أصبح أولوية هامة لحماية البلد من كل الضغوطات الخارجية.

الاستقـــلال السياسي يتعزّز بالاستقلال الاقتصادي

الرئيس تبون..

ثـورة إصلاحـات تقـوّي الاستقـرار والازدهـار

- "انتفاضة تشريعية" في القطاع المالي والمصرفي تحفظ مقدرات الجزائريين وتوسّع آفاق التقدّم
- المنظومة المصرفيـة تدخل مرحلـة جديـدة مـن النمـوّ والتطـوّر والانفتـاح
- مرافقة المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتعزيز الصيرفة الإسلاميـة
- الرقمنـة.. قفـزة نوعيـة نحـو مستقبـل موثـوق وضامـن للابتكـار

شقّت الجزائر الطريق نحو بناء اقتصاد متنوّع ومزدهر، واستعانت بالعديد من الأدوات المالية والتشريعية وكذا التنظيمية، في صدارتها تجسيد إصلاحات مالية متقدّمة ومعمّقة بدأت نتائجها تنعكس تدريجيا على الدورة الاقتصادية، وينتظر منها الكثير من المكاسب مستقبلا، وفي هذا الظرف بالتحديد، تقوم المنظومة المالية بدور محوري في دعم النمو، خاصة في عديد القطاعات من تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وتنويع الموارد بالانخراط في الخدمات المالية الإسلامية وعن طريق تشجيع الادخار مما أفضى إلى تسجيل تطور قوي للآلة الإنتاجية ومنح نفس قوّيا لتنافسية المنتوج المحلي. دخل القطاع المالي مرحلة جديدة من النمو المتوازن والراسخ، مرتكز على رؤية إستراتيجية وإصلاحات نوعية سمحت بتمكينه من مواكبة التحوّل الاقتصادي التاريخي بتوجيه من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لأن القطاع المالي يشكل قاعدة ثابتة وأساسية في مسار النمو الاقتصادي، باعتباره حلقة وصل لتثبيت الحوكمة ومكافحة الفساد وتسريع وتيرة الاستثمار، لأن التمويلات المالية تعلب دورا أكبر في ميلاد نسيج إنتاجي في معظم القطاعات، وبالنظر إلى التسهيلات المطروحة من القطاع المالي ووضعه على سكة التطور التكنولوجي، أحدث ثورة مهمة في المنظومة المالية والمصرفية، خاصة في ظل تشجيع القطاع الخاص على اقتحام مجال الاستثمار في القطاع المالي وتمويل المشاريع ليس الإنتاجية وحدها بل تلك المتعلقة بالبنى التحتية.

إن الرقمنة حققت قفزة مهمة في القطاع المالي والمصرفي باعتبارها مفتاح حقيقي يعوّل عليه في التغيير المنشود، وينتظر أن تبقى هذه الإصلاحات المالية العميقة في منحى تصاعدي وتحديث مستمر يتوازى مع جهود التنمية الاقتصادية، ويتناسب مع الأهداف الاقتصادية الكبرى المسطرة لتكون الجزائر أحد أهم البلدان الناشئة وتستحوذ على حصة مهمة من الأسواق الخارجية.

فضيلة بودريش

خـبراء متخائلـون ومنظمات مهنيـة تثمّـن عـبر "الشعـب":

نهايـة عهـد البيروقراطيـة والفسـاد و"الطرابانـدو"

- زيـادة الأجـور ومعاشـات التقاعـد ومنحـة البطالـة.. سابقـة تاريخيـة
- تحسـين معيشـة المـواطنين ورفـع القـدرة الشرائيـة.. مكسـب استثنـائي
- تصحيـح الاختـلالات.. انفتـاح على النظـام المـالي العالمـي وتثمـين المكتسبـات

مسـدور: التقليـص من السيولـة ومكافحة الجـرائم الماليـة لتطهير منـاخ الأعمـال

روبعـي: كفـاءة الأنظمـة الماليـة داعـم للنمـو الاقتصـادي المستـدام

بودربـة: المنظومـة الماليـة جاهـزة اليوم لمرافقـة إستراتيجية الاقتصـاد المنتـج

حظيت المنظومة المالية الجزائرية، باعتبارها حجر الزاوية لكل بناء اقتصادي، باهتمام خاص من طرف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تمخضت عنه تغييرات جذرية وتعديلات طالت قوانين مالية ومصرفية، عمرّت لما يزيد عن عقدين من الزمن، يرفض المنطق الاقتصادي التجاوب معها لعدم مواكبتها للنظام المالي الدولي. التغيير كان جذريا وعلى قدر التكامل والتداخل القوي بين مختلف المواد القانونية، كانت النتائج الميدانية مترجمة في أداء اقتصادي غير مسبوق من حيث المنحنى التصاعدي للأرقام وقيمة الخدمات المصرفية التي كانت دوما لصالح المتعامل الاقتصادي. كما ركزت الإصلاحات على تحصين آليات عمل الهيئات المالية ذات الأهمية الحساسة، على غرار البنك المركزي الذي استفاد من صلاحيات أوسع لتعزيز أدائه، خاصة ما تعلق بالتصدي للجرائم المالية.

فايزة بلعريبي

خاضت الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، منذ خمس سنوات معركة بناء اقتصادي يعتمد على التحرّر والتنوّع، بدل الاتكالية على الاستيراد والريع النفطي، وقد أعدّت لذلك من العدّة التنظيمية والهيكلية، ما مكّن من تحقيق مؤشرات اقتصاد كلّي، جعلت الهيئات والمؤسسات المالية الدولية تعترف بصلابة الاقتصاد الجزائري اليوم. ومن أهم محطات الإصلاحات المعمقة التي عرفها المشهد الاقتصادي ببلادنا، تلك التي مسّت قطاع المالية بشكل يجعل منه نموذجا ماليا قادرا على مواكبة التطوّرات الاقتصادية العالمية. حيث تم الحرص على عصرنته، ودعمه بفروع بنكية متواجدة بالعديد من العواصم الإفريقية، وببنوك رقمية، وكان قد صدر بالجريدة الرسمية في هذا الصدد، نظام لبنك الجزائر يحدّد الشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي، كإجراء يشكّل قفزة رقمية نحو تحسين كفاءة الأنظمة المالية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، مما يدعّم النمو الاقتصادي المستدام. حيث يقدّم البنك الرقمي خدمات مصرفية رقمية عكس البنوك التقليدية، بالمقابل سيمكن استحداث البنوك الرقمية من المساهمة في توسيع التجارة الإلكترونية، تحويل ودفع الأموال عن بعد، وضمان خدمات مالية ومصرفية على مدار 24 ساعة، فضلا عن تحقيق الأمان المالي وشفافية المعاملات المصرفية وإمكانية منح قروض للمؤسسات الاقتصادية لتسهيل حركية رؤوس الأموال.

أدوات ماليـة عصريـة في خدمـة الاستثمـار..

وفي السياق اغتنم رئيس المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية، منير روبعي فرصة الاتصال مع "الشعب"، ليثمن الإصلاحات المالية التي بلغت مرحلة متقدّمة، مستندا إلى ما صرّح به وزير المالية بوالزرد أمام البرلمان، مؤكدا أن ذات المنظمة تعتبر هذا التطوّر خطوة إستراتيجية في مسار بناء اقتصاد وطني قوّي ومتوازن، قائم على الشفافية، والنجاعة، وجاذبية الاستثمار. تتمثل أبرز محطات هذه الإصلاحات، وأضاف روبعي: في تحديث وصدور قانون النقد والصرف، والذي من شأنه أن يفتح المجال أمام أدوات مالية حديثة، ويعزّز استقلالية البنك المركزي، ويواكب التحوّلات الاقتصادية الوطنية والدولية. هذا التعديل -بحسبه- يحمل في طيّاته ديناميكية جديدة لتطوير القطاع المصرفي، وتشجيع التمويل الإنتاجي، وتحسين رقابة السوق النقدية، الأمر الذي بات حتميا نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها النظام المصرفي والدور الذي يلعبه في تمويل الاقتصاد الوطني عبر تنويع وتعزيز المنتجات المالية.

وأشار روبعي إلى أن عصرنة النظام المصرفي ورقمنته ستسمح بتحقيق الشمول المالي وزيادة نسبة الادخار إضافة إلى امتصاص السيولة المتواجدة خارج النظام المصرفي.

وبالمقابل، ستمكن عملية العصرنة – التي تسابق وزارة المالية الزمن من أجل تعميمها على مستوى جميع مديرياتها والمؤسسات المصرفية التابعة لها، تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون – من توفير خدمات الدفع الالكتروني أو الخدمات "عن بعد"، وهو ما نهدف من خلاله – يقول روبعي – إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال المتواجدة بالخارج ومضاعفة الاستثمارات الأجنبية ببلادنا. مؤكدا أنه وفي نفس الوقت الذي تتسارع خلاله وتيرة رقمنة المنظومة المصرفية، تعرف الصيرفة الإسلامية رواجا وتطوّرا كبيرا بالنظر إلى الزيادة المعتبرة التي سجلتها المعاملات المصرفية وفق هذا النوع الصيرفي الذي استقطب عددا كبيرا من المواطنين.

عدالـة جبائيـة وتراجـع في العراقيـل

بالمقابل، سلّط روبعي الضوء على جملة أخرى من الإصلاحات شملت زوايا هيكلية مُهمة في التركيبة الاقتصادية الوطنية، ولا يمكن التغاضي عن ذكرها، شملت قانون الاستثمار الجديد، الذي يسعى إلى تبسيط الإجراءات، وضمان استقرار النصوص القانونية لجذب المستثمرين، وقانون الصفقات العمومية، الذي عرف تغييرات تهدف إلى تعزيز الشفافية ومحاربة المحاباة والفساد. إضافة إلى القانون الجبائي، الذي عرف خطوات نحو العدالة الجبائية وتحفيز المؤسسات المنتجة، خاصّة الصغيرة والمتوسطة منها.

كما أكد روبعي أن المنظمة الوطنية للتنمية الاقتصادية، تتابع باهتمام جهود الدولة في رقمنة الإدارة الجبائية والمالية، وهي خطوة أساسية لمحاربة الإقتصاد الموازي وتحسين التحصيل الضريبي. مضيفا أن هذه الإصلاحات بدأت تترك آثارا إيجابية على أداء المنظومة الاقتصادية، حيث لوحظت بوادر تحسّن في مناخ الأعمال، وتراجعا نسبيا في العراقيل البيروقراطية، وزيادة في تسجيل المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبي في الاستثمارات الأجنبية.

في هذا الصدد، أكد أن النجاح الكامل لهذه الإصلاحات يقتضي تسريع وتيرتها، وضمان تفعيلها على أرض الواقع، خصوصا من خلال إشراك كل الفاعلين الاقتصاديين منظمات رجال الأعمال، الكفاءات الوطنية، والجمعيات الاقتصادية في صياغة وتقييم السياسات العمومية. كما شدّد على ضرورة التركيز على التكامل بين الإصلاحات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية الأخرى، مثل إصلاح سوق العمل، إصلاح العقار الصناعي، وتشجيع المحتوى المحلّي، وهي مفاتيح أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني بشكل مستدام. وختم روبعي بتثمين التزام الحكومة بالمسار الإصلاحي، ودعوتها إلى مواصلة هذا النهج الذي أسس له رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون منذ 2020، بشجاعة وثقة وتعزيز الحوار الإقتصادي الجاد، وتحقيق الإنسجام بين السياسات المالية والنقدية، بما يخدم أهداف التنمية ويحقق تطلعات المواطن الجزائري.

التحـوّل الرقمـي شـرط للمواكبـة..

بدوره اعتبر نائب رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل الوطنية، محمد منصف بودربة، تعديل قانون النقد والصرف، في خطوة طال انتظارها تجاوزت العقدين من الزمن. فبعد 20 سنة، حيث عرف المشهد المالي بالجزائر الإفراج عن القانون النقدي والمصرفي الجديد 2023، استجابة لعدّة أهداف ذات الطابع القانوني والتكيّف مع المقاربة الإقتصادية الجديدة، التي شكلّت المحاور الرئيسة لالتزامات رئيس الجمهورية، والتي سطرت على رأس أولوياتها تطهير مناخ الاستثمار الذي لن يتحقق إلا بإصلاح المنظومة المالية، وفق ما أدلى به محدّثنا، وتسريع الخدمات المصرفية وتحسينها، إلى جانب توسيع الشمول المالي وتحسين أدوات الدفع الالكتروني، مما يعزّز التمويلات لفائدة الاقتصاد الوطني، وإلزام البنوك بوضع قواعد داخلية للحوكمة.

وثمّن بودربة مسعى الجزائر لمواكبة التطوّر الذي تعرفه المنظومة المصرفية العالمية، متأثرة بالغزو التكنولوجي الذي يعيشه العالم، حيث وجدت المؤسسات المالية العالمية نفسها أمام حتمية التحوّل من المعاملات المصرفية الكلاسيكية إلى المعاملات الرقمية. وأضاف في السّياق، أن الجزائر على غرار باقي دول العالم وبحكم ارتباطها بالنظام المالي العالمي، اتخذت جميع التدابير الإستراتيجية والتنظيمية من أجل تحقيق التحوّل الرقمي على مستوى مؤسساتها المالية ووسط المحيط الإجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، بدءا بإدراج عدّة إجراءات ضمن قانون النقد والصرف الجديد، أهمها الدينار الرقمي وتحصين المنظومة المصرفية من التلاعبات غير المشروعة، والحد من السيولة النقدية لتحديد مسار الأموال بدّقة، وصولا إلى استكمال الإطار القانوني لاستحداث بنك رقمي.

وخلص بودربة إلى أن جملة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المالية، على غرار جميع القطاعات التي شملتها الإصلاحات، في ثورة مقاطعة للممارسات البيروقراطية ومصحّحة لاختلالات المنظومة الاقتصادية القديمة، تتمحور جميعها حول الظروف المعيشية للمواطن وتحسين القدرة الشرائية. فالانتعاش والأريحية المالية التي تعرفها اليوم المنظومة المالية، تقف وراءها إرادة سياسية صادقة، بدءا من الرفع من رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد وإقرار منحة البطالة وعدم فرض ضرائب جديدة، كالتزام قطعه رئيس الجمهورية برفع نسبة الأجور بما لا يقل عن 47٪، حيث قامت الحكومة -تابع ذات المتحدث- بمراجعة الجدول لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي سنة 2021، التي لم تتم مراجعتها منذ 13 سنة، بالإضافة إلى إعفاء ذوي الأجور التي تقل عن 30 ألف دج، وذلك بهدف تحسين القدرة الشرائية وبالتالي منع ارتفاع نسبة التضخم، الذي بقيت الجزائر في منأى عنه بفضل التدابير الإحترازية التي اتخذها الجزائر، أهمها الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.وأكد بودربة أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشر بها رئيس الجمهورية منذ بداية سنة 2020، قد مكنّت من تحقيق 267 كقيمة ناتج محلي خام سنة 2024، مع توقعات بوصوله إلى حجم 400 مليار دولار نهاية سنة 2026، كان للمنظومة المالية دورها في ذلك من خلال توفيرها لبدائل تمويلية مكنّت من بعث استثمارات وتحقيق أرقام أعمال وقيمة إنتاج، مكنّت الجزائر من تسجيل معدلات نمو مهمة في السنوات الأخيرة حيث بلغ معدّل النموّ لسنة 2024، 4.2٪.

قـوانين لتحصـين المـال العـام..

أما الخبير في المالية، البروفيسور فارس مسدور، فقد تطرّق إلى الهدف الرئيسي من وراء الإصلاحات المعمّقة التي مسّت المنظومة المالية في الجزائر، المتمثل في التصدّي لجرائم تبييض الأموال التي استنزفت الاقتصاد الوطني، لعقود طويلة من الزمن، ومحاصرتها بآليات وبنود تشريعية تكافح الجرائم المالية وتحوّل دون استمرارها، كوجه آخر من المعاملات البنكية، طالما شكّل خطرا على المال العام وهاجسا لدى السلطات العمومية، يتمثل في الجرائم المتعلقة بتبييض الأموال، حيث حذّر فارس مسدور، من مثل هذه التجاوزات كونها تلوث المؤسسات المصرفية والبنكية باعتبارها صمّام أمان للمال العام وأموال المواطنين، مؤكدا أن تبييض الأموال قد ارتبط تاريخيا ومنذ زمن طويل بالنظام المصرفي، ما يضع البنوك في مواجهة لهذه الجريمة، تفرض عليها تطوير إستراتيجيتها وفقا لمنظومة إلكترونية مؤمّنة، قادرة على التصدّي للتنامي المستمر للأنشطة غير الشرعية وغير القانونية. فاليوم، تابع مسدور، تقع على عاتق البنوك مسؤولية اعتماد بطاقات الائتمان وأجهزة الصرف الآلي " ATM"، والبطاقات الذكية التي تتيح للعملاء سحب الأموال دون حاجز المكان، كأساليب حديثة فرضها التحوّل الرقمي، مؤكدا على ضرورة توخّي الحذّر للاستعمالات غير المشروعة لها، أين يصبح التحوّل الرقمي سلاحا ذو حدين. ومن الإيجابيات التي جاءت بها إصلاحات المنظومة المالية، تطرّق مسدور إلى توسيع دائرة الإحصاء والتحصيل الجبائيين وتحسين مناخ الاستثمار. كما توقّف فارس مسدور عند محور الرقمنة وعصرنة المنظومة المصرفية من خلال تعميم آليات الدفع الالكتروني وبتطرقّه إلى مسألة الدفع الالكتروني، كرهان تعمل السلطات العمومية على تعميمه خلال آجال قياسية، شدّد مسدور على أهمية نشر ثقافة المعاملات الإلكترونية وسط جميع شرائح المجتمع، وما تمثله من معيار مهم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضرورة توسيع دائرة الدفع الإلكتروني من أجل تحقيق أهداف الشمول المالي من خلال تطوير المنشآت الأساسية لدعم التكنولوجيا المالية وإشراك أوسع للشبكة البريدية، والتعديل بعصرنة الأنظمة الإلكترونية للحد من السيولة النقدية وتشجيع التجارة الإلكترونية وأدوات تطويرها، بما فيها القوانين المتعلقة بتأطيرها وتنظيمها، والتحفيزات الجبائية المرافقة للتجارة الخارجية عبر الدفع الالكتروني.

الخبـــير الاقتصـــادي الهـــواري تيغرســـي لـ"الشعـــب":

الاستقـــلال الاقتصـــادي رسّـــخ الشفافيـــة وخـــدم المواطـــن

■ تقويـــة التحفيـــز الضريبـــي.. توسيـــع الوعـــاء الجبائـــي وإنشاء منصـــات للتصريح

■ تقليـــص التأخـــير ومكافحـــة الفســـاد الإداري

■ تعميـــق التكنولوجيـــا الماليـــة وتعزيـــز الشمـــول المالـــي

سلط الخبير الاقتصادي الهواري تيغرسي، الضوء على الخطوط العريضة لإصلاحات المنظومة المالية، واستفاض في شرح آثارها الإيجابية على صعيد تعميق شفافية الأداء وتلاشي الفساد وقطع أشواط معتبرة من الحوكمة بفضل تعميم الرقمنة، ويتوقّع أن تؤدي الرؤية الإستراتيجية المجسّدة إلى المزيد من التحوّل الاقتصادي الواعد للمنظومة الإنتاجية، ودعا إلى تعميق الرقمنة والتكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.

فضيلة بودريش

في البداية ركّز الدكتور الهواري تيغرسي، على أهـم الإصـلاحـات المدرجـة منـذ عـدّة سنـوات وشـملت المنـظـومـة المالية والمصرفية، وبدأت تـتـضّـح مـعـالم الجهـود المبـذولـة بـفـضـل رؤيـة وتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تـبـون، ولم يـخـف الخبير، أنـه خـلال المراحـل السـابـقـة أصـبـحـت الجزائـر، تـعـتـمـد عـلـى توفير مداخيل وموارد مالية بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات، تفاديا لأي تأثيرات لأزمات سياسية خارجية أو تذبذب في الأسواق العالمية، وانطلقت الإصلاحات بحسب تأكيد الخبير، من بينها أدوات السياسة المالية، لأنه تم على إثر ذلك اعتماد قـانـون مـالـيـة ذا طـابـع تـوسـيـعـي وضـبـط مـالي للميزانية، على خلفية أن حرص الحكومة يكمن في الولوج التدريجي لتقليص أي عجز في الميزانية مـن دون الـتـأثير عـلـى الـنـفـقـات الاجـتـمـاعـيـة الأساسية.

مشيرا في نـفس السّـيـاق إلى الـنـفـقـات الاجـتـمـاعـيـة المعتبرة والكبيرة المرصودة خلال هذه السنة.

مرونة وتحديث الجباية

وتنـاول الخبير أهـمـيـة اعـتـمـاد قـانـون الماليـة العضوي على اعتبار أن الهدف من قانون المالية، تكريس مبدأ الشفافية في الميزانية وربط الإنفاق العمومي أو الميزانية بالأداء بالمراحل القادمة، وعلى ضوء ذلك، أصبحت الميزانية قائمة على البرمجة الثلاثية أي كل ثلاث سنوات، بمعنى.. كيف يتم إيجاد تخطيط للميزانية خلال هذه المدة الـزمـنـيـة؟.. وذكـر الخبير أنـه إلى جـانـب ذلك تم تسجيل إعداد الميزانية على أساس النتائج وليس الإنفاق.

وتطرّق الخبير تغرسي بشكل دقيق ومستفيض إلى جـهـود إصـلاحـات الـنـظـام الجبـائـي وتوسيـع الوعاء الضريبي، مسجلة نتائج إيجابية ومتقدّمة، انـعـكست كـثـيـرا عـلـى نـجـاعـة المـنـظـومـة الجبـائـيـة بـفـعـل تحديـثـهـا وإضـفـاء المزيـد مـن المـرونـة والـفـعّـالـيـة وكـذا الـدّقـة، وكـان الـهـدف كـذلك استـقـطـاب المزيـد مـن المـوارد الماليـة وتقـويـة التحفـيـز الضريبـي ورفـع التحـصيل الضريبي إلى مستوى لا يقلّ عن سقف 80 بالمائة مستقبلا. كما تحدّث الخبير عن تذليل مختلف

الـعـراقـيـل والمتمثلة في مسح بعض الضرائب على غرار إلغاء الرسم على النشاط المهني في قانون المالية 2024. واستعرض تغرسي سلسلة من المكاسب المحقّقة في الإصلاحات المالية، من بينها، تبني خطة واضحة لتوسيع الوعاء الجبائي من خلال تفعيل عملية التحصيل الضريبي ورقمنة المنـظـومـة الجبـائـيـة، وإلى جـانـب إنـشـاء منـصـات للتصريح

والـدفـع الالـكـتـروني، في انـتـظـار تـوسـعـة الـدفـع الالكتروني، وبالموازاة مع ذلك قال الخبير، إنه تم اعـتـمـاد نـظـام الـفـوتـرة الالـكـتـرونـيـة في عـديـد القطاعات مثل الكهرباء والبنوك والمياه وما إلى غير ذلك، وبالإضافة إلى إعداد سجل وطني موّحد للملـزمين بـالـضـريـبـة، وتحـصيل إلـكـتـروني لـلـرسـوم والضرائب، والرفع من سقف الشفافية وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمواطن من خلال تبسيط الإجراءات، وكذا تحويل الاقتصاد الموازي إلى نـطـاق الـدائـرة الـرسـمـيـة، وإطـلاق تحفـيـزات جبائية، من بينها كل ماهو موجّه للمقاول الذاتي.

ومـن بين الإصـلاحـات المهـمـة المنـتـظـر مـنـهـا الكثير والمزيد من النتائج الايجابية، تطرّق الخبير تغرسي إلى إصلاح الدعم الاجتماعي، على اعتبار أن قانون المالية 2022 حث على توجيه النفقات الاجتماعية خاصة الدعم للمواد

الأساسية، ووضع مشروع لسّجل الاجتماعي الموّحد، وأثار الخبير في هذا المقام مسألة ضبط النفقات وتحقيق التوازن المالي على خلفية أن ما لا يقل عن 44 مليار دولار للنفقات موجّهة للدّعم الاجتماعي.

استقطاب أموال السّوق الموازية

ومـن أبـرز مـظـاهـر إصـلاحـات الـقـطـاع المالي والمصرفي غير المسبوقة والثمينة اقتصاديا وتنمويا، ذكـر الخبير جـمـلـة مـن الإنجازات شـمـلـت إطـلاق خدمات الدفع عبر الهاتف بهدف توسيع الشمول المالي، كما ألزمت الحكومة عملية تحديث الدفع الـرقـمـي والمنصات الإلكترونـيـة، إلى جـانـب إدراج منتجات خدمات المالية الإسلامية على مستوى الـبـنـوك الـعـمـومـيـة، بـهـدف توسيع قـاعـدة الدفع وخصّصت العديد من الفروع على

مستوى البنوك الأجنبية.

ووقـف الخبير عـلـى تحيين آلـيـات الـرقـابـة عـلـى السـيّـولـة ومـتـابـعـة الاسـتـدامـات البـنـكـيـة وتشجيع الحكومة للبنوك من أجل تمويل المؤسسات الناشئة والـصـغـيـرة عـلـى وجـه الخـصـوص، وفـتـح الحسـابـات البنكية عن بعد، وهذا ما لم يكن موجودا من قبل، بالإضافة إلى تقديم الخدمات من دون تنقل.

وبخصوص إصلاحات الخزينة العمومية وتحسين تسيير النفقات، أكد

الخبير الاقتصادي تغرسي، أنه تم رقمنة الخزينة العمومية وربطها بالإدارات الأخرى، كما استفادت من تحديث نظام المعلومات، وأوضح في سياق متصّل أن هذا هو الهدف من القانون العضوي للمالية من أجل تعميم الرقـمـنـة بما يسمح بمتابعة الميزانية بسـرعـة وتـفـعـيـل أنـظـمـة الـدفـع والـتـحـويـل المـالي لـلـنـفـقـات، مما قلص من التأخير والفساد الإداري وتوحيد الحسابات العمومية من أجل تحصيل الكفاءة الماليـة، ووضـع نـظـام جـديـد لمتابعة الدين العام الـداخـلـي والخارجي وإنشاء خلايا تحليل ومـراقـبـة داخلية للخزينة على مستوى الوزارات، وكذلك ذكر الخبير تغرسي تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء مشاريع البنية التحتية دون أعباء مباشرة على الخزينة في عدّة قطاعات مثل الصّحة والتعليم والنقل والطاقة.

وخلص الخبير إلى القول، أن الإصلاحات المالية الواسعة المكرسة خلال السنوات الأخيرة، ساهمت في تحسين الأداء الاقـتـصـادي وتـكـريـس الشـفـافـيـة ومشاركة مختلف المؤسسات التمويلية، ويعتقد أنه ينتظر صدور مراسيم تنفيذية لقانون النقد والقرض، لتقفز هذه الإصلاحات إلى مستوى أبعد، ودعا من جانب آخر إلى استقطاب المزيد من أموال السوق الموازيـة، وتـعـمـيـق الـرقـمـنـة وتـرسـيـخ التـكـنـولـوجـيـا الماليـة وتعزيز الشمول المالي وبالإضافة إلى فتح مجالات التمويل الإسلامي خاصّة لفائدة المؤسسات الناشئة.

الخبير المالي نبيل جمعة لـ«الشعب»:

الإصلاح المالي.. المال العام خطّ أحمر

■ نحو رقمنة شاملة وتسيير عصري للمشاريع الحيوية

■ إرادة سياسية حقيقية وصادقة لبناء منظومة مالية فعّالة

■ تعميم وسائل الدفع الإلكتروني.. تجفيف ومحاصرة السّوق الموازية

باشـرت الجزائـر خـلال الـعـهـد الجـديـد تـنـفـيـذ إصـلاحـات هـامـة وطـمـوحـة في الـقـطـاع المـالي، مـن خـلال الارتـكـاز عـلـى محاور إستراتيجية، تتعلّق أبـرزهـا بـالـرقـمـنـة، الحوكمة، حيث تعكس هـذه الإصـلاحـات الـتـي هـي الـيـوم عـلـى شـكـل ورشـات كبرى وجـود إرادة سـيـاسـيـة حـقـيـقـيـة وقـوّيـة لـبـنـاء منـظـومـة مـالـيـة حـديـثـة، وفـعّـالـة لـتـحـقـيـق الـتـوجـه الاسـتـراتـيـجـي في الـبـلاد تـحـت قـيـادة الـرئـيـس عـبـد المـجـيـد تبون الذي يسعى إلى وضع أسس متينة لبناء إقتصاد مـتـنـوّع ومسـتـدام، في سـيـاق إقـلـيـمـي ودولي مـتـغـيّـر ومتسارع الأحداث والتقلبات.

هيام لعيون

أكّد الخبير المالي نبيل جمعة أن الجزائر تشهد منذ سنوات إطلاق ورشات إصلاحية عميقة في قطاع المالية، تهدف إلى مواكبة التحوّلات الاقتصادية الوطنية والدولية، وتحسين أداء الإدارة العمومية، وتعزيز الشفافية ومردودية الإنفاق العمومي.

وأشار جمعة إلى وجود وإرادة سياسية قوّية لتحديث القطاع، خاصّة مع بروز تقدّم ملحوظ في رقمنة المالية العامة، إلى جانب إعداد أنظمة معلوماتية موجّهة لرفع الفعّالية والشفافية.

وضمن هذا الإطار، أبرز محدّثنا، أن هذه الإصلاحات تندرج ضمن رؤية شاملة لبناء منظومة مالية رقمية وعصرية، تقلص من الاعتماد على الدفع النقدي، وتعيد هيكلة أنماط تسيير الميزانية وتحسين التحصيل الجبائي.

وفي السياق، شدّد الخبير على أن محاور الإصلاحات الجارية بحسب تصريح وزير المالية، من قبة الغرفة الأولى للبرلمان نهاية الأسبوع الماضي يتعلق بالرقمنة الشاملة للقطاع المالي، حيث تعتبر الرقمنة في القطاع المالي أحد أبرز الورشات التي تم فتحها في عهد الجزائر الجديدة المنتصرة، حيث تم رقمنة جزء كـبـيـر مـن المـعـامـلات الإداريـة في وزارة المـالـيـة، مـثـل مـصـالـح الضـرائـب، الجـمـارك، الميـزانـيـة والخـزيـنـة، إلى جـانـب تـطـويـر أنـظـمـة مـعـلـومـاتـيـة مـتـقـدّمـة تسـهّـل تـبـادل البيانات المالية بين الهيئات، مما سمح بتقليص البيروقراطية، وزيادة الشفافية والفعالية.

وتشمل الرقمنة - بحسب جمعة - الجانب الإداري، وتمثل الإدارات الجبائـيـة، الميـزانـيـة، الخزيـنـة والجمـارك، أين تمت رقمنة جزء معتبر من المعاملات المالية مما ساهم في تقليص التعامل النقدي، الى جانب اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة لتسيير العمليات المالية والضريبية. وقال الخبير المختص في المجال المالي إن "الوزير وصف الإصلاحات الجارية في هذا المجال بـ«المرحلة االمتقدّمة"، ما يعكس قرب الانتقال إلى نموذج تسيير رقمي بالكامل، خاصّة بعد استحداث المحافظة السامية للرقمنة و تطوير وسائل الدفع الإلكتروني.

وهـنـا أشار محدّثنا إلى أن هذه الديـنـاميـكـيـة الـرقـمـيـة قد تعزّزت بإنشاء المحافظة السامية للرقمنة سنة 2023، التي لعبت دورا محوريا في تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات واعتماد خارطة طريق للتحوّل الرقمي الوطني، خاصّة في ما يتعلق بالمعاملات المالية والضريبية.

التوجـــه نحـــو الدّفـــع الرقمـــي

وأشـار الخبير إلى الجانب الإصـلاحـي المتـعـلّـق بـتـقـلـيـص الاعتماد على الدفع النقدي في المعاملات اليومية والإدارية، تواكبها مسألة تعميم الدفع الإلكتروني في جميع القطاعات. بـيـنـمـا كـان الوزير قد أكد أن مسعى عصرنة وسائل الدفع الالكترونية "وصل إلى "مرحلة مفصلية" لا سيما منذ استحداث المحافظة السامية للرقمنة، حيث "يتطلع القطاع إلى تسجيل تقدم أكبر في هذا المجال"، وفق تعبير الوزير.

وكانت السلطات العليا في البلاد، تحت قيادة الرئيس عبد المجيد تـبـون، قـد أطـلـقـت تـعـمـيـم وسـائـل الـدفـع الإلـكـتـروني وتقليص الاعتماد على النقد، تلزم التجار والإدارات باستخدام وسـائـل الـدفـع الإلـكـتـروني، وهـو مـا يمهّـد لـتـوسـيـع الاقـتـصـاد الرسمي، ويُقلّص من هيمنة السّوق الموازية، كما يسهم في تعزيز الشفافية الجبائية.

أما عن قضية الإصلاح الجبائي ومشكل ضعف التحصيل الـذي أشـار إلـيـه ممثل الحكـومـة عـنـدمـا تحدث عن "ضعف التحصيل الجبائي" سنة 2022 بسبب الانعكاسات الاقتصادية للأزمة الصحية (كوفيد-19)، حيث أن معظم المؤسسات أجلت دفع الضرائب نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، فقد شدّد محدّثـنـا عـلـى أن الإصـلاحـات الجبائـيـة تـهـدف الآن إلى رفـع فعّالية التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية.

وعن أهم إصلاحات التي أطلقتها الجزائر في هذا المجال، في إطار مسعى الدولة لتحسين فعّالية الإنفاق العمومي، اعتماد القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، وهو إتباع نهج جديد في الميزانية للحفاظ على التوازنات المالية وتوفير موارد إضافية في السوق المالية الداخلية، وهذا بهدف أجل إصـلاح الميـزانـيـة وإعـطـاء حوكـمـة أكبر لـلـمـيـزانـيـة وترشيد الإنفاق العام.

نهائي كأس الجمهورية لكرة القدم

إتحاد العاصمة - شباب بلوزداد اليوم بداية من الخامسة مساء..

عرس كروي يعد بالإثارة والنّدية

تتّجه الأنظار، عشية اليوم، إلى ملعب نيلسون مانديلا بالعاصمة، الذي سيحتضن نهائي كأس الجمهورية بين فريقي إتحاد العاصمة وشباب بلوزداد، حيث يسعى كل فريق إلى الفوز والتتويج، من أجل إنقاذ موسمه في ظل النتائج المتباينة، التي حقّقها كل فريق حيث سيحظى كل طرف بدعم كبير من أنصاره، بما أن التذاكر المخصصة لكل فريق نفدت في وقت قياسي، وهو ما يعكس قيمة وأهمية الرهان لكل فريق.

عمار حميسي

يجري مساء اليوم نهائي كأس الجمهورية لكرة القدم، بين فريقي إتحاد العاصمة وشباب بلوزداد، على أرضية ملعب نيلسون مانديلا، في مواجهة تعد بالكثير بالنظر إلى ثراء تعداد كل فريق، وامتلاكه لمجموعة مميّزة من اللاعبين، وهو ما يجعل المباراة جديرة بالمتابعة، ويتمنى عشاق الكرة أن تكون مليئة بالأهداف.

نجح كل فريق في الوصول إلى النهائي، بعد مشوار مميّز وحافل بالنجاحات خلال الأدوار الإقصائية، ورغم أنه كان من الصعب التكهّن بهوية منتطبي النهائي، إلّا أنّ بلوغ إتحاد العاصمة وشباب بلوزداد للنهائي لم يكن مفاجئا، بحكم أنهما متعودان على بلوغ هذا الدور من المنافسة خلال السنوات الماضية.

يمتلك كل فريق مجموعة من الأوراق الرابحة، التي يسعى لتوظيفها في النهائي من أجل ترجيح كفته، وهو الأمر الذي يجعل المباراة مليئة بالإثارة، بما أنّ المواجهة ستكون خاصة لكل لاعب، ويحكم أنّ التتويج بكأس الجمهورية يبقى حلم كل عنصر من عناصر الفريقين وإثراء السجل الحافل لكل فريق بالتتويجات. استعدادات كل فريق للنهائي كانت في المستوى المطلوب، والتركيز كان كبيرا في التدريبات من أجل تحقيق الهدف المنشود، وهو الفوز والتتويج باللقب، حيث رفع كل مدرب من حجم التدريبات، وركّز على كيفية تقليل الأخطاء المرتكبة خلال الفترة الماضية، إضافة إلى تثمين الإيجابيات التي ظهرت في الفريق، أنصار الفريقين حضروا جيّدا للنهائي، من خلال تحضير الأعلام والأهازيج التي سيتم تخصيصها، من أجل تحفيز اللاعبين حتى يكونوا في الموعد خلال النهائي، وهذا حتى يتم تقديم الدعم المعنوي للاعبين.

صراع تكتيكي بين لاسات وراموفيتش

ستكون مواجهة نهائي كأس الجمهورية تنافسا بين لاسات وراموفيتش، حيث يسعى كل مدرب إلى ترجيح كفته، وهذا من خلال إختيار التوليفة المناسبة، والخطة اللازمة من أجل تحقيق الهدف الأساسي، وهو الفوز والتتويج بالنهائي من أجل إثراء سجلّه من التتويجات، وتحقيق الفوز بالنهائي لأول مرة في مسيرة كل مدرّب.

الإخفاق في آخر جولة من خلال التعادل، الذي فوت على الفريق فرصة إنهاء البطولة في المركز الثاني، وضمان المشاركة في رابطة أبطال إفريقيا الموسم المقبل، أثر كثيرا على اللاعبين من الناحية المعنوية، والمدرب وجد صعوبة في ضبط الأمور، إلّا أن اللاعبين نسوا فيما بعد ما حدث وهم الآن مركّزون على كيفية الفوز في المواجهة النهائية.

من جهته وردّ المدرب لاسات فريقا يعاني، ولم يجد ضالته خلال الفترة التي أشرف فيها على زمام المعارضة الفنية، حيث خسر الإتحاد المباراة تلو الأخرى في البطولة، ومن حسن حظه أنه كان قد بلغ نهائي كأس الجمهورية على حساب إتحاد الحراش، وهو الإنجاز الذي لم يشفع للمدرب باكيتا من أجل المواصلة.

تراجع مستوى الإتحاد من مباراة لأخرى، وهو الأمر الذي أثّر على معنويات اللاعبين الذين أنهوا البطولة مبكرا، وهناك حتى منهم من كان قد شرع في التفاوض مع الفرق الأخرى من أجل المغادرة عقب النهائي، وهو ما أخلط حسابات المدرب بما أنّ العامل النفسي من أهم العوامل التي وجب الحفاظ عليها.

تحضيرات الإتحاد جرت في ظروف صعبة، بما أنّ نتائج البطولة الكارثية كان لها تأثير كبير على اللاعبين، وهو ما جعل الإدارة تحاول إيجاد البديل اللازمة، من أجل الرفع من معنويات اللاعبين خلال هذه الفترة الصعبة، وهذا من خلال توجيه الدعوة للمدرب ولاّدة وقادره كوربيس، الذي سبق له الإشراف على العارضة الفنية للإتحاد وقاده للتتويج بنهائي كأس الجمهورية في 2013.

من الأمور السلبية التي ظهرت على الإتحاد خلال الفترة الماضية، هو عدم الإنضباط التكتيكي للفريق في المباريات، وهو العامل السلبي الذي عمل المدرب على إصلاحه خلال الفترة الماضية، من خلال تبيان وظيفة كل لاعب على أرضية الميدان، والدور الذي سيقوم به خلال المباراة أمام منافس متمرس.

مفاتيح اللعب بالنسبة لفريق إتحاد العاصمة وشباب بلوزداد كثيرة ومتعدّدة، والمدرّب الناجح هو الذي يستطيع التقليل من خطورة نقاط قوة المنافس، وهذا الأمر سيتضح أكثر خلال المباراة بما أنّ كل طرف طلب من لاعبيه تقليل الأخطاء، وهذا من خلال الرفع من درجة التركيز خلال المواجهة.

الحكم دهار لإدارة المباراة

عيّنت اللجنة الوطنية للتحكيم، الحكم الشاب يحيى دهار لإدارة نهائي كأس الجمهورية، اليوم، بين فريقي إتحاد العاصمة وشباب بلوزداد، الذي سيجري على أرضية ميدان ملعب نيلسون مانديلا بالعاصمة، وهو الحكم المعروف بمستواه الجيّد إضافة إلى أنه من الحكام الذين يمتلكون مستقبلا واعدا في هذا المجال.

يساعد الحكم يحيى دهار كل من الحكم المساعد الأول حاج يحيى حسين، والحكم المساعد الثاني غزلي أنور، أما الحكم الرابع فسيكون بوجمعة الطاهر، ويتواجد في غرفة "الفار" كل من الحكم المساعد فيديو حركات فاتح، ومساعد الحكم المساعد فيديو هواري داود، فيما سيكون الحكم المساعد الاحتياطي بوخاتم إسلام.

لاعب فريق جبهة التحرير الوطني محمد معوش لـ"الشعب":

كنا نلعب من أجل حرية الوطن..

■ مسؤولية البناء اليوم تقع على عاتق شباب الجزائر

كشف محمد معوش أحد أعضاء فريق جبهة التحرير الوطني في حوار لـ"الشّعب" على هامش اختتام فعاليات الاحتفالات بالذكرى 67 لتأسيس فريق جبهة التحرير الوطني، التي جرت على مدار ثلاثة أيام كاملة، عن البعد السياسي والإنساني لتجربة هذا الفريق الرمز، موجّها رسائل صادقة إلى شباب اليوم، داعيا إياهم إلى الوعي بتاريخهم ومواصلة بناء الوطن بنفس الروح التي صنع بها جيله استقلال الجزائر.

حاوره: عزيز. ب

تصوير فواز بوطارن

■ الشّعب: ما هي دلالة إحياء الذكرى 67 لتأسيس فريق جبهة التحرير الوطني بالنسبة لكم؟

■■ لاعب فريق جبهة التحرير الوطني محمد معوش:

هذه الذكرى ليست مجرّد مناسبة عابرة، بل هي استحضار لمسار نضالي طويل اخترنا فيه أن نكون صوتا آخر للثورة التحريرية، لا يحمل السلاح، بل يحمل القميص الوطني.. تأسيس الفريق يوم 13 أفريل 1958 لم يكن مجرّد خطوة رياضية، بل قرار وطني استراتيجي، كنا نبحث عن طريقة لإيصال صوت الجزائر إلى العالم، واخترنا كرة القدم لأنها لغة يفهمها الجميع.

■ كيف كانت ظروف تأسيس الفريق؟ وما الرسالة التي حملها؟

■■ تأسّس الفريق في تونس سنة 1958، في ظروف في غاية من الصعوبة، عدد من اللاعبين الجزائريّين الذين كانوا يتألقون في أكبر الأندية الفرنسية، مثل رشيد مخلوفي، بن تيفور، بومرزاق، وغيرهم، غادروا أوروبا سرّا تلبية لنداء الوطن، لم يكن الأمر سهلا، كنا نعلم أنّ خروجنا من تلك الأندية يعني التخلي عن الشهرة والراحة، ولكن الجزائر كانت تستحق منا أكثر من مجرّد أهداف داخل الملاعب، كنا نعلم أن تضحيتنا ستثمر.

■ فريق جبهة التحرير الوطني لم يكتف بالمباريات، بل أدى دورا سياسيا بارزا، كيف ذلك؟

■■ بالفعل مباراتنا لم تكن عادية، في كل تنقل لنا، إلى دول آسيا وإفريقيا وأوروبا الشرقية، كنا نحمل قضية الجزائر معنا، كنا نفضح الاستعمار الفرنسي، ونثبت للعالم أنّ الجزائر موجودة، وأنّ شعبها يقاوم، لعبنا في فيتنام، الصين، الاتحاد السوفياتي سابقا، وبلدان شقيقة دعمتنا وفتحت لنا الأبواب، الرياضة كانت الوسيلة، لكن الهدف كان أعمق.

■ كيف تقيم دور الدول الصديقة آنذاك في دعم الفريق والقضية الجزائرية؟

■■ الدعم كان كبيرا وصادقا، من طرف مصر، والصين، فيتنام، ودول المعسكر الاشتراكي في أوروبا..فتحوا لنا أبوابهم، استقبلونا كلاعبين ونشطاء، وأمّنوا بعدالة قضيتنا، العلاقات التي بنيت آنذاك لم تكن علاقات مصلحة، بل علاقات نضالية إنسانية.

■ ما هي رسالتك إلى الجيل الجديد من الرياضيين الجزائريين؟

■■ رسالتي بسيطة وعميقة في آن واحد، اعتزوا بجذوركم، نحن بالأمس لعبنا من أجل تحرير الوطن، واليوم أنتم تلعبون من أجل بنائه، ولا تحصروا الرياضة في حدود الترفيه أو المال، الرياضة يمكن أن تكون رسالة.

■ كيف تتمنى أن يخلد هذا الارث مستقبلا؟

■■ أتمنى أن تدرس هذه المرحلة في المدارس، أن توثق أكثر، أن تحول إلى أفلام، وثائقيات، ومناهج تعليمية، فريق جبهة التحرير الوطني ليس مجدا كرويا فقط، بل هو إحدى واجهات الثورة الجزائرية التي يجب أن تبقى حية في ذاكرة الأجيال.

■ كلمة أخيرة؟

■■ شكرا لكل من يحيي هذه الذكرى، شكرا للصحافة الوطنية، وللشباب الذين جاءوا اليوم، تذكّروا دائما الحرية التي نعيشها اليوم، ولدت من رحم التضحية.

الرياضة الجزائرية.. من تحدي المشاركة إلى التنظيم ونيل الألقاب

لم تكن الرياضة في الجزائر مجرد وسيلة للترفيه أو التسلية، بل كانت بمثابة محور جدّ مهم من أجل دعم القضية الوطنية إبان حقبة الاستعمار الفرنسي، لأنها كانت تحمل في طياتها هدف دعم الثورة التحريرية المجيدة، وكسرت الحصار الذي فرض عليها، ما جعلها تكون بمثابة سلاح ناعم وفعال في مسيرة النضال الوطني، ونحن اليوم نستذكر أهم الإنجازات التي حقّقتها الرياضة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال بمناسبة الذكرى 63 لعيدي الاستقلال والشباب المصادف لتاريخ 5 جويلية من كل عام.

نبيلة بوقرين

تمكّنت الرياضة الجزائرية وبفضل أسماء ستبقى خالدة في التاريخ من لعب دور محوري قبل الاستقلال للتعريف بالهوية الوطنية، حيث كانت بمثابة منصة حقيقية في مختلف المحافل الدولية والتي تحولت بعد انتزاع الحرية إلى ورشة كبرى لإنتاج الإنجازات والتي كلّلت بالتتويجات التي عزّزت من مكانة الجزائر إقليميا ودوليا، ورسخت صورة مشرقة عن طريق الرياضيّين الذين تداولوا على حمل المشعل منذ أكثر من 6 عقود في مختلف الاختصاصات وفي أعلى المستويات، لأنّ الهدف المباشر كان التعريف بالجزائر المستقلة.

تحدي كبير لم يكن سهلا بالنسبة لرياضيّين أرادوا أن يواصلوا حمل المشعل، الذي رفعه لاعبو فريق جبهة التحرير الوطني الذين تركوا الامتيازات ولبّوا نداء الوطن فكانوا بمثابة القدوة لأبناء بلدهم عقب الاستقلال، ليبدأ تحدي جديد تمثّل في ضرورة الانضمام للهيئات الرياضية الدولية والتواجد في مختلف الاستحقاقات العالمية وليس للمشاركة فقط، بل من أجل الصعود لمنصات التتويج ورفع الراية وإسماع النشيد الوطني قسما أينما حلوا، رغم صعوبة المهمة في ظل قلة الإمكانات.

الحنكة والدقة للمسيّرين الرياضيّين في كنف الجزائر الفتية صنعت الفارق وكسرت الحواجز والعراقيل، والبداية كانت من خلال الالتحاق باللجنة الأولمبية الدولية سنة 1963، لتُسجّل أول مشاركة أولمبية لها في طوكيو 1964، من خلال رياضة الجمباز ممثلا في رياضي واحد وهو محمد يماني، كما كان الانضمام إلى الهيئات الرياضية الدولية والإفريقية والإقليمية، بفضل جهود رياضيّين ومسيّرين أمثال محمد معوش، مصطفى العرفاوي وغيرهم، حيث بدأت بالانخراط في 12 اتحادية دولية، كما كان لهم الفضل في تأسيس هيئات والمشاركة في تعديل نصوص قانونية بذكائهم وحنكتهم.

الألعاب المتوسطية 1975.. المنعرج

المهمة لم تقتصر على المشاركة في الاستحقاقات الرياضية، بل تعدت ذلك إلى السعي لتنظيم دورات دولية بارض الوطن، وكانت أول محطة سنة 1963 من خلال احتضان دورة مغاربية في اختصاص السباحة وكرة الماء، ليأتي الموعد الأكبر من خلال تنظيم الألعاب المتوسطية في طبعتها السابعة بالجزائر العاصمة سنة 1975، وبالرغم من الإمكانات البسيطة وغياب الخبرة لمثل هذه المنافسات الكبرى إلا أن التحدي صنع المستحيل، وتمكّنت اللجنة المنظمة من إنجاح الموعد من كل الجوانب تنظيميا ورياضيا، حيث شهدت إدراج 18 اختصاصا ومشاركة 15 دولة بمجموع رياضيّين بلغ 2095 رياضي.

الرهان لم يقتصر على التنظيم بل تجاوز ذلك حيث حصلة الجزائر 20 ميدالية منها 4 ذهبيات، 7 فضيات و9 برونزيات احتلت من خلالها المركز الثامن في الترتيب العام، أبرزها أول ميدالية ذهبية التي نالها بوعلام رحوي في اختصاص 3000 متر موانع، والتي أعطت دفعا معنويا كبيرا لبقية التعداد، حيث نال منتخب كرة القدم بقيادة رشيد مخلوفي الذهبية في نهائي مثير ضد المنتخب الفرنسي، 3 ميداليات في الملاكمة، برونزيتين حبشاوي في سباق 10 آلاف متر، برونزية محمد ماضي في سباق 5000 متر، كل ذلك كان بعدما تم إنجاز عديد المرافق المهمة أبرزها القاعة البيضاوية، ملعب 5 جويلية، قاعة حرشة -إلخ.

تتويج المنتخب الوطني باللقب القاري سنة 1990-

نجاح الألعاب المتوسطية جعل من الجزائر قبلة لمختلف التظاهرات الرياضية، على غرار البطولة الإفريقية لكرة اليد سنة 1976، احتضان الألعاب الإفريقية سنة 1978 والتي كانت ثاني أكبر حدث رياضي تحتضنه الجزائر، ليأتي الموعد مع الرياضة الأكثر شعبية في العالم سنة 1990 أين احتضنت الجزائر كأس إفريقيا للأمم، حيث كان بمثابة نجاح كبير في التنظيم ونيل اللقب الأول بمجموعة من اللاعبين بقيت أسماؤهم محفورة في ذاكرة عديد الأجيال، الذين عاشوا الحدث في ملعب 5 جويلية الأولمبي، بحضور جماهيري كبير صنع صورا جميلة، كما احتضنت الجزائر عديد المواعيد على غرار البطولة الإفريقية للكرة الطائرة رجال سنة 1993 والتي نالت خلالها النخبة الوطنية اللقب.

بالإضافة إلى البطولة الإفريقية لكرة السلة سنة 1996، البطولة الإفريقية للكرة الطائرة سيدات سنة 2009 والتي توجّت بها شبلات الجزائر، البطولة الإفريقية لكرة اليد 2014 سيدات ورجال حيث نال المنتخب الوطني رجال اللقب السابع بقاعة حرشة، بطولة العالم لكرة اليد لأقل من 21 سنة في 2017، الألعاب الإفريقية للشباب سنة 2018، الألعاب المتوسّطية التي عادت مجدّدا سنة 2022 والتي كانت بمدينة وهران، وفي سنة 2023 تجدّد الموعد مع الساحرة المستديرة من خلال بطولة إفريقيا للاعبين المحليين (الشان) والذي كان في أربعة مدن صنع خلاله الجمهور أجواء خيالية بحضور العائلات في المدرجات في كل من العاصمة، قسنطينة، عنابة ووهران.

الحضور الأولمبي.. منتظم

سجّلت الجزائر مشاركتها في 15 طبعة ضمن الألعاب الأولمبية أي أنها لم تتخلّف منذ سنة 1964، حيث تملك في رصيدها 20 ميدالية منها 7 ذهبيات 4 فضيات و7 برونزيات أين دشّن العداد في اختصاص الملاكمة محمد زاوي وموسى مصطفى، وكذا محمد بحاري في لوس أنجلوس سنة 1984، بينما كانت أول ذهبية للجزائر أولمبيا عن طريق حسيبة بولمرقة التي نالت الذهب في برشلونة 1992، تلاها نورالدين مرسلي، بنيدة مراح، حسين سلطاني، توفيق مخلوفي، كيليا نمور وإيمان خليف، والفضة كانت من نصيب: علي سعيدي سياف، عمار بن يخلف، والبرونز لكل من: صورية حداد، عبد الرحمان حماد، جمال سجاتي، محمد علالو، سعيد قرني جبير، إضافة إلى ذوي الهمم الذين تألقوا في الحدث البارالمبي أين تملك الجزائر 96 ميدالية منها 28 ذهبية.

أما بالنسبة للرياضات الجماعية تبقى كرة اليد الأكثر تتويجا بـ 7 ألقاب كاملة على الصعيد الإفريقي من مجموع 15 نهائي نشّطه الفريق الوطني منذ سنة 1976 عندما احتل المركز الثاني، وسنة 1979 أين احتل المركز الثالث ليسيطر بعدها على الساحة القارية لخمس طبعات متتالية سنوات 1981، 1983، 1985، 1987، 1989، ليحتل الوصافة سنة 1991، ويعاد للتربّع على العرش القاري سنة 1996، و2014، مع مشاركات منتظمة ضمن بطولة العالم لـ 17 مرة، 4 مشاركات في الألعاب الأولمبية، التتويج بذهبية الألعاب المتوسطية باللاذقية سنة 1987.

بينما كان التتويج الثاني للمنتخب الوطني باللقب القاري سنة 2019 بمثابة محطة تحوّل لأنّ الحدث كان استثنائيا، حيث عادت العناصر الوطنية باللقب من مصر بعدما كان "الخضر" قد حقّقوا اللقب الأول سنة 1990 بالجزائر.. إضافة إلى المشاركة في كأس العالم أربعة مرات سنوات 1982، 1986 2010، 2014، والتأهل للدور الثاني في إنجاز تاريخي في دورة البرازيل، إضافة إلى تتويجات الأندية الجزائرية حيث نالت مولودية الجزائر لقب كأس إفريقيا للأندية البطلة سنة 1976، فريق شبيبة القبائل الذي نال 6 كؤوس قارية سنوات 1981، 1990، 1995، 2000، 2001، 2002، وفاق سطيف نال لقبين لرابطة أبطال إفريقيا سنتي 1988، 2014، كأس السوبر الإفريقية سنة 2015، اتحاد العاصمة فاز بكأس الكونفيدرالية الإفريقية سنة 2023 وكأس السوبر الإفريقي.

اللاعب السابق لاتحاد العاصمة.. كريم غازي لـ"الشعب":

الاتحاد بحاجة إلى رؤية واضحة ونهائي الكأس آخر أمل لإنقاذ الموسم

عبّر النجم السابق لاتحاد العاصمة كريم غازي - في حديث خاص لـ"الشّعب" - عن قلقه العميق إزاء الوضعية التي يعيشها ناديه الأم هذا الموسم، كما تطرّق إلى عودة سعيد عليق، ومدى قدرة الفريق على رفع التحدي في نهائي كأس الجمهورية أمام شباب بلوزداد، موجّها نداء لجماهير الاتحاد.

حاوره: عزيز. ب

■ **الشّعب: بداية، كيف تقيم موسم اتحاد العاصمة هذا العام؟**

■■ **اللاعب السابق لاتحاد العاصمة.. كريم غازي:** يكل صراحة ووفاقية الموسم كان دون المستوى...لا أقول هذا بدافع الانتقاد المجاني، بل لأنّ المعطيات على أرض الواقع، الفريق افتقد إلى كل عناصر النجاح والمردود الفني انعكس بصورة مباشرة على النتائج.

■ **هل تعتقد أن إقالة المدرب نبيل معلول كانت في محلّها؟**

■■ بالمعكس تماما، كانت واحدة من أكثر القرارات المتسرّعة والخاطئة هذا الموسم، نبيل معلول مدرب خبير، يمتلك القدرة على التكيف مع أصعب الظروف، ربما لم تكن الأمور مثالية تحت قيادته، لكن على الأقل كان هناك توازن نسبي، إقالته لم تكن الحل، كما أنّ الانتدابات للأسف كانت دون المستوى، وافتقرت للنوعية.

■ **عودة سعيد عليق إلى الفريق كمدير رياضي... كيف تراها؟**

■■ عودة سعيد عليق في حد ذاتها إيجابية من حيث المرمزية، لأنه اسم ثقيل وصاحب تجربة طويلة مع الاتحاد، الجميع يعرف أنه رجل المرحلة في أوقات الأزمات، وسبق له أن قاد الفريق للنجاحات، لكن العودة وحدها لا تكفي، عليه أن يمنح حرية العمل بعيدا عن الضغط، وأن توفّر له الظروف الفعلية حتى يحدث التغيير المطلوب، الفريق في حاجة لإعادة الهيكلة، لبناء مشروع حقيقي، وسعيد عليق قادر على ذلك إذا توفرت له الأدوات والدعم.

■ **ما رأيك في المواجهة المرتقبة ضدّ شباب بلوزداد في نهائي كأس الجمهورية؟**

■■ هي مباراة حاسمة، وأعتقد أنها أكثر فرصة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه هذا الموسم، النهائي أمام شباب بلوزداد ليس مجرّد مباراة، بل كلاسيكو محلي، شباب بلوزداد فريق منظم ويعيش استقرارا فنيا، لكن اتحاد العاصمة لا يُقاس بالأسماء بل بالتاريخ والشخصية، على اللاعبين أن يدركوا أنهم يحملون مسؤولية كبيرة، وأن يضحّوا فوق الميدان، لأنّ التتويج بالكأس سيكون أفضل هدية لجماهير صبرت كثيرا.

■ **كلمة أخيرة لجماهير الاتحاد؟**

■■ أنصار الاتحاد هم الوقود الحقيقي للنادي، ورغم كل شيء، ظلوا أوفياء للفريق، رسالتي إليهم هي، لا تفقدوا الأمل، واستمروا في دعم الفريق، ربما الاتحاد يعيش واحدة من أصعب فتراته، لكننا بقينا متحدين، ونستطيع أن نبعث فيه الروح من جديد، التغيير لن يأتي بين ليلة وضحاها، لكنه يبدأ من الضغط الإيجابي، ومن الإلتفاف حول مشروع جديد نابع من إرادة صادقة، الاتحاد سيعود... فقط اصبروا وساندوه حتى آخر دقيقة.

اللاعب السابق للإتحاد والشباب والمنتخب الوطني لـ"الشعب":

نتائج شباب بلوزداد لم تكن في المستوى المطلوب ونهائي الكأس فرصة لردّ الاعتبار

تحدّث اللّاعب السابق لفريق شباب بلوزداد، حسين ياحي في حوار لـ"الشّعب"، بصراحة عن مشوار الفريق هذا الموسم، كاشفا عن الأسباب الحقيقية وراء التراجع، متوقفا عند أهم العقبات التي واجهت الفريق، كما قدم رؤيته الفنية لما ينتظر الشباب في نهائي كأس الجمهورية المرتقب أمام اتحاد العاصمة.

حاوره: عزيز. ب

■ **الشّعب: بداية، كيف تقيّم مشوار شباب بلوزداد هذا الموسم؟**

■■ **اللاعب السابق لشباب بلوزداد..حسين ياحي:** بكل صراحة، الموسم لم يكن في مستوى تطلّعات الأنصار ولا يتماشى مع طموحات ناد بحجم شباب بلوزداد، فريق مثل الشباب اعتاد التتويج، ويمتلك تقاليد كروية عريقة، لكن ما شاهدناه هذا الموسم لا يعكس ذلك.

■ **ما الذي تقصده بالتحديد، هل النتائج لم تكن في المستوى أم هناك مشاكل أخرى؟**

■■ النتائج بالطبع غير مرضية، لكن عندما نقول "موسم مُخيّب"، فنحن نتحدث عن صورة كاملة، أداء متذبذب، بداية غير مستقرة، وإهدار فرص كثيرة في البطولة، ما يحزّ في النفس أنّ الفريق يمتلك كل مقومات النجاح، إمكانات مالية، طاقم إداري محترف، وقاعدة جماهيرية مخلصة، لكن للأسف، لم تستغل هذه العوامل كما يجب.

■ **من يتحمّل مسؤولية هذا التراجع، هل هي الإدارة أم اللّاعبين؟**

■■ أنا لا أحب أن أضع اللوم على طرف واحد، كرة القدم عمل جماعي، والفشل فيه مسؤولية مشتركة، اللاعبون لم يظهروا بالمستوى المطلوب في فترات كثيرة من الموسم، خصوصًا في البداية، كما أنّ الإدارة بدورها لم تحسّن التعامل مع بعض المواقف الحاسمة، كان هناك افتقار للتجانس وربما سوء تقدير في بعض القرارات.

■ **بالحديث عن القرارات، هل تعتقد أنّ التغييرات على مستوى الطاقم الفني كان لها تأثير سلبي؟**

■■ طبعا، الاستقرار الفني ضروري لأي فريق يطمح للألقاب، كل مرة تغيّر المدرب، فإنك تبدأ من الصفر، وهذا ما أريك النسق العام للفريق، في المقابل، عندما ننتظر إلى الفرق التي حقّقت نتائج جيدة هذا الموسم، نلاحظ أنها كانت أكثر استقرارا فنيا وإداريا.

■ **دعنا ننتقل الآن للحديث عن نهائي كأس الجمهورية أمام اتحاد العاصمة... كيف ترى المواجهة؟**

■■ النهائي سيكون صعبا، بلا شك، اتحاد العاصمة يبقى منافسا عنيدا ويملك عناصر جيدة، حتى وإن مرّ بفترة من التذبذب، لكن شباب بلوزداد لديه ما يكفي من الإمكانات لحسم اللقاء، خاصة إذا ركّز اللاعبون جيّدا وتحلوا بالروح الجماعية، هذه المباراة قد تكون فرصة حقيقية لإنقاذ الموسم.

■ **هل ترى أن الشباب هو الفريق الأوفر حظا للتتويج؟**

■■ نعم، من حيث الجاهزية الفنية والإنضباط التكتيكي، شباب بلوزداد يبدو أكثر توازنا، اتحاد العاصمة عرف الكثير من التغييرات هذا الموسم، سواء على مستوى الطاقم الفني أو حتى تركيبة التشكيلة، وهذا ما أثر على استقراره، لكن كرة القدم لا تعترف إلّا بمن يقدم الأفضل فوق الميدان، لذلك فالحذر مطلوب والاحترام واجب.

■ **ما هي الرسالة التي توجّهها للاعبين قبل هذا الموعد الحاسم؟**

■■ رسالتي واضحة، هذه فرصة قد لا تتكرّر، الفوز بالكأس سيعيد الاعتبار للفريق، ويرضي الأنصار الذين لم يتخلوا عن النادي رغم خيبات الموسم، المطلوب فقط هو التركيز، احترام المنافس، واللعب من أجل القميص، في النهائيات، التفاصيل الصغيرة هي من تحسم الأمور، لذلك عليهم أن يكونوا في الموعد.

■ **كلمة أخيرة؟**

■■ أتمنى كل التوفيق لشباب بلوزداد في النهائي، نريد أن نرى الكأس تعود إلى خزائن الفريق، لأنّ هذا ما يستحقه ناد بتاريخ شباب بلوزداد، وإن شاء الله، تكون بداية جديدة لاستعادة الهيبة محليا ولما لا قاريا.

قيـــادة حكيمـــة وإرادة فولاذيـــة ترتقـــي بالثقافـــة والفنـــون

الجزائـــــر المستقلـــــة تنتصـــــر لـ"القـــوّة الناعمـــة"

■ الرئيـس تبـون أولى القطـاع اهتمامـا في مسعـى بنـاء جزائـر جديـدة ■ المـوروث الثقـافي جـزء مـن المشـروع الوطنـي المتكامـل

تحتفل الجزائر اليوم، بالذكرى 63 لاستقلال الجزائر، وسط انجازات كبرى تجسّدت على أرض الواقع في مختلف المجالات والميادين، على غرار قطاع الثقافة والفنون الذي يشهد في الجزائر الجديدة والمنتصرة انتفاضة كبيرة، لا سيما خلال السنوات الأخيرة، حيث تولي السلطات العليا للبلاد أهمية كبرى للقوة الناعمة، لما أصبحت تلعبه من دور في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد، فقد أولى رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، منذ توليه سدّة الحكم في الجزائر، أهمية قصوى لقطاع الثقافة والفنون، حيث تتحقّق في عهده إنجازات عظيمة تبرز مدى تجسيد التزاماته على أرض الواقع، التزامات كان لها الأثر البالغ على مختلف الفنانين والمثقفين والمبدعين الذين لا طالما انتظروا من يحقّق ولو الجزء البسيط من مطالبهم، فكان الرئيس تبون الرجل المناسب في المكان المناسب الذي عاهد فأوفى. اليوم.. في الجزائر المنتصرة، يعيش الفنان والمثقف والأديب في ظل قوانين تحمي حقوقه الاجتماعية والمهنية، يعيش في ظل انجازات تحققت على مختلف الأصعدة، انجازات ما كانت لتتجسّد على أرض الواقع لولا السيادة الحكيمة والقيادة الرشيدة لرئيس الجمهورية، الذي ما فتئ يؤكد على مرافقة الدولة للفعل الثقافي تلبية لطموح المبدعين والمثقفين، قائلا إنه "آن الأوان أن نجعل من الثقافة تاجا لهذا التقدّم والحركية التنموية الجديدة التي تشهدها الجزائر".

ق.ث

تشكّـــل دعامـــة أساسيـــة لحمايـــة الهوّيـــة الوطنيـــة

السيّـــادة الثقافيـــة.. عمـــاد الدولـــة المستقلـــة

تُعدّ السيادة الثقافية مفهوما معقدا ومتطورا، وتكتسي أهمية بالغة للحفاظ على الثقافات المتنوّعة وازدهارها. كما تشكّل دعامة أساسية لحماية الهوّية الوطنية من الهيمنة الخارجية وتحدّيات العولمة. ولعلّ التطرّق إلى هذا الموضوع، في ذكرى استرجاع السيادة الوطنية، يكسبه بُعدا مختلفا، خاصّة وأن التجربة التحررية الجزائرية أثبتت أن المقاومة السياسية والمسلحة والثقافية تسير جنبا إلى جنب لتحقّق الهدف المنشود. وإذا كان هنالك من إنجازات ثقافية لجزائر اليوم، فقد يكون أهمها حماية سيادتها الثقافية.

أسامة إفراح

تكتسي المقوّمات الثقافية للبلاد أهمية بالغة، وتوليها الدولة العناية والحماية على مختلف المستويات.. وكثيرة هي المناسبات التي أكد فيها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون على دور الثقافة والفنون في صون الهوّية الوطنية، وحماية ذاكرة الأمة وتاريخها.

الثقافة.. ومقوّمات الأمة

على سبيل المثال، في 2023، أكد رئيس الجمهورية أن الهدف من إنشاء الثانوية النموذجية للفنون هو سدّ للفراغ الثقافي والفنّي، لدى الجيل الناشئ، لتقوية أسسنا الثقافية والفنية من أجل مواجهة التحدّيات، التي تنطلق من مرجعياتنا الثقافية، على غرار الفن السينمائي، والمسرحي والموسيقي.

وشدّد رئيس الجمهورية، حينها، على أن "دور السينما مُهم ومحدّد في صناعة فكر الفرد الجزائري والمجتمع ككل، وليس للتسلية فقط".

وقبل ذلك، عام 2021، أمر رئيس الجمهورية بتوفير "الشروط الملائمة للباحثين والمبدعين في شتى الفنون، لإبراز حقيقة النضالاتِ القاسية، والتضحيات الجسيمة من خلال أعمال فنية راقية، وإبداعاتٍ تسمو إلى تضحيات" الشعب الجزائري.

وليس ذلك جديدا على أهل الثقافة في الجزائر، وهم الذين خاضوا ثورة نوفمبر المباركة وشاركوا في مسيرة التحرير، ومنهم من قدّم روحه الطاهرة فداءً للوطن، في سبيل استرجاع السيادة الوطنية، التي لا تكتمل بدون استرجاع السيادة الثقافية.

حماية السيادة الثقافية

وقد تكرّر مفهوم "السيادة الثقافية" في الخطاب الرسمي، وفي أكثر من مناسبة.. مثلا، ومباشرة بعد استلام مهامه الوزارية، عقد زهير بللو وزير الثقافة والفنون في أوّل اجتماع له تعليمات وتوجيهات بمباشرة العمل والاستمرار في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية "الرامية إلى تعزيز دور الثقافة والفنون في حماية السيادة الثقافية والهوية الوطنية".

وفي مناسبة أخرى، أشاد وزير الثقافة والفنون بالفنانين الجزائريين "الذين وضعوا فنّهم في خدمة السلام والدفاع عن الثقافة الجزائرية الأصيلة".. وحينما نقول الدفاع، فهذا يعني وجود تهديدات في المستوى الثقافي، قد تكون عامة شاملة سببها ظواهر مثل العولمة والثورة التكنولوجية، أو مقصودة موجهة مثل الغزو الثقافي أو السطو على التراث، ويصير من مهام المثقف والفنان الذود عن هويته وثقافته وتراثه.

وبالحديث عن التراث، خلال العرض الذي قدّمه وزير الثقافة والفنون أمام لجنة الثقافة والاتصال والسياحة بالمجلس الشعبي الوطني، أوضح بللو أن التراث الثقافي (بنوعيه المادي وغير المادي) يشكل مكوّنا أساسيا للسيادة الثقافية الجزائرية، وعليه تم إعداد استراتيجية وطنية لحمايته، باعتماد جملة من التدابير على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ولكن، ما المقصود بمفهوم "السيادة الثقافية" الذي تكرّر أكثر من مرّة في الخطابات الرسمية؟

الحقّ في تقرير المصير الثقافي

تشير السيادة الثقافية، في جوهرها، إلى حق الشعب في التحكم بثقافته وتشكيلها، بما في ذلك تعبيراتها وممارساتها وقيمها، بعيدًا عن الهيمنة أو التدخل الخارجي. وتشمل القدرة على تحديد هوية الفرد ومعاييره الثقافية، وحمايتها من التآكل أو الاستيلاء عليها من قِبل ثقافات أخرى.

وقد تطوّر هذا المفهوم بالتوازي مع الفهم المتغيّر لسيادة الدولة، لا سيما في سياق العولمة وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية.

تاريخيًا، غالبًا ما ارتبطت السيادة الثقافية بالسيادة السياسية، حيث سعت القوى المهيمنة إلى فرض ثقافاتها على الشعوب المستعمرة أو الخاضعة لها. ومع ذلك، حتى

في هذه الحالات، غالبًا ما ظهرت المقاومة، ما يدل على الرغبة الدائمة في تقرير المصير الثقافي.

ومن مقاربة قانونية، فإن "السيادة" تبقى المبدأ الذي يقوم عليه القانون الدولي (بحسب ما أكده حكم محكمة العدل الدولية عام 1986). ووفقا لكمال راشدي (جامعة الجزائر 3) فإن مبدأ السيادة الوطنية يرتب مبادئ أساسية في النظام القانوني الدولي، كترجمة سامية لسيادة الدولة، منها: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول، وليس المقصود هنا التدخل المسلح فقط بل كل أشكال التدخل أو التهديد لشخصية الدولة والعناصر السياسية والاقتصادية والثقافية لنظامها. كما نجد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والثقافي الوطني.

ويضيف الباحث بأن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الثقافي وفي اختيار النظام الوطني الثقافي وتنميته بكل حرية، يعتبر نتيجة لا مناص منها تترتب عن مبدأ سيادة الدولة، ويستمد أساسه التاريخي من حق الشعوب في تقرير المصير السياسي وتصفية الاستعمار، وكذلك من النصوص والمواثيق الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة وفي مقدمتها اللائحة 2625. ويعترف القانون الدولي بموجب هذا الحق لكل شعب بحقه في الاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي، وحقه في اختيار نظامه الثقافي وتنميته وتحديد شكله وطبيعته ومؤسساته.

ومن النصوص الضامنة لذلك، يذكر الباحث أيضا إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو" عام 1966، وكذلك ما تنص عليه اللائحة 3148 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973، والمتعلقة بالحفاظ على القيم الثقافية وزادتها ازدهارا، والتي أكدت كذلك على قيمة كل ثقافة واحترام كرامتها والقدرة على صون طابعها المميز وهو حق لكل الدول والشعوب. ويتضمن حق تقرير المصير الثقافي حق كل شعب في التمتع بتراثه الروحي والمادي دونما قيد، وفي أن يعيش حرا وفقا لتقاليده، وفي ظل روابط وطنية ولغوية تخلقها الثقافة السائدة بين أفراد الشعب.

مخاطر العالم المعاصر

وتزداد أهمية السيادة الثقافية اليوم في عالم معولم يشهد تكثيفًا للتبادل والتأثير الثقافي، ويلقى المفهوم صدى لدى الأمم والمجتمعات التي تسعى إلى حماية تراثها الثقافي الفريد وهويتها. مثلا، طبّقت بعض الدول سياسات لتعزيز وحماية صناعاتها الثقافية، مثل السينما والإعلام، من الهيمنة الأجنبية. ويمتد هذا المفهوم أيضا إلى مجال الملكية الفكرية والتراث الثقافي، حيث تُعد قضايا الملكية والوصول والتمثيل بالغة الأهمية.

وتعيد المستجدات التي يشهدها عالمنا المعاصر تشكيل المفاهيم بما فيها "السيادة الثقافية". وقد اكتسب هذا المفهوم بعدا اقتصاديا إلى جانب بعده الثقافي والقيمي.

مثلا، يشير مقال حديث لصندوق الإعلام الكندي، على ضوء تهديدات الرئيس الأمريكي ترامب لكندا، أنه "بالنسبة لبعض الكنديين، فإن هذا المصطلح يعني حق أمتنا في تحديد وحماية وتعزيز قيمها وتقاليدها ولغاتها وأشكال التعبير الفني الخاصة بها - خالية من التدخل الخارجي. وبالنسبة للآخرين، فإن ذلك يتطلب التزاماً واضحاً بالفنون والثقافة، مما يمكّننا من سرد قصتنا الخاصة، أو بالأحرى قصصنا، من خلال تمكين ثقافاتنا المحلية من عكس رواياتها الخاصة بشكل أصيل. وتعني السيادة الثقافية أيضًا عدم السماح للمؤسسات الثقافية الأجنبية باحتكار قطاعات السينما والموسيقى والفنون الأدائية على أراضينا".

ويضيف المقال بأنه، مهما كان التعريف الدقيق، فإن "الغالبية العظمى من الكنديين قلقون بشأن سيادتهم الثقافية. وقد أظهر استطلاع للرأي نشرته مؤخرًا "جمعية منتجي الإعلام الكنديين" أن 91٪ من الكنديين يرغبون في حماية ثقافة بلدهم وهويتهم الوطنية من النفوذ الأمريكي"، كما "يرغب 83٪ في رؤية استثمارات إضافية في التلفزيون والسينما ووسائل الإعلام الرقمية الكندية".

وليس هذا الوضع، في القرن الحادي والعشرين، حكرا على دولة بعينها.. وفي هذا الصدد، يتطرق كتاب "السيادة الثقافية ما بعد الدولة الحديثة" إلى هذا المفهوم في ظل تراجع سيطرة الدولة الوطنية بسبب العولمة، والمؤسسات فوق الوطنية، وحركة رأس المال والمعلومات والأفراد عبر الحدود. ويناقش الكتاب كيف أن السيادة لم تعد محصورة فقط في السيطرة على الحدود السياسية، بل تتعداها إلى مجالات مثل الهوية الثقافية، الإعلام، والتحكم في الرموز الثقافية والمعلومات.

يمكن أن تُشكّل العولمة وانتشار الأشكال الثقافية السائدة تحديات للسيادة الثقافية، مما قد يؤدي إلى التجانس الثقافي وتآكل الهويات المحلية. كما يُمكن أن يؤثر تأثير صناعات الإعلام والترفيه القوّية على المشهد الثقافي، ما قد يُهمّش الأصوات والتعبيرات الثقافية المحلية. وما يزال الإرث التاريخي للاستعمار والإمبريالية الثقافية يشكل ديناميكيات القوة المعاصرة، ما يؤثر على قدرة بعض المجتمعات على ممارسة سيادتها الثقافية.

في الختام، نذكّر بما قاله الصيني وانغ هونينغ في مقاله الشهير عام 1994، بعنوان "التوسع الثقافي والسيادة الثقافية: تحدٍّ لمفهوم السيادة"، حينما اعتبر أن الصراع الثقافي، وليس الصراع السياسي أو العسكري، هو الذي شكّل التهديد الأكبر لسيادة الدولة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

من أجل ذلك، ورغم تعدد الإنجازات في قطاع الثقافة والفنون، إلا أن أكبر وأهم إنجاز تكون الجزائر المستقلة قد حققته اليوم، هو حرصها على سيادتها الثقافية، وتراثها وهويتها الوطنية.

البروفيسور عبد القادر دحدوح لـ"الشعب":

الجزائـر المنتصـرة تصنـع تحـوّلا ثقافـيا نوعيـا

■ الإرادة السياسيـة رفعـت مـن شـأن الثقافـة واستعـادت لهـا دورهـا

أكد البروفيسور عبد القادر دحدوح أن الجزائر شهدت في السنوات الأخيرة قفزة نوعية في مختلف المجالات الثقافية والفنية، وذلك بفضل التوجيهات الحكيمة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي أولى أهمية كبيرة للمنتوج الثقافي ضمن برنامجه الوطني. وأشار إلى أن هذا الاهتمام تجسّد بوضوح في مخططات عمل الحكومة، وخصوصا في نشاطات وزارة الثقافة والفنون التي عملت على تحقيق تطوّر ملموس في هذا المجال.

فاطمة الوحش

وقال البروفيسور دحدوح في تصريحه لـ«الشعب"، إن وزارة الثقافة والفنون استطاعت تحقيق إنجازات كبيرة في المجال السينمائي، حيث عقدت جلسات وطنية تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية، والتي تم خلالها وضع استراتيجية وطنية لدعم السينما في الجزائر. وأضاف أن هذه الجلسات أسفرت عن مخرجات واضحة تم عرضها في 1 جويلية 2025، مشيرا إلى أن صدور قانون خاص بالصناعة السينماتوغرافية في سنة 2024 كان خطوة هامة لتنظيم هذه الصناعة وتوفير امتيازات كبيرة للعاملين فيها، بما في ذلك إمكانية استغلال أملاك الدولة وأملاك الجماعات المحلية لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.

وأوضح البروفيسور دحدوح، أن التراث الثقافي الجزائري شهد أيضا تطورا كبيرا، حيث تم تسجيل 11 معلما وموقعا أثريا ضمن القائمة الإرشادية للتراث العالمي، وهو تحديث طال القائمة التي لم تشهد إضافة منذ عام 2003.

وأكد أن الوزارة تسعى إلى الانتقال بهذه المعالم إلى التصنيف العالمي، مما سيساهم في تعزيز مكانة الجزائر في مجال الحفاظ على التراث الثقافي عالميا.

وقال المتحدث، إنه في إطار العناية بالتراث الثقافي غير المادي، تم تصنيف العديد من العناصر التراثية الجزائرية ضمن قائمة التراث الثقافي اللامادي للإنسانية، مثل "الزيّ النسوي للشرق الجزائري الكبير" في ديسمبر 2024، وتصنيف الحناء كتراث عربي مشترك، وفن النقش على المعادن وفن الراي، مشيرا إلى أن هذا التصنيف يعزّز من حماية هذه العناصر ويمنحها دافعًا أكبر للحفاظ عليها باعتبارها جزءًا من الهوية الجزائرية.

وأكد دحدوح أيضا أن صناعة الكتاب في الجزائر شهدت تطورا ملحوظا، حيث تم إصدار خمسة مراسيم تنفيذية لتنظيم هذه الصناعة وتقديم امتيازات كبيرة للكتّاب والناشرين. وأوضح أن هذه المراسيم تتضمن تسهيلات في تنظيم المعارض، ودعم توزيع الكتاب بأسعار موحدة على مستوى جميع الولايات، مما يسهم في تعزيز ثقافة القراءة في الجزائر.

وأشار عبد القادر دحدوح، إلى أن الفنان الجزائري قد حظي باهتمام خاص في ظل الجزائر المنتصرة، حيث تم إصدار لأوّل مرّة قانون أساسي للفنان ينظم حقوق وواجبات الفنان ويحدّد سبل تطوير مهنته. وأضاف أن وزارة الثقافة والفنون أشرفت على تنظيم العديد من المهرجانات المحلية والدولية، بالإضافة إلى مسابقات وطنية دعماً للفنانين والمبدعين في شتى المجالات.

وأوضح في الاخير، أن هذه الإنجازات ما كانت لتتحقق لولا القيادة الحكيمة والإرادة السياسية القوّية التي تعتبر الثقافة قوة ناعمة وصناعة قادرة على المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

وأكد أن هذه الرؤية الاستراتيجية هي ما يتجسد في خطابات وبرامج السيد رئيس الجمهورية، الذي يولي الثقافة والفنون اهتماما بالغا في مسعى لبناء جزائر جديدة.

حقّقت التعبئة الثقافية المرجوة.. الدكتور العيد جلولي لـ "الشعب":

الجزائـــــــــر المنتصـــــرة.. مسـار الإشعاع الثقافي صون ذاكرة

■ التنمـــية الثقافيـــة.. رافـــد إنســـاني واقتصـــادي حيـــوي

تُحيي الجزائر في الخامس من شهر جويلية الذكرى الثالثة والستين لعيدي الاستقلال والشباب، حيث استعادت فيه الجزائر حريتها وسيادتها بعد احتلال فرنسي دام مائة واثنين وثلاثين عاما، وتأتي هذه الذكرى والعالم يشهد تغيرات كبيرة، ومستجدات عديدة، وتطورات متلاحقة على جميع الأصعدة، كما تشهد بلادنا تحديات عديدة خصوصا في زمن العولمة وما تفرضه من تبعات مختلفة، بحسب ما أكده البروفيسور العيد جلولي، في تصريح لـ«الشعب".

ورقلة: إيمان كافي

يقول البروفيسور جلولي إن هذه التحوّلات تتطلب منا التحضير الجيّد لمواجهتها والتقليل من مخاطرها، وهو ما تعمل الدولة الجزائرية على إنجازه في جميع المجالات والميادين، وأبرز جلولي هنا أن "التحدّي المطروح في القرن الواحد والعشرين ونحن نحتفل بعيدي الاستقلال والشباب، يتمثل في تحقيق تعبئة ثقافية شاملة تحاول ما وسعتها المحاولة أن تبرز عناصر هويتنا الجامعة، دون إقصاء أو تهميش ينخرط فيها الجميع، من أجل مواجهة العولمة القائمة على الغلبة وهوس القوّة وفرض سيطرة الثقافة الغربية بلا حدود، تحت شعار عائم ومبهم وهو.. نحو عالم بلا حدود ثقافية".

وانطلاقا من هذا التحدّي،"تأتي التعبئة الثقافية كأداة للتعبير عن هوية المجتمع الجزائري وأصالته وامتداداته التاريخية، كما تعتبر هذه التعبئة شكلا من أهم أشكال المقاومة."

وهنا أوضح البروفيسور جلولي أن

المتتبع للمنجز الثقافي للجزائر في عهدها الجديد، يدرك أن الدولة الجزائرية عازمة على تحقيق التعبئة الثقافية، انطلاقا من الحملة التي أطلقتها لحماية الإرث الثقافي الجزائري، من خلال مراجعة شاملة للقانون المتعلق بالتراث الصادر عام 1998، ومراجعة النصوص ذات الصلة بغية تعديلها بهدف إدراج مواد خاصة بحماية التراث اللامادي مثل الأنماط الموسيقية التقليدية، والفنون المطبخية المتنوعة واللباس والزي التقليدي، مشيرا إلى أننا قد عشنا قبل سنوات فراغا محزنا بسببه بات تراثنا عرضة للنسيان والإهمال، بل ومحاولة سرقة هذا التراث ونسبته لجهات خارجية.

وقال إن الجزائر تسعى عبر وزارة الثقافة والفنون والمراكز التابعة لها خصوصا المركز الوطني للبحث فيما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا والتاريخ، إلى تسجيل أكبر عدد ممكن من تراثنا الذي أهمل لسنوات طوال لدى اليونسكو من أجل تثمينه وصونه.

ومن خلال هذا التحرك، يقول "ندرك أن الدولة الجزائرية مصممة على حماية وصيانة التراث الثقافي الوطني ودعمه، وهذا التحرك أثمر عن تسجيل أكثر من اثنا عشر عنصرا من تراثنا اللامادي وأحد عشر موقعا ثقافيا وطبيعيا، شمل الحدائق والحصون والحظائر الثقافية والتراث الأثري والقصور والأضرحة وأنظمة السقي وفن العمارة ومدن القوافل والمناظر الخاصة، وغيرها ضمن قائمة التراث العالمي لدى اليونسكو".

وأضاف أن هذا الاهتمام من التشريع والتصنيف، قد ارتقى إلى الترويج الالكتروني عبر وضع منصات وتطبيقات إلكترونية، تتيح للزائر والمتصفح استكشاف المواقع التاريخية والأثرية.

وبالإضافة لهذا المنجز أشار محدثنا إلى أن هناك اهتماما آخرا في حقل الثقافة أيضا تشرف عليه وتنجزه وزارة الثقافة والفنون، وهو الاهتمام بالمهرجانات الثقافية الدولية والوطنية والجهوية والمحلية، وأيضا تكريس جوائز متنوّعة وإقامة مؤتمرات وملتقيات ومعارض مختلفة، وكلها تهدف إلى تحقيق التنمية الثقافية التي تضفي لحياة الانسان الجزائري المعنى المنشود للاستقلال.

المدونة الأدبية من أبرز المنجزات.. بن تومي لـ«الشعب":

الجزائـــــــــر المنتصـــــرة..
خُطـــى واثقـة لترسيـــخ الاستقـــلال الثقافي

يرى البروفيسور اليامين من تومي أن الجزائر، وهي تعيش مرحلة الجزائر المنتصرة، لا تكتفي بالاحتفاء بمنجز الاستقلال السياسي، بل تمضي بثقة نحو ترسيخ استقلالها الثقافي والفني، خاصّة من خلال روايتها الوطنية التي عبّرت عن التحوّلات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري عبر العقود. وقال في تصريحه لـ«الشعب"، إن سؤال الاستقلال لم يعد مقتصرا على الجغرافيا والسيادة الوطنية، بل أصبح مطروحًا بقوّة في الحقل الثقافي، لا سيما على مستوى المدونة الأدبية التي تُعد اليوم أحد أبرز منجزات الجزائر الجديدة.

فاطمة الوحش

وأكد الكاتب اليامين بن تومي، أن الجزائر تُعد استثناء في تاريخ ما بعد الكولونيالية، لأنها لم تكن فقط بلدا مقاوما، بل تحولت إلى مرجع ثقافي عالمي وموضوع دائم في الأدب والفكر، ألهم نصوصا إبداعية ونقدية وفلسفية كبيرة. وأضاف أن هذه المكانة لم تكن لتتحقق لولا التحام الأدب بروح المقاومة والانتصار، مما يجعل من المدونة الأدبية، وخصوصًا الرواية، واحدة من أبرز تجلّيات الجزائر المنتصرة في بعدها الثقافي والفني.

وأوضح المتحدّث، أن الرواية الجزائرية، منذ الاستقلال، واكبت بناء الدولة الوطنية، وأدّت دورا تأسيسيا في نقل هموم المجتمع وتحوّلاته. واستشهد بأعمال محمد ديب، وكاتب ياسين، وعبد الحميد بن هدوقة، الذين صنعوا معا سردية مقاومة أدبية موازية للمشروع الوطني، حيث أصبحت الرواية ناطقا باسم الدولة الحديثة، تتابع تحوّلات السبعينيات والثمانينيات، وتنتقد ظهور الطبقات الريعية، كما في أعمال الطاهر وطار، التي واجهت بشجاعة انحرافات بعض المسارات الاقتصادية.

وقال بن تومي، إن هذا الدور النقدي التنويري جعل من الرواية الجزائرية عنصرا فاعلا في مسار التحوّل الوطني، لا سيما في فترة ما قبل أحداث أكتوبر 1988، حيث شكلت نصوص واسيني الأعرج، وعبد المالك مرتاض، ومحمد العلي عرعار، وحبيب السايح، أرضية فكرية موازية لسيرورة التغيير، وأسهمت في فتح النقاش حول العدالة الاجتماعية والحقوق والحرّيات.

وأضاف أن هذه المرحلة عزّزت موقع الرواية كقوّة اقتراحية وتنويرية داخل الجزائر المنتصرة، التي لم تكتف بالمكاسب السياسية بل عملت على ترسيخ مشروع ثقافي وطني جامع.

من جهة أخرى أبرز الأستاذ، أن الرواية القادمة من الجنوب الجزائري لعبت دورا رياديا في استعادة سؤال الهوية الوطنية، خاصة مع أسماء مثل عبد الله كروم، والحاج الصديق زيواني، وعبد القادر ضيف الله، الذين أعادوا للرواية الجزائرية بوصلة الانتماء، في الوقت الذي انزلقت فيه بعض كتابات الشمال نحو قضايا غير وطنية. وقال: "لقد بشّرت هذه الأعمال بانبعاث جديد للرواية الجزائرية، وكتبت فصلا آخر في مشروع الجزائر المنتصرة ثقافيًا".

وأكد بن تومي، أن الرواية الجزائرية، عبر كل تحوّلاتها، لم تكن مجرد مرآة للمجتمع، بل كانت فاعلا فيه، ومحرّكا للوعي الجماعي، وسفيرا للثقافة الجزائرية في المحافل الدولية. وأوضح أن هذه الرواية، التي تعمّقت في رسم معالم الوطن وتعريف القارئ غير الجزائري به، قد أنجزت استقلالا جماليا حقيقيا، يُضاف إلى الاستقلال الجغرافي.

وختم بقوله، إن الرواية الجزائرية استطاعت أن تتحرّر من التبعية الجمالية، وتؤسس سردياتها الخاصة، وتعبر عن وجدان أمة، وتحتفل بانتصاراتها الكبرى، ليس فقط في ميادين السياسة، بل في مجالات الثقافة والفنّ والروح.

عناية غير مسبوقة بالثقافة والفنـون.. الباحـث مراد ترغيني لـ "الشعب":

الجزائـــــر المنتصـــــرة كسبـــت معركـــة استعـــادة الوعـــي

أكد الباحث مراد ترغيني من جامعة خنشلة أن ما يحققه المسرح الجزائري اليوم يتجاوز كونه فعلا فنيا معزولا، ليصبح شاهدا على ما وصفه بـ«الجزائر المنتصرة ثقافيا"، وهي الجزائر التي تخوض معركة استعادة الوعي عبر الثقافة والفنون، لا سيما المسرح الذي ظل تاريخيا أداة فعّالة في مساءلة الواقع وصياغة المخيال الجمعي.

فاطمة الوحش

وقال ترغيني، في حديث مع "الشعب" إن المنجز المسرحي الراهن يعكس روحا جديدة في الفعل الثقافي، حيث لم يعد المسرح مجرّد واجهة احتفالية، بل بات ميدانا للتجريب، ولتفكيك الأنماط التقليدية، ولإعادة تشكيل العلاقة بين الشكل والمضمون. وأشار إلى أن عودة الاشتغال صورة جديدة عن الجزائر، صورة ثقافية متنوّرة تواكب العصر وتُعبّر عن تعددية المجتمع وهمومه وتطلعاته.

وفي جانب النص، قال ترغيني، إن ما نشهده اليوم هو عودة قوّية للنص المسرحي الجزائري كمجال للإبداع، بعد سنوات من هيمنة العرض البصري على حساب الكتابة. وأوضح أن جيلا جديدا من الكتّاب أصبح يشتغل على النص كفضاء فلسفي وجمالي، مسكون بأسئلة الهوية، الذاكرة، والتحوّلات الاجتماعية، في توازٍ مع حساسية لغوية متطوّرة.

وأشار أيضا إلى أن الورشات التكوينية، ومراكز التدريب، والدينامية التي تشهدها المؤسسات المسرحية، كلها عوامل أسهمت في إنضاج هذا المسار، وسمحت ببروز أصوات شابة واعية، قادرة على التفاعل مع التجارب العالمية دون فقدان الارتباط بالواقع الجزائري.

وأكد الباحث، أن المسرح اليوم بات أداة للتمثيل الرمزي لجزائر جديدة، تنتصر للثقافة كما تنتصر للسيادة والتنمية. وقال إن هذا الفن، بقدر ما يعكس هموم الإنسان الجزائري، يقدّم في الوقت نفسه لغة مشتركة تجمع بين المبدع والجمهور، وتُعيد الاعتبار للتفكير النقدي في زمن الهيمنة الرقمية والتفاهة المُعمّمة.

ولفت في ختام تصريحه، إلى أن التحدّي الأكبر اليوم يتمثل في بناء مؤسسات نقدية وتوثيقية ترافق هذا الحراك المسرحي، وتحميه من التشتت أو الذوبان في اللّحظة العارضة. كما شدّد على ضرورة ترسيخ التربية الفنية في المنظومة التربوية، وتفعيل التكوين الأكاديمي المسرحي، معتبرا أن الاستثمار في الإنسان هو الكفيل بتحقيق انتصار ثقافي دائم، يكون فيه المسرح واجهة حضارية حقيقية للجزائر الجديدة.

العميق على النص، وانفتاح العروض على الوسائط البصرية، وإدماج الجسد والصوت والرقمي، تُعدّ ملامح بارزة لهذه المرحلة الجديدة.

وأوضح الناقد المسرحي مراد ترغيني، أن هذا التحوّل لم يكن ممكنا لولا دعم الدولة للفعل الثقافي، وتمكين المؤسسات الجهوية من لعب أدوار ريادية. وأكد أن مدُنًا مثل مستغانم، بجاية، سطيف، ووهران، صارت مختبرات حقيقية لبلورة رؤى مسرحية بديلة، تُراكم على التجربة وتعيد تأطيرها من منظور فنّي معاصر.

ولفت المتحدّث، إلى أن هذه الحيوية الفنية لا تعكس فقط طموحات المبدعين، بل تعكس أيضا إرادة سياسية في جعل الثقافة جزءًا من المشروع الوطني المتكامل. وقال إن المسرح الجزائري، من خلال مشاركاته الإقليمية والدولية، ومن خلال تتويجاته المتكررة، قدّم

الفنان والمخرج هارون الكيلاني لـ "الشعب":

الصناعة السينماتوغرافية عرفت تحوّلات ملموسة

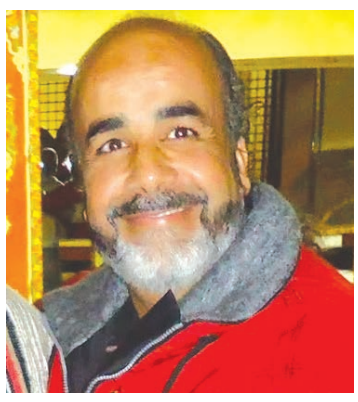

أكد الفنان والمخرج المسرحي هارون الكيلاني حرص الدولة الجزائرية على الارتقاء بقطاع الثقافة والفنون، على غرار الفن السابع الذي يشهد انتعاشاً مميزا مقارنة مع باقي الفنون الأخرى.

رابح سلطاني

وقال هارون الكيلاني في حديثه لـ«الشعب" أن السينما اليوم تعرف انتعاشا ملموسا، وذلك بسبب حرص السلطات العليا في البلاد على تطوير هذا القطاع، ووضع يدها مباشرة على الجرح الذي تسبب في تعطيل مكانة الصناعات السينمائية في الجزائر، وأضاف أن ذلك يظهر من خلال عمل القائمين على قطاع الثقافة والسينما في العديد من المناسبات على إنشاء مراكز للتدريب والتعليم، مع الحرص على إعادة بعث الأعمال السينمائية من خلال فتح ورشات تدريبية أمام هواة السينما، سمحت لهم بأن يلتقوا ويتكونوا أكثر عن طريق الاحتكاك والاستفادة من أصحاب الخبرة.

كما نوّه في ذات السياق، بالقوانين والمراسيم الجديدة، التي وفرت البيئة الملائمة للإبداع، وهيأت الميدان أمام الوكالات الإنتاجية بأن تتحرك بكل أريحية وتتخلص من تلك الجباية التي كانت تثقل كاهل المؤسسات الإنتاجية، وهو ما شجّع المؤسسات على الإنتاج السينمائي. بحسب المتحدّث. وتقديم المزيد من الأعمال الفنية التي نشاهدها في مختلف الفعاليات التي تحتضنها الجزائر في العديد من المناسبات.

وتحدّث هارون الكيلاني بالمناسبة، عن أبرز الانجازات التي تحققت في مجال السينما، قائلا: "إن السينما اليوم قد أشعلت فتيلها في الجزائر، بفضل تلك التسهيلات الممنوحة أمام المخرجين وهواة السينما، لاسيما القوانين المرتبطة بالفنان وانجاز مراكز لاستقطاب الفنانين وتأطير هواة السينما"، مضيفا أن هذه الانجازات من شأنها أن تساهم في استعادة قاعات السينما والعودة إلى وهجها، ليعود بذلك لأهل السينما تألقهم.

وأوضح الكيلاني أن السينما اليوم تحتاج إلى هذه القاعات لمسايرة النظرة الجديدة، لاسيما في قضية تسييرها وتفعيلها عبر ميكانيزمات وآليات جديدة، وكل ما يمكن أن يساعدها على مواكبة التحديات والتطورات التي يشهدها العالم اليوم، فضلا عن الاستفادة من كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، قائلا "المستقبل الكبير كله للسينما فالعالم اليوم يتحدّث عن الصورة".

كما نوّه المخرج هارون الكيلاني في ختام حديثه بالدور البارز الذي أصبح يكتسيه أيضا أبي الفنون، وما يتحقق على الركح من إنجازات بفضل الاهتمام الذي يتلقاه من الجهات الوصية والدعم المخصص له من طرف وزارة الثقافة والفنون قصد تطوير نشاطه في الجزائر والارتقاء به على غرار بقية الفنون.

استعادت دور الجامعة الريادي.. الأستاذ الدكتور أحمد شعلال يكتب لـ"الشعب"

الجزائـــر المنتصـــرة..

رهـان السيـادة المعرفيـة والتنميـة المستدامـة

- الحضارة تُشيَّـد علـى أسس علميـة راسخة والقطـاع الجامعي رافعتهـا الكبرى
- الابتكـار وريـادة الأعمـال.. ربط "المعرفة الأكاديمية" بـ"المهارات التطبيقية"
- تـوظيف أكـثر مـن 8000 دكتـور.. إنجاز تاريخي واستثمـار في الكفـاءات العلميـة

إن الجزائرَ المنتصرة على القوى الاستعمارية وكل معوّقات التحضّر ومصاعب البناء، لم تكتف بتحرير الأرض، بل مضت إلى بناء الإنسان أولا، ثم تأسيس مجتمع المعرفة عبر عدة قطاعات، أبرزها قطاع التعليم العالي، الذي شهد تحوّلات نوعية فارقة، نقلته من طور التأسيس إلى فضاءات الريادة.

الدكتور أحمد شعلال
مدير جامعة وهران2 محمد بن أحمد
رئيس الندوة الجهوية لجامعات الغرب

كانت نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ الجامعة الجزائرية، فمع انطلاق مسار الإصلاح الجامعي، الذي أرسى رؤية جديدة تُعيد للجامعة رسالتها الأصلية، لا سيما في التكوين الدقيق، والبحث المبتكر، وخدمة المجتمع بوعي حضاري وعمق استراتيجي، حيث حقّقت الجامعة الجزائرية منذ ذلك الحين نموًا مذهلًا في الكمّ والنوع، إذ بلغ اليوم عدد مؤسسات التعليم العالي **117** مؤسسة، منها **55** جامعة، و**9** مراكز جامعية، و**40** مدرسة وطنية عليا، و**13** مدرسة عليا للأساتذة، تستقبل أكثر من **1.7** مليون طالب، يُؤطرهم حوالي **66** ألف أستاذ وباحث في مختلف الرتب العلمية. وهو رقم يُترجم ديناميكية منظومة التكوين العالي واتساع قاعدة النخبة الأكاديمية.

تبنّت الجزائر نظام "ليسانس – ماستر – دكتوراه (**LMD**)"، في خطوة للاندماج في الفضاء الجامعي العالمي، ومواجهة التحديات البيداغوجية، والمعرفية، والمؤسساتية التي يفرضها العصر، كما عرفت منظومة البحث العلمي طفرة نوعية، تمثّلت في إنشاء هيئات، ومراكز ومخابر بحث وطنية، وتطوير مسار الدكتوراه، وتعزيز النشر الأكاديمي، فضلًا عن الانفتاح على قواعد البيانات العلمية العالمية.

ولقد أثمرت الإصلاحات الكبيرة والمتسارعة وبتأطير من السلطات العليا للبلاد، منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون سدّة الحكم، بروز عدد من الجامعات الجزائرية في التصنيفات الإقليمية والدولية، على غرار جامعات باب الزوار، وسطيف، وقسنطينة، وبلعباس، تلمسان، واد سوف، وبجاية. وحصول نخب من الطلبة على جوائز عالمية في المنتديات الدولية وهو ما يعكس المسار التصاعدي الذي تسلكه الجامعة الجزائرية نحو التميز والاعتراف الدولي.

اليوم.. تسعى الجزائر ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تحويل الجامعة إلى قاطرة للتنمية والتميّز بناءً على السياسة العامة للدولة الجزائرية، والتي تستند إلى مخرجات برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عبر ربط الجامعة بعالم الأعمال والمؤسسات، حيث يُعدّ من الرهانات الجوهرية التي تعوّل عليها الجزائر اليوم من أجل تحويل الجامعة من مؤسسة للتلقين، إلى فاعل اقتصادي ومعرفي حقيقي. ويقوم هذا الربط على جملة من السياسات والتوجهات التي تسعى إلى تقليص الفجوة بين "الجامعة" و«سوق العمل"، وبين "المعرفة الأكاديمية" و«المهارات التطبيقية".

إن تشجيع الابتكار وريادة الأعمال داخل المنظومة الجامعية هو أحد المداخل الأساسية لتحويل الجامعة إلى فاعل اقتصادي ومعرفي. وفي سياق الرهانات الجديدة للتنمية المستدامة واقتصاد المعرفة، لم يعد من المقبول أن يظل الطالب متلقيًا سلبيًا، بل أصبح مطلوبًا منه أن يكون مبادرًا، ومبتكرًا، ومُنتجًا للثروة.

وتنفيذا لبرنامج الحكومة الذي يندرج ضمن استراتيجية رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي أفرد عناية خاصة لقطاع التعليم العالي لاسيما مشروع رقمنة التسيير الجامعي الذي يهدف نحو إنشاء جامعة ذكية، من الجيل الرابع، تهدف إلى تحسين الحوكمة الجامعية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتسهيل الخدمات البيداغوجية والإدارية للطلبة والأساتذة على حدّ سواء. وفي ظل التوجه العالمي نحو الجامعة الذكية، أصبحت الرقمنة خيارًا استراتيجيًا لا رجعة فيها للانفتاح على الجامعات العالمية، والتوأمة العلمية، وأنموذجًا يحتذى به في القطاعات الأخرى. وتعزز ذلك وبمتابعة شخصية للسيد رئيس الجمهورية بإنشاء قطب متميز بسيدي عبد الله، يجمع بين مدارس عليا في الرياضيات والذكاء الاصطناعي والنانو-تكنولوجيا والسبيرانية.

ويتجه البحث العلمي حاليا، صوب قضايا البيئة، والطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والهوية الوطنية، إذ يُعدّ أحد الأعمدة الاستراتيجية في إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وربطه بإشكالات الواقع الوطني، مع قدرته على تقديم حلول مبتكرة لمشكلات التنمية، بدل الاكتفاء بنسخ نظريات أو محاكاة نماذج لا تعبّر عن الاحتياجات الوطنية، ما يفرض توجيه غالبية الطلبة نحو التخصصات العلمية والتكنولوجية دون إغفال للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

تتمثّل أولى هذه الآليات في إنشاء واجهات ودوائر لليقظة الاقتصادية داخل الجامعات، مهمّتها رصد التحوّلات في سوق الشغل، وتتبع حاجيات القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يسمح بتكييف البرامج التكوينية وملاءمتها مع الواقع الاقتصادي المتغيّر. وتكوين الطلبة ومرافقتهم ليصبحوا فاعلين اقتصاديين.

ثم تلتها اتفاقيات شراكة دائمة بين الجامعات ومؤسسات الدولة الداعمة لخلق المؤسسات الناشئة والمقاولات، بالإضافة لاتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية سواء في القطاعين العام أو الخاص، لتشجيع التبادل في الخبرات والمهارات، وفتح المجال أمام الطلبة لاكتساب تجارب عملية ضمن محيطهم المهني المستقبلي.

وفي هذا المَسعى الوطني، تسعى الوزارة الوصية إلى إشراك رجال الأعمال وأرباب المؤسسات في صياغة البرامج البيداغوجية، وفي عضوية المجالس العلمية والبيداغوجية، وهو ما يعزّز من واقعية التكوين الجامعي ويمنحه بعدًا تطبيقيًا مباشرًا.

إن تعميم إنشاء حاضنات أعمال جامعية (**Incu-bateurs**) يندرج ضمن سياسة تشجيع الطلبة لتحويل أفكارهم ومشاريع تخرجهم إلى مؤسسات ناشئة (**Star-tups**) وتأطيرهم قصد المساهمة في خلق مناصب شغل، وفي تنشيط النسيج الاقتصادي المحلي والوطني.

كما تم إنشاء مراكز تطوير المؤسسات الناشئة في جميع المؤسسات الجامعية مدعمة بمخابر تصنيع (**Fab Lab**)، ودور للذكاء الاصطناعي، وهي فضاءات مرافقة ودعم تقني وإداري للطلبة وأفكارهم المبتكرة، مما يتيح لهم المرور من مرحلة الفكرة إلى المشروع الفعلي، ويمنحهم بنية تحتية ومرافقة مهنية في بداياتهم الأولى.

ومن أبرز هذه المبادرات، برنامج "ابتكار" وبرنامج "إنجاز"، اللذان يهدفان إلى تكوين الطلبة في مجالات المقاولاتية والتسيير الريادي، عبر دورات تدريبية، ومسابقات، ومرافقة ميدانية لتحويل المشاريع الجامعية إلى نماذج أولية قابلة للتسويق. وقد مثّل هذان البرنامجان حاضنة أولية لثقافة "الطالب المقاول" داخل الجامعة الجزائرية. والتي تم تثمينها بتأسيس جائزة السيد رئيس الجمهورية للباحث المبتكر، تهدف إلى تحفيز الأساتذة والباحثين والطلبة، على حد سواء، كما تم رسم خطة شاملة من قبل الوزارة لتوجيه مشاريع الدكتوراه نحو قضايا استراتيجية كبرى تمسّ الأمن الغذائي والمائي، والطاقات المتجددة، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وهو ما يعكس إرادة واضحة في تحقيق توطين فعلي للبحث العلمي ضمن الأولويات الوطنية، وربطه بمقتضيات السيادة الاقتصادية والتكنولوجية.

وقد تجسّد اهتمام السّلطة بالقطاع الجامعي مؤخرًا في خطوتين بارزتين: أولاهما الزيادة المعتبرة في أجور أساتذة التعليم العالي بما ينسجم مع متطلبات العيش الكريم، وثانيهما توظيف أكثر من **8000** حامل لشهادة الدكتوراه، في إنجاز تاريخي يعكس إرادة وحرص رئيس الجمهورية للاستثمار في الكفاءات العلمية، وربط التكوين الدكتورالي بمناصب الشغل والقضاء على البطالة في أوساط النخبة.

كما تم التفكير وبعمق في حسن توزيع المؤسسات الجامعية على مختلف مناطق الوطن بحيث أصبحت موزعة توزيعا استراتيجيا يضمن توازنا جهويا واقليميا وهو توجه ينبع من إدراك سليم ووجيه لما تزخر به الجزائر من مساحة شاسعة كان لزاما أن تقحم الجامعة نفسها في إطار الخطة التنموية للرئيس، لكي تصبح الجامعة قاطرة فعلية للتنمية المحلية آخذة بعين الاعتبارات الخصوصيات المحلية.

إن الرهان الحقيقي اليوم لا يكمن فقط في تحديث الجامعة الجزائرية من حيث البنية أو العدد، بل في إعادة تعريف دورها ووظيفتها في السياق الوطني والدولي، فالمطلوب هو الانتقال من جامعة مستهلكة للمعرفة إلى جامعة منتِجة للثروة، قادرة على توليد القيمة المُضافة، وخلق الفرص، والمساهمة المباشرة في الاقتصاد الوطني.

كما تبرز الحاجة إلى بناء شبكات تعاون ثلاثية الأطراف بين الجامعة، المؤسسة، والدولة، تُحدِث تناغمًا بين السياسات العمومية، وحاجات السوق، ومخرجات التكوين. فهذه الشراكة المتكاملة وحدها الكفيلة بإحداث نقلة نوعية في وظيفة الجامعة وجعلها عنصرًا فاعلًا في التنمية.

وفي هذا الإطار، يتطلب الأمر تطوير نموذج اقتصادي جديد للجامعة، يقوم على مبدأ الشراكة والابتكار، بحيث يصبح للجامعة مصادر تمويل بديلة، ومرونة تنظيمية، وقدرة على تسويق المعرفة والخدمات، دون المساس برسالتها الأكاديمية. إنه نموذج يُخرِج الجامعة من التبعية المالية والإدارية، ويمنحها استقلالية مسؤولة في خدمة الوطن والمجتمع.

كما إن الانفتاح على الجامعات العالمية يُمكن من تطوير الأرضية المعرفية، وخلق فعل تشاركي بين الباحثين الجزائريين ونظرائهم في العالم، مما يُسفر عن ربط الجامعة الجزائرية ربطا يُمكنها من رسم استراتيجية فعالة لمواكبة التطور. ويجب أيضا التفكير بجدية في استقطاب الكفاءات العالمية، سواءً أساتذة أو باحثين لأجل تعزيز المشهد الجامعي، ومكانة الجامعة الجزائرية في التصنيف العالمي، وجودة التكوين والبحث العلمي.

ونعتقد أنه من الضروري اليوم إعادة التفكير بجدية وجرأة في حوكمة الخدمات الجامعية، وتحديثها حتى تواكب التطورات التي شهدتها الدولة الجزائرية اجتماعيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا.

أن الحضارة لا تُشيَّد إلا على أسس علمية راسخة، والقطاع الجامعي هو رافعتها الكبرى، فمن رحم الجامعة تولد الأفكار، وتتشكل الكفاءات، وتُصاغ مقومات التقدم والرقي، وتبني الجزائر الجديدة المنتصرة وفاء لتضحيات الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.

رؤية استراتيجية سطّرها بيان نوفمبر..الأستاذ الدكتور نور الدين السد يكتب لـ "الشعب":

فلسفة الاستقلال المستدام وصناعة الأمل

- **المعرفة العلمية..من تراكم نظري إلى أداة إنتاج وقوّة اقتصادية**
- **فلسفة سياسية ترى أنّ كرامة الإنسان تبدأ من حقّه في المعرفة**
- **الرّهان على البحث العلمي والابتكار لتحقيق "الجزائر الجديدة"**
- **استرجاع السّيادة الوطنية التزام يومي ببناء وطن حرّ وعادل**

خمسة يوليو (5 جويلية 1962- 2025)، الذكرى الثالثة والستون لاستقلال الجزائر واسترجاع سيادتها الوطنية، هذا اليوم التاريخي المشهود، ليس مجرد يوم انتصرت فيه الجزائر على استعمار فرنسي مكث طويلا، ودام احتلاله لوطننا المدى قرنا وربع القرن من الزمان، بل هو إعلان نهج فلسفي شامل قامت عليه ثورة التحرير الجزائرية المجيدة، ورؤية استراتيجية سطّرها بيان أول نوفمبر 1954، ترى في الإنسان غاية ووسيلة لكل القيم الإنسانية الخالدة، ولكل تنمية حقيقية، ففي تلك اللحظة التي ارتفعت فيها الرايات الوطنية معلنة يوم الحرية والاستقلال واسترجاع السيادة، في هذا اليوم التاريخي الخالد بدأت الجزائر تؤسّس مشروعها الوجودي الذي يتجاوز تحرير الأرض إلى تحرير العقول والطاقات، ولعل قطاع التربية والتعليم، منذ ذلك اليوم، كان المعبر الأصدق عن هذه الفلسفة؛ لأنه هو الذي يصنع الإنسان الجزائري المستقل في فكره، المبدع في علمه، المتمسك بهويته، والمنفتح على العالم.

بقلم: أ. د. نور الدين السد

وإذا كان التعليم في بدايات الاستقلال ضرورة لمحاربة الجهل الذي تركه الاستعمار، فقد صار اليوم فلسفة وجودية للدولة الجزائرية، واستراتيجية أمن قومي، ومشروع حضاري عميق، ذلك أن المعرفة لم تعد ترفا، بل أداة للبقاء في عالم تزداد فيه التحديات الاقتصادية والعلمية والثقافية، وتتظافر فيه موازين القوة من مناجم البترول والحديد، إلى مناجم الفكر المبدع، والعقل المبتكر.

لقد حقّقت الجزائر في مجال التربية والتعليم إنجازات نوعية لا يمكن اختزالها في أرقام المؤسّسات أو نسب التمدرس، رغم أهمية هذه المؤشرات، إنّ أعظم ما حققته الجزائر، هو نقل التعليم من مجرد عملية تلقين، إلى مشروع اجتماعي يرمي إلى بناء مجتمع متوازن، قادر على إنتاج ذاته بنفسه، وهذا إنجاز فلسفي قبل أن يكون تربويا أو إحصائيا.

ففي الطور الابتدائي، كان الرهان الأول هو أن لا يُحرم أي طفل جزائري من مقعد دراسي، ولهذا أصبحت المدرسة الجزائرية حاضرة حتى في أقاصي الصحراء وفي أعالي الجبال، في المناطق التي كانت تسمّى "مناطق الظل"، والتي حظيت في عهد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بعناية استثنائية، ليس فقط في البنى التحتية، بل في الفلسفة العميقة التي ترى أن كرامة المواطن تبدأ من حقه في التعليم اللائق، وفي العيش الكريم مهما كان موقعه الجغرافي، وقد تجلّت هذه الإرادة السياسية في بناء مؤسسات التربية والتعليم، وتوفير النقل المدرسي، والوجبات الغذائية، والكتب المدرسية المجانية، لتصبح المدرسة ليس فقط مكان تعلم، بل فضاء عدالة اجتماعية ومساواة وطنية.

في التعليم المتوسط والثانوي، انتقلت الجزائر من مجرد تأمين المقاعد الدراسية، إلى تطوير المناهج لتكون أكثر انسجاما مع الواقع الوطني والآفاق العالمية، لقد صار من غير المقبول أن يُلقَّن التلاميذ معرفة لا علاقة لها بسوق العمل أو بحاجات المجتمع أو بمتطلبات العصر الرقمي، ولهذا شهدت المناهج تعديلات متتالية، رغم ما رافقها أحيانا من جدل، لأنّ الجزائر تبحث عن التوازن الدقيق بين هوية الأمة، وحاجات التطور التكنولوجي والاقتصادي.

أمّا في التعليم العالي، فقد تحقّقت ثورة حقيقية، فمن جامعة واحدة غداة الاستقلال، صارت الجزائر تملك اليوم منظومة جامعية هائلة تضم عشرات الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس العليا، تنتشر في كل الولايات، لتؤكّد أن العلم لا يُركّز في العاصمة وحدها، بل هو حق لجميع أبناء الوطن، ولا يمكن الحديث عن هذه الإنجازات دون الإشادة بالرؤية الجديدة التي حملها السيد الرئيس عبد المجيد تبون، الذي يراهن على البحث العلمي والابتكار باعتبارهما الطريق الوحيد لتحقيق "الجزائر الجديدة"، ويضع الجامعات في قلب مشروع اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة.

لقد صار التعليم العالي في الجزائر اليوم ليس فقط فضاء لتلقين المعارف، بل مختبرا للابتكار، وشريكا في تطوير الاقتصاد الوطني، ومع ذلك تعترف الدولة الجزائرية أن هذا القطاع يواجه تحديات حقيقية، أبرزها ضرورة ربط البحث العلمي بسوق العمل، وتحويل الجامعات إلى حواضن للابتكار، وتقليل الفجوة بين التكوين الجامعي وحاجات الاقتصاد الرقمي، وهذا هو رهان الجزائر القادم؛ أن تتحوّل المعرفة من تراكم نظري، إلى أداة إنتاج وقوة اقتصادية.

التكوين المهني والتقني في الجزائر هو الآخر يعيش تحولات عميقة، إذ انتقل من تصور قديم يرى فيه "مسارا لمن لم ينجح في الدراسة"، إلى فلسفة ترى فيه طريقا محترما لإنتاج الكفاءات، وخزانا أساسيا لسوق العمل، وقد سعت الدولة إلى تطوير هذا المسار بإنشاء مؤسسات تكوين حديثة، واعتماد تخصصات جديدة ترتبط مباشرة بالاقتصاد الأخضر، والطاقات المتجددة، والصناعات الذكية، وهو توجه استراتيجي يعبر عن فهم عميق لدى صانع القرار الجزائري لطبيعة التحولات العالمية.

إنّ فلسفة التربية والتعليم والتكوين في الجزائر اليوم تقوم على إدراك حقيقة أساسية؛ أن الاستقلال الحقيقي لا يُقاس فقط بامتلاك القرار السياسي أو الموارد الطبيعية، بل بامتلاك الإنسان العارف، المتعلم، الحرّ في تفكيره، المؤمن بقدراته، ولهذا صار التعليم في الجزائر مشروع سيادة وطنية، وحصن أمان اجتماعي، وشرطا ضروريا لأي مشروع اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي أو سياسي.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن أحد أعظم إنجازات السيد الرئيس عبد المجيد تبون، ليس فقط اهتمامه بتوسيع قاعدة التعليم، بل ربطه التعليم بفلسفة العدل الاجتماعي والكرامة الوطنية، إذ لم يكتف الرجل بتطوير المدارس والجامعات في المدن الكبرى، بل جعل من ترقية مناطق الظل شعارا عمليا، ترجمه في مشاريع ملموسة؛ بناء مدارس جديدة، مد شبكات الأنترنت، تطوير النقل المدرسي، وتحسين حياة المواطن في القرى والهضاب والجبال والصحراء، وهذه ليست فقط مشاريع عمرانية أو تربوية، بل هي فلسفة سياسية ترى أن كرامة الإنسان تبدأ من حقه في المعرفة، والعيش الكريم.

ومن الناحية الفلسفية، يكتسب التعليم في الجزائر بعدا استراتيجيا عميقا، ذلك أن الجزائر تدرك أن العالم صار ساحة صراع معرفي قبل أن يكون صراعا اقتصاديا أو عسكريا، وأن الأمم التي تملك المعرفة والابتكار هي التي تفرض شروطها، ولهذا فإن إصلاح التعليم لم يعد خيارا سياسيا، بل ضرورة وجودية، لأن البديل عن التعليم الجيد؛ سيكون هو التخلف، والبطالة، والتطرف، وكلها أخطار تهدد أي مشروع وطني.

التحديات ما زالت كبيرة، فمن جودة التعليم، إلى رقمنة المنظومة التربوية، إلى تحسين تكوين الأساتذة، إلى ربط الجامعة بالصناعة، إلى تدريس اللغات الأجنبية دون المساس بالهوية الوطنية، لكن الجزائر اليوم تدخل هذه المعركة بروح جديدة، بروح ترى في التحديات فرصا، وفي الصعوبات محفزات، وقد عبّر السيد الرئيس عبد المجيد تبون أكثر من مرة عن هذه الروح، حين أكد أن الجزائر لن تكون إلا قوية بأبنائها، وأن مشروع الجزائر الجديدة لا يمكن أن يتحقق إلا بمدرسة وجامعة قوية، عادلة، مواكبة للعصر، قادرة على حماية الهوية الوطنية، وفي الوقت نفسه قادرة على الإبداع والانفتاح.

إنّ الأمل كبير، لأن الجزائر ليست بلدا عاديا، إنها أمة دفعت ثمنا غاليا مقابل استقلالها، وتملك من الرصيد الحضاري والطاقات البشرية ما يجعلها قادرة على كسب معركة التعليم والبحث العلمي، والأمل اليوم يتجلى في كل طفل يجلس في قسم دراسي نظيف في أعالي الأوراس أو أعماق الصحراء، وفي كل باحث جزائري يعمل في مخبر علمي ليصنع دواء جديدا أو تكنولوجيا جديدة، وفي كل معلم يقف شامخا ليزرع حرفا، وينير معرفة في عقول أبنائنا.

وهكذا يبقى التعليم في الجزائر أكثر من قطاع وزاري، إنه مشروع وطني جامع، وأفق فلسفي مفتوح، ورهان الجزائر لكي تظل مستقلة، قوية، سيدة قرارها، معتزة بهويتها، منفتحة على العالم.

وفي عيد الاستقلال، يصبح الاحتفاء الحقيقي باسترجاع السيادة الوطنية، هو الاحتفاء بكل مكتسب تعليمي، وكل فكرة مبتكرة، وكل طفل يذهب إلى مدرسته رافعا رأسه، مؤمنا بأن الجزائر قادرة على صناعة مستقبلها بنفسها.

إنّ ذكرى استقلال الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية ليس ذكرى عابرة، بل التزام يومي بصناعة وطن متعلّم، حرّ، عادل، ولهذا سيظل التعليم في الجزائر الطريق المثالي والسبيل الأنجع إلى الحرية الدائمة، وإلى صنع المستقبل، وبناء وطن يليق بشهدائه، ويفتخر به أبناؤه في كل العصور.

الفرنسيّــون احتفلــوا بمائويــة الاحتــلال وظنّــوا أنّ أرض الأحــرار سلّمــت لهــم

الجزائريّون تواصوا بالصّبر وانتزعوا الاستقلال عنوة من براثن الاستعمار

مع مطلع القرن العشرين وخفوت صوت المقاومة الشعبية المسلحة التي خاضها الشعب الجزائري ضد الغزاة الفرنسيين، وإحكام سيطرتهم التامة على كامل التراب الوطني ومقدّرات الأمة، وما أعقبها من إصدار لقوانين جائرة في حق الشعب؛ على غرار: قانون المحاكم الرّادعة سنة 1902، وتفعيل قانون الأهالي الذي تم إصداره سنة 1871، والذي يَعتَبر الجزائريين في المرتبة الدنيا، والقرار الذي ينص على عدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتتح مدرسة لتعليم العربية سنة 1904، وقانون فصل الدين عن الدولة في 1905، وقانون التجنيد الإجباري سنة 1912 في حق الشبان الجزائريين..وكذا الدفع عُنوة بالآلاف للمشاركة في الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918)، وعودة الآلاف منهم في توابيت جرّاء حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، يُضاف إليها كل أشكال القهر والظلم والتهجير والنفي، وعمليات التفقير والتجهيل والتنصير ومحاربة الدين الإسلامي واللغة العربية والمحاكم الشرعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والمساجد والزوايا ومصادرة الأراضي والأملاك والأوقاف الإسلامية..مع إطلاق العنان للمستوطنين (الكولون) الذين أحكموا قبضتهم على مفاصل الإدارة والاقتصاد والمال، وأوغلوا في تغريم الشعب وفرض الضرائب على كاهله..

أ. فوزي مصمودي
باحث في التاريخ
مدير المجاهدين لولاية الوادي

لم يكتف الفرنسيّون بكل هذه الجرائم ضد الإنسانية والأعمال الزجرية العقابية الجماعية، والتفنّ في ممارسة كل أصناف الظلم الاستعماري والتمييز العنصري والأعمال الإرهابية..بل عمدوا إلى الاستعداد الفعلي لإحياء الذكرى المائوية الأولى لاحتلالهم الجزائر (1830 ـ 1930)، حيث شرعوا في ذلك منذ نهاية عشرينيات القرن الماضي، وتحديدا سنة 1927؛ ذكرى حادثة المروحة وحصار الجزائر خلال سنة 1827. وقد بدأت هذه الاحتفالات بصفة رسمية وفعلية في جانفي 1930، واختتمت في 05 جويلية 1930؛ ذكرى نكبة بداية الاحتلال الفرنسي الرسمي للجزائر.

توزّع برنامج هذه الذكرى المُخزية على تنظيم مؤتمرات وملتقيات ومعارض للصور وعرض للأفلام، وتنظيم الاستعراضات والمهرجانات الضخمة الرياضية والفنية والعسكرية في كامل العمالات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران)، إلى جانب طباعة سلسلة من الكتب والمطبوعات والمجلات والملصقات.. والملاحظ أن إدارة الاحتلال قد أشرَكَتْ كل فعاليات المجتمع الفرنسي بالجزائر (الجيش، رجال الأمن، الأطباء، الفنّانين، الرياضيين، المثقفين، المؤرخين، المعلمين، الإداريين، الصحفيين، رجال الدين..).

وحسب ما أكّدته الأستاذة خديجة بقطاش في دراسة لها فقد "سخّرت الخزينة الفرنسية مبلغ 130 مليون فرنك، وافق عليه البرلمان الفرنسي، وتمت دعوة 80 ألف زائر من بينهم حوالي 306 برلماني من فرنسا، ونُشر حوالي 14 ألف مقالة في مختلف الصحف بالجزائر وفرنسا، ومن الصحف الباريسية التي ساهمت بمقالاتها صحف: لوماتان، لوفيغارو، والباريسي الصغير، ونُشر حوالي 120 ألف كُتيب وكراسة وُزعت على مختلف المكتبات والمؤسسات التربوية".

وقد بدأت الاحتفالات بإقامة تمثال للجنرال دو لامورسيير بقسنطينة، الذي سَلّم إليه الأمير عبد القادر سيفه سنة 1847، إلى جانب تكريم مجرمي الحرب الفرنسيين ـ الذين قمعوا المقاومات الشعبية بوحشية، وأبادوا قبائل بأكملها ـ وإطلاق أسمائهم على مؤسسات وساحات عامة وشوارع عبر الوطن. وقد عملت جزائر الاستقلال بعد ذلك على إزالة هذه الأنجاس من التماثيل والأسماء الإجرامية.

استعراضات عسكرية لجيش الغزاة

وإضفاءً للطّابع الرّسمي للاحتفالات، فقد قام رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك غاستون دومرغ بزيارة إلى الجزائر في ماي 1930، ومما زاد في حنق الجزائريين وأثار مشاعرهم خلال هذه الاحتفالات، الاستعراض العسكري الضخم الذي جَرَى في سيدي فرج، وتحديدا يوم 14 جوان 1930 بحضور الوالي العام للجزائر، باعتبار أن كُلا من المكان والتاريخ يحملان ذكرى أليمة في نفوس شعبنا، يوم دَنّس الغزاة الفرنسيون أرضنا ولأول مرة.

وممّا يؤسف عليه أن مجموعة من بني جِلْدَتِنَا قد حضروا هذه الاحتفالات المُقرفة وشاركوا في فعالياتها!! بل أن منهم من ألقى خُطَبًا بالمناسبة! لا سيما من بعض الرسميين والإداريين الذين خافوا من زوال نعمتهم وذهاب مناصبهم!!

إلى جانب الاستعراض العسكري الضخم الذي نُظم بشوارع مدينة الجزائر وبعض المدن الكبرى في 05 جويلية 1930، وقد صرّح الحاكم العام للجزائر آنذاك قائلا: "في هذا المكان حيث كانت اللصوصية تضرب أطنابها..وحيث كانت أوروبا تخضع لفظاعة القرصنة، نستقبلكم وقد ساد الأمن وعاد الرخاء"، ويقصد بـ (اللصوصية والقرصنة) نشاط (الجهاد البحري) الذي كان يقوم به الأسطول الجزائري ضد التحرشات الأوروبية وحملات القرصنة التي كانوا يستهدفون بها سواحلنا، وكذا خضوع هؤلاء الأوربيين ـ بما فيهم الفرنسيين ـ إلى دفع الأتاوات والضرائب لحكومة الجزائر مقابل حماية سفنهم.

بهتان استعماري

من أبرز الملتقيات التاريخية الفرنسية التي انعقدت بالمناسبة من أجل التأكيد على (فرنسية الجزائر) وتكريس النظرة الاستيطانية، المؤتمر الثاني للعلوم التاريخية الذي نُظّم من 14 إلى 16 أفريل 1930، بإشراف الحكومة العامة بالجزائر، وقد ترأسه المؤرخ كوفيل رئيس الجمعية الفرنسية للعلوم التاريخية، وفي كلمة افتتاح المؤتمر ـ الذي حضره الحاكم العام للجزائر بيير فايولي ـ قال رئيس الجمعية المذكورة: "إن انعقاد المؤتمر لا يعني فقط الاحتفال بحادث عسكري مجيد ويعني نجاح الحملة العسكرية على الجزائر، ولكن أيضا الاعتراف بما قامت به فرنسا في هذا البلد منذ مئة سنة". وقد حاولوا بأبحاثهم ودراساتهم ومداخلاتهم تكريس النظرة الكولونيالية بأن الجزائر ذات امتداد تاريخي أوربي، ولا علاقة لها بالامتداد الإسلامي أو العربي، ولا حتى الأمازيغي أو الإفريقي.

وقد خَلَصُوا في مؤتمرهم هَذَا وغيره من المؤتمرات والملتقيات التي عقُدت بالمناسبة بالجزائر وفرنسا، إلى ضرورة تكريس نظرية (الجزائر فرنسية)، والتوصية العملية بتوسيع مظاهر الاستيطان وتشجيع الهجرة من فرنسا وعموم أوربا، وتحقيق مبدأ (إسكان أوروبي ضخم).

وأكّدُوا على أن سبب تأخر الجزائريين هو الإسلام وتمسكهم باللغة العربية، كما وضعوا دُوَلنا المتعاقبة (الرستمية والحماية والزيانية.. وكذا الموحدية..) ضمن القرون الغامضة، كما ألحت أبحاثهم على ضرورة القضاء على مقوّمات الشعب الجزائري، ممجّدين في هذا الإطار الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بالجزائر..رغم أنها كانت موجهة أساسا لفائدة المستوطنين ورفاهية أبنائهم.

كما خلصوا في هذا المؤتمر الضخم ـ الذي حضره نخبة من المؤرخين والمستشرقين الفرنسيين ـ إلى محاولة تكريس أفضلية الإنسان الفرنسي على الجزائري في مجال الحضارة والمَدَنِيَّة، وأن الفرنسيين جاؤوا من أجل تمدين هذا الشعب وتثقيفه وتعليمه!! ومن ذلك المؤرخ الفرنسي فكتور بيكي الذي حضر المؤتمر، وأشاد في كتابه (الجزائر الفرنسية..قرن من الاستعمار 1830 ـ 1930) بالسفاحين: الجنرال بيجو والجنرال راندو، وطالب بإقامة نُصب تذكارية لهم! ولتوثيق أعمال الملتقى فقد طُبعت أشغاله وأضحت تُعرف بـ (مجموعة المائة سنة).

الكنيسة بدورها كانت حاضرة بقوة في هذه الاحتفالية المائوية، وقد ذكرت الأستاذة خديجة بقطاش في دراستها المشار إليها آنفا أنه بمناسبة هذه المائوية قال أسقف الجزائر: "مع مرور الزمان تحصل لنا سعادة تمديننا للأهالي بتنصيرهم مسيحيين"، مستذكرين (مآثر!!) كبيرهم الكاردينال لا فيجري ودوره "المتميز" في عملية نشر المسيحية بالجزائر وشمال إفريقيا.

موقف الشّعب الجزائري من الاحتفالية المائوية

كان الشعب الجزائري حينذاك يعيش حياة الضّنك والقهر والظلم والفقر المدقع، باحثا عن قُوت يومه ليسدّ رمقه، ولاهِثا عن لباس يَقِيه الحرّ والقَرّ، ورغم ذلك فقد استهجن هذه الاحتفالات واعتبرها بمثابة استفزاز صارخ ومتعمّد لمشاعره وجرح لكرامته وإثارة لعواطفه، وطعنا في تاريخهُ وقِيمِه وتعدٍّ على ثوابته؛ من دين ولغة وتاريخ وحضارة. وبالمحصلة اعتبرها (مهزلة)، خاصة أن إدارة الاحتلال حاولت تلميع صورتها وصورة مجرمي الحرب من الفرنسيين الذين أوغلوا في الإبادة الجماعية واقتراف الجرائم ضد الإنسانية في حق شعبنا الأعزل طيلة (100 سنة).

وكردّ فعل على هذه المهزلة المائوية ـ التي شَارَكَتْ في فصولها كل مكوّنات المستوطنين الفرنسيين ـ عمد غالبية الشعب الجزائري في أثناء تلك الاحتفالات إلى عدم حضورها والمشاركة فيها، ومقاطعة السلع الفرنسية، واعتبروا هذا الإجراء بمثابة (جهاد ضد المحتلين)، كما خَلَقت لديهم شعورا بالوطنية، وزادت في نشر الوعي القومي في نفوسهم ورفعت من مستوى ارتباطهم بوطنهم والدفاع عنه، وبضرورة التصدي لعنجهية الاحتلال وإدارته البغيضة، وأنه لا بد لليل الاستعمار أن يَنْجَلِي.

كمَا انْسحب الكثير منهم من المنظمات الاجتماعية والجمعيات الرياضية والكشافة الفرنسية، وشرعوا في تأسيس كيانات وجمعيات خاصةٍ بهم، وبعث كشافة إسلامية جزائرية خالصة، وبدأوا فعلا "ينافسون الرياضيين الفرنسيين في الملاعب بتجمعاتهم الخاصة".

ردّ فعل الصّحافة الجزائرية والحركة الوطنية والإصلاحية

قُبيل الاحتفالات بأشهر معدودات قامت إدارة الاحتلال بحلّ حزب نجم شمال إفريقيا خلال سنة 1929، الذي كان يعبّر عن آلام وآمال الشعب الجزائري، والذي عُرف عنه مُهَاجمة دعاة الإدماج والموالين للاحتلال ومحاربته المنسلخين عن الأمة، مطالبا دائما باستقلال إفريقيا الشمالية، أما موقفه من هذه الاحتفالات فقد دعا الجزائريين أن يكونوا يَدًا واحدة في وجه الغطرسة الفرنسية، والمطالبة بحقوقهم وبضرورة تنظيم حركة واسعة ضد الإمبريالية. بموازاة ذلك أرسل بمذكرة مطولة إلى عصبة الأمم المتحدة التي كانت مجتمعة بمدينة جنيف بسويسرا، يحتج فيها على الحالة النفسية التي يعيش فيها الشعب الجزائري بعد قرن من الاحتلال، وعلى سكوت هذه المنظمة العالمية على عدم تطبيق تقرير المصير، وهو المبدأ الأساسي الذي تأسست من أجله.

وفي ذات السنة أنشأ النجم ـ رغم حلّه سنة 1929 ـ جريدة (الأمة) التي صدر عددها الأول في أكتوبر 1930 وكانت تصدر باللغة الفرنسية، ورغم مصادرة الكثير من أعدادها وملاحقة المشرفين عليها، إلا أنها استطاعت أن تصمد إلى غاية عام 1939، وأن تكون فعلا لسان حال الشعب الجزائري المغلوب على أمره آنذاك ولو إلى حين.

من جهتها، واكبت الصحافة الوطنية التي كانت تصدر في تلك الحقبة هذه الاحتفالات، مستهجنة لها واصفة إياها بكل النعوت، على غرار جريدة (المغرب) لرائد الصحافة الوطنية الشيخ أبي اليقظان، وقد ردّدت في أحد مقالاتها أن الفرنسيين لن يحتفلوا مستقبلا بِثَانِي مئوية لهم بالجزائر، وفعلا ذلك ما كان. كَما تطرّقت جريدة (النجاح) للشيخ عبد الحفيظ بن الهاشمي الطولقي في بعض أعدادها إلى حملة مقاطعة البضائع الفرنسية، رغم قُرب هذه الجريدة من الإدارة الفرنسية.

بدورها الحركة الإصلاحية، وانطلاقا من لقاء الروّاد عام 1928، الذي تطرق إليه الشيخ محمد خير الدين في الجزء الأول من مذكراته، فقد ردّت على هذه الاحتفالات بتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي هُيِّئ لها أثناء الاحتفالات لترى النور بصفة رسمية في 05 ماي 1931، أي بعد أقل من سنة واحدة على تنظيم هذه المهزلة التي اختتمت في 05 جويلية 1930.

وقد كان لهذه الجمعية الرائدة الدور الأبرز في إعادة الاعتبار للشخصية الوطنية وإحياء الدين الإسلامي واللغة العربية والتصدّي للمنَصّرينَ والمتجنّسين بالجنسية الفرنسية ودعاة الإدماج، ورفعت شعار: (الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا)، وهذا بتأطير وإشراف ثلة من العلماء والأدباء والشعراء؛ كان على رأسهم العلاّمة عبد الحميد بن باديس، ومَلِكُ البَيَان العربي الشيخ محمد البشير الإبراهيمي..وغيرهما.

وضمن هذا الإطار صدرت في تلك الفترة كتب تمجّد الجزائر وتاريخها وذاكرتها الوطنية، مكرّسة استقلاليتها عن فرنسا الصليبية، ومن ذلك كتاب (تاريخ الجزائر في القديم والحديث) للعلامة الشيخ مبارك الميلي، الذي صدر الجزء الأول منه عام 1929، والجزء الثاني عام 1932، و(كتاب الجزائر) للأستاذ أحمد توفيق المدني عام 1931..وغيرها.

وقد كان لهذه الجمعية الرائدة الدور الأبرز في إعادة الاعتبار للشخصية الوطنية، وإحياء الدين الإسلامي واللغة العربية والتصدّي للمنَصّرينَ والمتجنّسين بالجنسية الفرنسية ودعاة الإدماج، ورفعت شعار: "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا"، وهذا بتأطير وإشراف ثلة من العلماء والأدباء والشعراء؛ كان على رأسهم العلاّمة عبد الحميد بن باديس، ومَلِكُ البَيَان العربي الشيخ محمد البشير الإبراهيمي..وغيرهما.

الجَزائِرُ الجَديدَةُ المُنتَصِرَةُ.. وها هِيَ اليَقِظَةُ..

نَصحُو بِالسِّيادَة ونَسمُو بِالرِّيادَة..

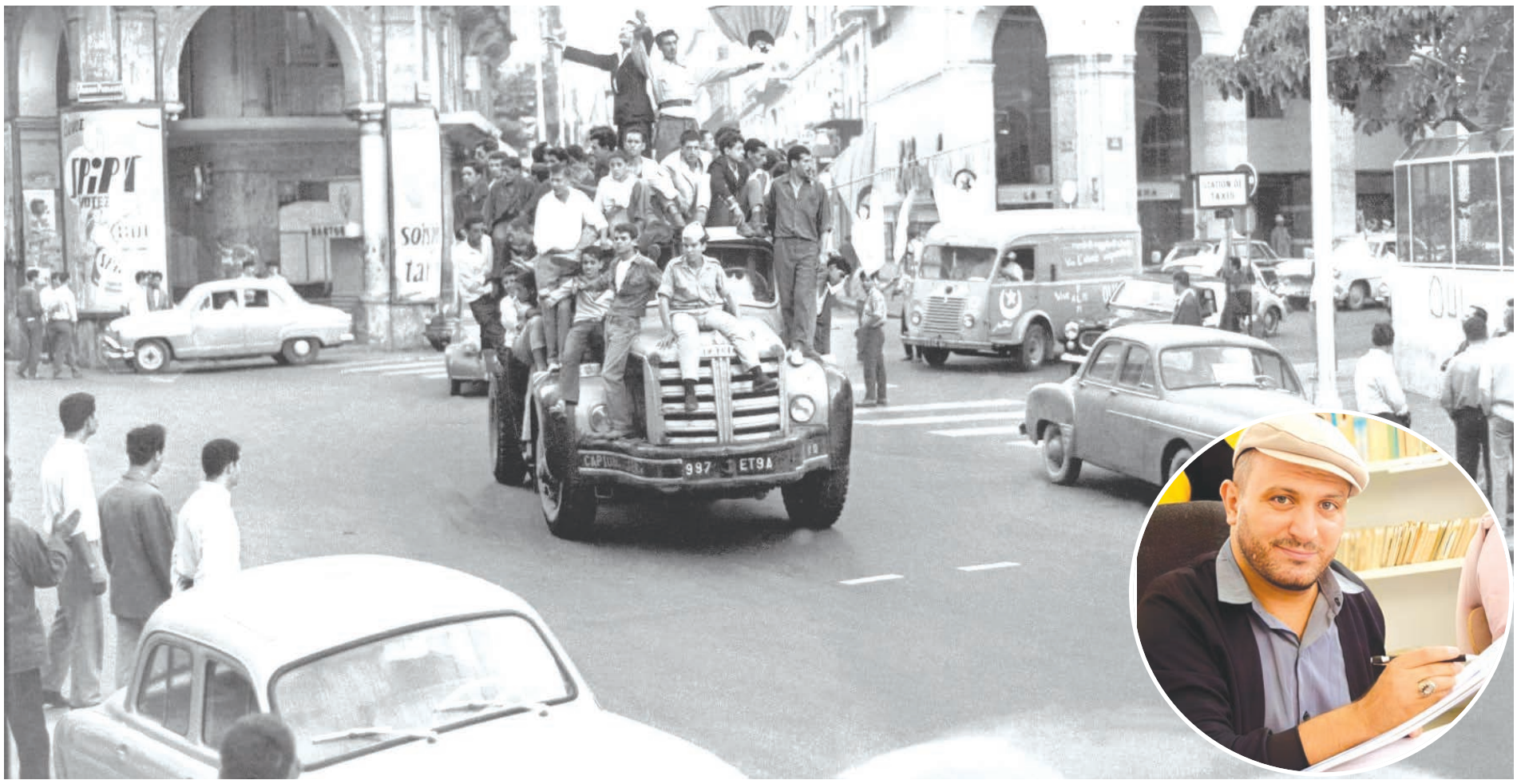

لِكُلّ أُمّةٍ في التّاريخ لَحظاتٌ يُغاثُ فيها المَجدُ المُحتَضَر، وتُسقَى فيها جذورُ الهُوِيّة العطشى بدِماءِ الأبطالِ وصَفوِ النّيّات. والجزائر - وهي في مَحفِلِ الذّكرى الثّالثة والسّتّين لاستقلالِها- لا تَسترجِعُ التّاريخَ لِلتّفاخرِ السّاذَج، بل لتفحَصَ به الرّاهنَ، وتَستنطِقَ المُستقبَلَ، وتَستجليَ مكانَتَها بينَ الأُمَم؛ فما كانَ الاستقلالُ يومًا نهايةَ المسير، بل شُروعًا في جِهادٍ آخر: جِهادِ السّيادةِ، وجِهادِ البِناءِ، وجِهادِ التّموقُعِ في العالَمِ المتحوّل، بلا خُنوعٍ ولا تَبَعيّة.

بقَلَم: عَمّار قواسمية

وفي هذا العَصر الذي اشتدَّت فيه سُعارُ المحاور، وغَلت فيهِ سِلعُ التَّطبيعِ والرُّكوعِ، ها هي الجزائرُ تُجَدِّدُ العَهدَ معَ شَعبِها وثَوابِتِها، وتُعِيدُ نَفسَها إلى المَوقِعِ الّذي استَحقَّتهُ بالتّاريخِ، ورَسَمَتهُ بالدَّمِ، وسَتُثَبِّتُهُ بالاجتهادِ والوَعيِ ورَصانةِ القَرار.

كانَ الاستعمارُ الفرنسيُّ – في سَكرتهِ الاستعلائيّةِ – لا يَكتَفِي بقَهرِ الأرضِ ونهبِ الخَيراتِ، بل رامَ صَهرَ الإنسانِ الجزائريِّ في بوتقةِ "الفرنَسَةِ" ومسخِ الهُوِيَّة؛ فما رَضِيَ أن يَكونَ مُستعمِرًا، بل أرادَ أن يَكونَ "أبًا شَرعيًّا" لِوَطَنٍ لَم يُنجبه، ووصيًّا ثقافيًّا على أمّةٍ عَلَّمَت الثّقافةَ قبلَ أن تُدوَّن!

قالوا: "الجزائرُ فرنسيّةٌ"، لا لِقلّةِ حُجّتِهم، بل لِغِرَازةِ الاستيطانِ، ورغبةِ الإبادةِ الحضاريّة، وكِبْرِ الحَملَةِ التَّبشيريّة. ظَنّوا أنَّ الشَّهاداتِ تَنسَخُ الشَّهادة، وأنَّ اللُّغةَ تُسقِطُ الأرض، وأنَّ الرّايَةَ تُزهِقُ الرّوح. لكنَّ شَعبًا عَصِيًّا على الذَّوَبانِ، صامدًا في الجُذورِ، مُمتَنِعًا على الخدعةِ، لن تُغويه الحِيلُ الإداريّة، ولا تُرهِبُهُ فَرَماناتُ باريسَ ولا جِبالُ المَكرِ الدبلوماسيّ..!

هذا الشّعب – وقد خُيِّلَ لهم أنَّه ذابَ – كانَ كالصَّخرِ: صامتًا ظاهرًا، صاخبًا باطنًا، يُضمِرُ الهُوِيّةَ كما يُضمِرُ الصُّوفيُّ سِرَّه، ويَغرِسُها في الأبناءِ كما تُغرَسُ البذورُ في الظِّلال، حتى إذا ما آنَ أوانُ الجهر، أزهرت تلك الجذورُ بَنادقَ، وتفتَّحتْ ألسِنَةٌ بالجزائريّةِ قبلَ النُّطقِ بالألفاظ.

لم تَستطِع الفَرنَسَةُ أن تَنزعَ من الفلّاحِ "يا بن عَمّي"، ولا من الأمِّ "آمين"، ولا من الجدّةِ "تربح يا وْليدي". وكم من طفلٍ في مدرسةِ المُستَعمِرِ تَلقّى الحروفَ اللاتينيّةَ على كُرهٍ، ثم عادَ فَفَكَّها بِلُغَةِ أُمِّه..! لقد كانَ هذا الشّعبُ جزائريًّا حتّى النُّخاع، ومِن نُخاعِه نزفَ دمَ الاستقلالِ، لا مِن أوراقِ مكاتبِ السّيادةِ المُصطنَعة.

وما إن ارتفعَ لواءُ الحُرّيّةِ، حتّى بانَ مَعدنُ الشَّعبِ، لا بوصفه جماهيرَ هائجةً، بل بصِفَتِه أمّةً واعيةً تلتفُّ على وحدتِها كما يَلتفُّ النّصلُ على غِمدِه. إنَّهُ شَعبٌ تَمسَّكَ بالوطنِ لا لأنه قطعةُ أرضٍ، بل لأنه قطعةٌ من العَقيدةِ، والتفَّ حولَ مؤسّساتِهِ لا تزلُّفًا ولا خَوفًا، بل إدراكًا أنَّ الدَّولةَ إن سَقَطت سَقَطَت السَّقيفةُ على رؤوسِ الجميع.

لم يُغرِه بَريقُ الأبواقِ الّتي تَنفخُ في ناي الفُرقة، ولا أصغى لِحَمَلَةِ الخرابِ الّذينَ يُزيّنونَ لهُ "رَبيعًا" في عزِّ الشّتاء، ويَرشُونَهُ بفُتاتِ الشّكوك. لقد أدركَ – بالفِطرةِ قَبلَ الدُّستورِ – أنَّ الخِلافَ إذا ضاعَ فيه الوطنُ، صارَ كُفرًا بالنِّعمةِ، ومَقتًا لِلدِّماءِ الّتي سالت كي يُرَفرِفَ عَلَمٌ واحِدٌ فوقَ الجميع.

وقد تفطَّنَ الشّعبُ – وهو أعرَقُ في الألم من أن يُخدَعَ بالعناوينِ الرّنانة – أنَّ الفتنةَ تُولَدُ من ضِغثِ الحِرص، وتَشتعلُ من زَمادِ الغَفلة، وتُسَوَّقُ بألفِ لِسانٍ من خارجِ الوطنِ وداخلِه. فمَن ذاقَ وَيلاتِ الحُروبِ، لا يُناوِلُ أصابعَهُ لِلجَمرِ مَرَّتَين، ومَن قَدَّمَ فلذاتِ الأكبادِ للوطنِ، لا يُسَلِّمُهُ لمن يُتاجرُ بالشِّعاراتِ ويُمارِسُ التّهجيرَ من وراءِ حِجاب. لقد سقطتِ الأقنعةُ، وسقطَ معها المشروعُ الّذي أرادَ أن يُحَوِّلَ الحُرّيّةَ إلى فوضى، والوَطنَ إلى ساحَةِ تصفيةِ حساباتٍ دوليّة. ولَم يَهتزَّ الجبالُ بينَ الشّعبِ والحُكومةِ؛ لأنَّ في القلوبِ رُكامًا من الذّكرى، وفي العيونِ بَقايا من الدّمعِ القديم، تكفي لِفَهمِ أنَّ خرابَ الأوطانِ يبدأُ دائمًا من تَحتِ الشّعاراتِ البَرّاقَة والعِبارات الزّقراقة..!

ثُمَّ "الجبهَةُ الدّاخليّة" وما أدراك ما الجبهة الداخلية..! فإنَّها إن لم تُحصَّن بالثّقةِ والوعي، صارت ثَغرةً تَنفُذُ منها سِهامُ الحَربِ النّاعِمَةِ، الّتي لا تُدَوِّي كما تَفعلُ القنابل، بل تَهمِسُ كالمَوعِظةِ، وتَنقُبُ في القُلوبِ نَقبَ السُّوسِ في الخَشب. وَليسَ كُلُّ ما يُبَثُّ تثقيفًا، ولا كُلُّ ما يُنشَرُ تَنويرًا؛ فمِنَ الإشاعاتِ ما يُلفُّ بثوبِ الحِرصِ، ومِنَ السُّمومِ ما يُقدَّمُ في كُؤوسِ الحِوار. والجزائرُ – وقد أفاقَت من الفِتَنِ – عَلِمَت أنَّ تَماسُكَ الجَبهةِ الدّاخليَّةِ، من وَحدةِ الرّمزِ، وقوّةِ الخطابِ، واستقامةِ المؤسساتِ، هو السِّلاحُ الّذي لا يَصدأُ، والحِصنُ الّذي لا يُخترَق. والوَطنُ لا يُباعُ مرّةً واحدة، وإنّما يُستنزَفُ كلَّما صَمَتَ العقل، وانشَغَلَ الجُمهورُ بالضَّجيجِ عَن المَصير.

وإذا كانَتِ السيادةُ في زمنِ الأمسِ تُقاسُ بالحدودِ والجُيوشِ، فهي في زمنِ اليومِ تُقاسُ بالتحكُّمِ في البياناتِ، وامتلاكِ البُنى التّحتيّةِ الرقميّة، وحمايةِ السيادةِ السيبرانيةِ من أخطارِ الاختراقِ والتّطفُّلِ والتّبعيّةِ التِّقنيّة. ولِذلك أدرَكَتِ الجزائرُ – بيَقظتِها الجديدةِ – أنّ الاستقلالَ لا يَكتملُ في الجغرافيا فقط، بل في الفضاءِ الرّقميِّ أيضًا، حيثُ تَنتشرُ المنصّاتُ وتَتسابقُ الخوارزمياتُ وتُختلَسُ العُقولُ من وراءِ الشاشاتِ. فَأطلقت مشاريعَ الرقمنة الشاملة في التعليمِ والصحةِ والعدالةِ والإدارةِ، وسَعَت إلى توطينِ البرمجيّاتِ بدلِ استيرادِها، بل ووضعت شرطَ استضافةِ البياناتِ داخلَ الوطن، لا في خوادمَ أجنبيةٍ تَخزنُ وتُراقبُ وتُتاجر. وها هي اليومَ تسعى إلى تطويرِ الذكاءِ الاصطناعي الوطنيّ، وربطِه بخصوصيّاتِ المُجتمعِ، حتى لا تُفرَضَ علينا حلولٌ لا تُشبهُنا، وتكنولوجياتٌ تُعيدُ إنتاجَ التبعيّةِ في صورةٍ ناعمةٍ بَراقة؛ فالسّيادةُ الرّقميّةُ ليست رفاهًا، بل دِرعُ المستقبلِ، وشرطُ البقاءِ في زمنٍ لا يرحمُ مَن تَخلَّفَ عن الرَّكب..!

إنَّ استرجاعَ السِّيادةِ لا يَكونُ بِرَفعِ العَلمِ وَحدَه، ولا بإضافةِ المَقطَعِ الخامسِ من النَّشيدِ الوطنيِّ وَحدَه، بل بإقامةِ الموقفِ الوطنيِّ على قواعدِ القَرارِ السّياديِّ الصَّلبِ، وبتَحقيقِ الاكتفاءِ في مواطنِ الحاجةِ، والاعتمادِ على الذّاتِ في مواطنِ القُوّة. وها هي الجزائرُ، وقد تطهَّرَت من شَبَحِ التَّبَعيّةِ، تُبهِرُ المُتابعينَ بتَموقُعِها النَّرصينِ في مُحيطِها الإقليميِّ، ومَكانَتِها المُتّزنةِ في ساحاتِ التّأثيرِ الدّوليِّ، دُونَ أن تَبيعَ مبدأً، ولا أن تشتريَ رِضا الأقوياءِ بالخُنوع. لَم تَعُد الجزائرُ تَنتظرُ منَ الجالِسينَ على المَوائدِ الدّوليّةِ فُتاتًا، بل جاءت بكُرسيِّها، وبصَوتِها، وبذَخيرَةِ تاريخِها، لتَقولَ: "أنا الحاضرةُ بما أَملِك، لا بما يُملَى عَلَيَّ".

ولَو لم تَكُنِ السِّيادَةُ سُلوكًا يُغرَسُ في النُّفوسِ، لاكتَفَينا برَفعِ الأعلامِ ونَصبِ التَّماثيلِ، وتركنا الأيّامَ تُربّي الأجيالَ على غيرِ هُدى. ولكِنَّ السِّيادَةَ –كما يقولُ أهلُ التَّدبير– لا تَستَقِرُّ في الوَثائقِ وحدَها، بَل في الذّاكرةِ الحيَّةِ، وفي المَناهجِ الحَصيفَةِ، وفي اللّغةِ الّتي تُسَمّي الأشياءَ بأسمائِها. فأيُّ جيلٍ لا يُدرِكُ كيفَ كانت الجزائرُ تُعذَّبُ، لن يُدرِكَ كيفَ يجبُ أن تُحتَرم، وأيُّ طالبٍ لا يَسمَعُ عن جُرحِ الثّقافةِ، سيَبيعُ لغتَهُ بأوّلِ وَعدٍ زائِف. تَبدَأُ السِّيادَةُ من فَصلِ الدّرسِ، ومِن طَريقةِ نُطقِنا لأسماءِ الشُّهداءِ، ومِن إيمانِنا أنَّ الجزائرَ لا تُخضِعُ رأسَها ولو سَقَطتِ الجِبالُ، فكيفَ تُخضِعُ جَبينَها في زَمنِ القُوّةِ والبَصيرَة..؟!

وليس من نافِلةِ القولِ أن نُسطِّرَ بالأدلّةِ ما يُثبتُ أنَّ الجزائرَ ما عادت تُصفِّقُ في المجالسِ، بل تُقرِّرُ، وتُفاوضُ، وتَبني المحاورَ بميزانِ السِّيادةِ. فَفي الملفِّ الليبيِّ، لم تَكُن الجزائرُ ضَيفًا على طاولةِ الحلِّ، بل كانت الحَكَمَ الّذي تُصغي إليهِ الأطرافُ جميعًا، عِلاوَةً على مَوقِفِها المبدئيّ الثّابت من قضيّةِ الصّحراءِ الغربيّةِ الّتي ما سَعت فيها لمَنفعةٍ ولا غَنيمة، بل دَعَمَت حَقَّ الشَّعبِ الصحراويِّ في تقريرِ مصيرِه كما أقرَّتهُ المواثيقُ الأمميةُ، لا كما تُروِّجُ لهُ الآلَةُ الإعلامية؛ فالقضايا العادلة –عند الجزائر– ليست قميصًا يُرتدَى عند الحاجةِ ويُخلَعُ عند التّوتر، بل مَنهجُ دَولة، وخُلقُ ثورة، ومِرآةُ هُويّة لا تُساوِمُ ولا تُقايِض، ففي قضيّةِ فلسطينَ، صَدَحت الجزائرُ حيثُ سَكَتَ غيرُها، واستضافت "لَمّ الشّملِ الفلسطينيّ" في أكتوبر 2022، وأثمرت المُصالحةُ رغم أنفِ المُطبّعين. ومازال مبعُوثُنا في مَجلس الأمن يَضع يده الجُرح، ويُذَكِّر العالَم بمدَى نذالته بعد طوفان الأقصى. ومالي، ونيجر، ومنطقةُ الساحل، تشهدُ للدبلوماسيّةِ الجزائريّةِ، الّتي تُفكِّكُ الأزماتِ بلا قصفٍ، وتُرمِّمُ الخلافاتِ بلا إملاءات. أما الغازُ، فهو جُنديٌّ صامتٌ من جنودِ السيادة، به تفاوضت الجزائرُ مع أوروبا دون انحناء، واستُقبِلَ رئيسُها في روما استقبالَ الحلفاءِ لا الزُّوّار. وها هو صندوقُ النقدِ يُقِرُّ في آخرِ تقاريرِه: "الجزائرُ على طريقِ الاستقرارِ الاقتصاديِّ بثباتٍ غير مسبوق".

وما نَفَعَت أمّةٌ استرجَعَت أرضَها وفَقَدَت أمرَها، ولا أغنَتها الرّاياتُ إذا كانَ القرارُ يُصنَعُ في غَيرِ ديارِها. ولذلك كانت الجزائرُ –في يَقظتِها– تُحافِظُ على اقتصادِها كما يُحافَظُ على العِرض: تَرفُضُ القُروضَ المُذِلَّة، وتَنأى عن المؤسّساتِ الّتي تُغري بالمالِ وتَسرقُ الإرادة؛ فَلَيسَت التَّنميةُ في تَكديسِ الإسمنت، وإنّما في تَحقيقِ الاكتفاء، وصَونِ القَرار، ورَبطِ الخُبزِ بالحُرّيّة، لا بالدُّيونِ والتبعية. ولِهذا رَأينا الجزائرَ تَمدُّ يدَها لشُركاءِ النِّدِّ لا لِمانِحي الوصاية، وتُوَقِّعُ اتّفاقاتِها بِمِدادِ المصالحِ المشتركةِ، لا بِحِبرِ الرَّهنِ الخفيّ؛ فالاستقلالُ لا يُقاسُ بالأعلامِ وَحدَها، بل بالمُوازناتِ والاتّفاقياتِ، وبقُدرتِك على أنْ تقولَ: "نَعم" حينَ تَشاء، و«لا" حينَ تُريد، دونَ أن يُقطَعَ عَنكَ الوَردُ، أو تُرفَعَ مِن فَوقِك المِظلّة.

على أنَّ الإنصافَ يَقتضي أن نَقولَ: ما بَلغنا الغايةَ بَعدُ، وما أُقفِلَ بابُ التّرقّي، ولا رَكَدَ بَحرُ الإصلاح، بل نحنُ في بداياتِ الانطلاقِ الجادّ، نَحتاجُ إلى نَفَسٍ أطوَل، وإلى هَندسةٍ أمتَنَ في مجالاتٍ بعينِها، كالتّعليمِ الّذي هو مِعمارُ الأمم، والصّحّةِ الّتي بها يَسلَمُ الجَسدُ والاجتماعُ، والإدارةِ الّتي تحتاجُ إلى نَفخِ الرُّوحِ لا تَبديلِ الجُدران. ولسنا نقولُ هذا تَثريبًا ولا تَجريحًا، بل حِرصًا على ألاّ نَغتَرَّ بِمَا حَقَّقناه؛ فإنّ أخطرَ المَزالقِ أن نَحسبَ البداياتِ نِهاياتٍ، وأن نَظُنَّ ما شُيِّدَ يُغني عَمّا يُشيَّد. إنَّ الوطنَ كَالكِتابِ الحَيّ، لا يَكمُلُ إلا إذا كَتَبَ فيهِ الجَميع.

وها نحن – في الذكرى الثّالثةِ والسّتّين لعيدَي الاستقلالِ والشّبابِ – لا نُقيمُ مَأتمًا للذِّكرى، بل نُقيمُ لها عُرسًا من الوعي، نَحتفلُ لا لِنُسَكِّنَ جُرحًا، بل لِنَشحَذَ هِمَّةً، ونَستَجمِعَ القُوَى من جبرِ التّاريخِ لِنَكتبَ بها سُطورَ الآتي. لقد خَرَجَ الاستِعمارُ من الأبوابِ، فلا نَدَعهُ يعودُ من النّوافذِ، وتحرَّرنا من القُيودِ، فلا نَضِق ذرعًا بالمسؤوليّة. وإنَّ الجزائرَ –الّتي بَنَت استقلالَها بالشّهادةِ، وحافَظَت عليه بالوَعي– لَقادِرةٌ على أن تُحقِّقَ نهضتَها بذكاءِ أبنائِها، وصدقِ عزيمتِهم، وصوابِ رؤيتِهم. ولسنا مَعَ مَن يقول: "لقد فعلنا ما فيه الكفاية"، بل مَعَ مَن يقول: "مَا زالَ الوطنُ يُنادِي، وما زِلنا قادرين على أن نكونَ أهلاً للنِّداء".

الشعب دفع ضريبة غالية من أجل نيل الحرية

الجزائر الحرّة.. مسيرة ثابتة لبناء جمهورية قوّية

عيد الاستقلال فرصة لتذكر مآثر المجاهدين الشهداء

يؤكّد ابن الشهيد وأستاذ التاريخ بجامعة مولود معمري بتيزي وزو وعضو بالمتحف الجهوي للمجاهدين، ساهل يوسف، أن الجزائر حقّقت إنجازات كبيرة في مسيرة البناء والتعمير طيلة 63 سنة من الاستقلال، رغم الدمار الهائل الذي خلفته الحقبة الاستعمارية في مختلف القطاعات.

ويشير المتحدث إلى أن الشعب الجزائري دفع ثمنا باهظا من أجل انتزاع حريته، معتبرا يوم 5 جويلية رمزا للحرية والفرح، وحدثا تاريخيا غاليا لدى الجزائريين، يجسد قيم الكرامة والتضحية والفداء.

أوضح ساهل في تصريح لـ« الشعب" الاحتفال بعيد الاستقلال فرصة للتذكر والاعتزاز بالشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل حرية الوطن، والعبرة من هذا الاحتفال الإبقاء على الذاكرة حية، كونها حبل الارتباط بذاكرة الوطن.

وأشار المتحدّث إلى أن الجزائر خرجت من الثورة محطمة في كل الجوانب، حيث خلفت "شهداء، أرامل ويتامى"، كما أفرغ الاستعمار كل الخزينة ما جعلها تتخبط في ظروف مزرية، وكان على جيل الاستقلال رفع التحدي والرهانات من أجل إعادة الدفة إلى مسارها الصحيح والإرساء بسفينة الجزائر على بر الأمان، وذلك من خلال تجسيد مشاريع كبرى وتحقيق الإنجازات في مختلف الميادين، لتكون الجزائر رقم لا يستهان به في المعادلة الدولية وتكون جمهورية قوية بأتم معنى الكلمة، وذلك بسواعد أبنائها الذين قادوا الدفة في مسار النهوض وتحقيق التنمية والازدهار في مختلف الميادين.

ورغم الصعوبات والتحديات التي واجهتهم، فشباب الثورة ضحوا بأنفسهم من أجل الاستقلال، وتركوها لشباب الاستقلال لحمل مشعل التحديات والإنجازات وتحقيق الرفاهية والازدهار وبناء وطن قوي، وهو ما تم تجسيده حقيقة في أرض الواقع، حيث تغيرت معالم الجزائر على مدار 63 سنة من الاستقلال بفضل جهود أبنائها وسياستها الرشيدة، الهادفة.

نيليا.م

مسيرة نموذجية للتموقع ضمن خارطة الدول الناشئة

اقتصاد المعرفة والاستثمار في الإنسان.. الرهان الناجح

في الذكرى الثالثة والستين لاسترجاع السيادة الوطنية، يتجدد الحديث حول حصيلة الدولة الجزائرية ومساراتها الكبرى، منذ الخامس من جويلية 1962. وبين ثقل الإرث الاستعماري وطموحات مشاريع البناء الوطني، تبرز الجزائر اليوم كدولة تواصل كفاحها من أجل ترسيخ مكانتها ضمن خارطة الدول الصاعدة، محققة تقدما ملحوظا في العديد من القطاعات الحيوية.

خالد العيفة

يؤكد البروفيسور شايب قدادرة، أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة قالمة، أن قراءة المسار التنموي الجزائري تقتضي فهم عمق التركة الاستعمارية الثقيلة، حيث لم يكن مجرد خروج للمستعمر الفرنسي بعد 132 سنة من الاحتلال، بل تواصلت محاولات الهيمنة عبر ترك البلاد في وضع هش ومفخخ على جميع المستويات، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، الديني والسياسي.

يشير البروفيسور إلى أن الجزائر واجهت، في مرحلة ما بعد الاستقلال، تحديات هيكلية كبرى فرضتها السياسات الاستعمارية التي سعت لتفريغ المجتمع من نخبته وموارده ومؤسساته، ومع ذلك، رفضت الدولة الفتية الاستسلام للأمر الواقع، واتخذت من النهج الاشتراكي إطار بناء الدولة الوطنية، متأثرة بالتيارات التحررية السائدة آنذاك، وشهدت البلاد خلال مرحلتي الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين، رحمة الله عليهما، انطلاقة تنموية وصفت بالجريئة رغم قلة التجربة ونقص الكفاءات.

ويبرز البروفيسور قدادرة أهمية الدور الذي لعبته الكفاءات العربية، من مصر وسوريا والعراق ولبنان وتونس وفلسطين، في دعم مشروع بناء الإنسان الجزائري، لا سيما في قطاع التعليم، حيث ساهم هؤلاء في تأطير الأجيال الأولى للاستقلال.

ثلاث ثورات ورؤية تنموية وطنية من أبرز المحطات التي يشير إليها البروفيسور، ما عرفه عهد الرئيس هواري بومدين من محاولات فعلية لإرساء أسس اقتصاد وطني مستقل، تمثلت في الثورة الزراعية، والثقافية، والصناعية، وهي ثلاثية تعكس فلسفة تنموية شاملة ومتكاملة، فـ«النفط الجزائري للجزائريين" لم يكن مجرد شعار، بل ترجم فعليا في تأميم المحروقات سنة 1971، الذي مثل نقلة سيادية واقتصادية كبرى.

ولم يكن ذلك فقط، بل ارتبطت تلك المرحلة أيضا بمشاريع كبرى مثل "القرى الاشتراكية"، وبناء مؤسسات صناعية استراتيجية، أعطت دفعة قوية للاقتصاد الوطني ورفعت من قيمة الدينار، مما عزز الشعور بالكرامة الوطنية.

بين الجذور والطموحات

في السنوات الأخيرة، عادت الجزائر إلى واجهة الدول ذات الإمكانات الناشئة، بفضل سياسة تنويع الاقتصاد، والتركيز على تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يظهر من خلال الجهود الكبيرة المبذولة في قطاعي الفلاحة والصناعة الغذائية، فضلا عن عودة الدولة إلى لعب دور اقتصادي محوري، ولو ضمن سياق عالمي متغير ومعقد.

ومن وجهة نظر تحليلية، يمكن القول، يضيف البروفيسور، إن الاستقلال السياسي لا يترجم تلقائيا إلى استقلال اقتصادي أو تنمية بشرية حقيقية، بل هو بداية مسار طويل من البناء الذاتي، ورغم التحديات الكبرى التي واجهتها البلاد.

فالانتقال إلى اقتصاد المعرفة، والاستثمار في الإنسان، وبناء مؤسسات قوية ومواكبة للتحولات العالمية، هو الرهان الحقيقي اليوم، بعد 63 سنة من الاستقلال، الجزائر مطالبة بالانتقال من الشرعية التاريخية إلى الشرعية التنموية، لترسيخ مكانتها كقوة إقليمية صاعدة، قادرة على تأمين مصالحها، وتحقيق تطلعات شعبها في العدالة، والكرامة، والتقدم.

دور حاسم للباحثين في مسار دولة الاستقلال

الكفاءات.. ركيزة بناء الجزائر المنتصرة

أولت الجزائر منذ الاستقلال اهتماما متزايدًا للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والاعتماد على الكفاءات الجزائرية بعد أن وجدت نفسها أمام عدة تحديات أبرزها إدارة الشأن المحلي في ظل مرحلة مفصلية في مسار دولة استقلت لتوها من أيادي المستعمر الفرنسي الذي مارس سياسة التجهيل ومحاولة القضاء على الكفاءات الجزائرية بكل الطرق، حيث عملت الدولة الجزائرية على تأطير الكفاءات المتاحة وتشجيع التعليم والبحث العلمي والمضي قدما للتطور في شتى المجالات.

عامر ناجح

اعتمدت الجزائر في بداية الاستقلال على إنشاء منظومة قانونية وهيكلية لدعم مختلف القطاعات، وتخصيص اعتمادات مالية ضخمة وتنسيق مختلف الجهود لبناء اقتصاد وطني يعتمد على الكفاءات المحلية التي تم تكوينها في مختف الميادين من أجل الحد من التبعية للخارج، انطلاقا من تشجيع المؤسسات الناشئة ودعم تسجيل براءات الاختراع وتأسيس الأكاديميات ومراكز الابتكار، من خلال تأسيس أكاديميات وطنية متخصصة في الإبداع والابتكار لجمع المبدعين ودعمهم بعد أن برزت العديد من العقول الجزائرية المبتكرة والباحثة، سواء داخل الجزائر أو خارجها.

وساهم هؤلاء الباحثون في إنجازات علمية وتقنية في مجالات متنوعة كان لها الأثر البالغ في تسيير وتطوير العديد من القطاعات الهامة التي كانت تحت رحمة المستعمر الفرنسي الغاشم.

في هذا الصدد، أكد الأستاذ والباحث بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة " بوداود الطيب" أن الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وجدت نفسها أمام عدة تحديات أبرزها إدارة الشأن المحلي بأيادي جزائرية على الرغم من قلتها، إلا أنها استطاعت أن تتجاوز هذه المحنة وتتمكن من بناء المدرسة الجزائرية التي كانت وراء تكوين دفعات من المعلمين والأساتذة والإداريين والمهندسين.

فكان منحنى المتخرجين من مختلف المعاهد يزداد سنة بعد الأخرى وفي فترة السبعينيات تضاعف عدد الطلبة الممنوحين إلى الخارج وهم الذين تمكنوا فيما بعد من تسلم قيادة التعليم على مستوى الجامعة الجزائرية التي استطاعت أن تنجب نوابغ وعباقرة كان فضلهم فيما بعد وإلى غاية اليوم على مستوى العالم.

يضيف المتحدث، أن من أبرز الكفاءات الجزائرية التي ظهرت بعد الاستقلال وكانت من العقول الجزائرية المبتكرة والباحثة، سواء داخل الجزائر أو خارجها وساهمت في إنجازات علمية وتقنية في مجالات متنوعة، على غرار بشير حلمي المتخصص في الرقميات الذي اكتشف خلال امتحان البكالوريا 1976 وبرهن على هذا الخلل أمام لجنة علمية وتم تصحيح الخطأ ومنحه الرئيس هواري بودين منحة دراسية إلى الخارج أين نبغ في الإعلام الآلي. واستعانت ميكرو سوفت بقدراته للإدخال تكنولوجيا استعمال اللغة العربية في الحواسيب ولغات أخرى سنة 1986، بالإضافة إلى الباحث إلياس زرهوني الذي تخصص في الطب الإشعاعي والذي استطاع في وقت وجيز التشخيص المبكر للأمراض السرطانية بالتصوير الإشعاعي.

وأشار،" الطيب بوداود" إلى وجود العديد من الباحثين الجزائريين الذين ساهموا في العديد من الاختراعات التي كانت ولازال لها دور كبير في المساهمة في بناء الجزائر المستقلة على غرار الباحث الجزائري بلقاسم حبة الذي يُعد من أكثر المخترعين الجزائريين إنتاجًا، حيث يمتلك عددًا كبيرًا من براءات الاختراع وصل إلى 244 براءة اختراع، بالإضافة إلى الباحث نور الدين مليكشي الذي يعد عالما في مجال أجهزة وألياف بصرية متطورة، وله 14 براءة اختراع تُستخدم في مجالات مثل الطب والهندسة المدنية وعلم المحيطات والباحث عبد النور عباس صاحب نظرية "إنشاء أجسام مضادة اصطناعية" للكشف عن الأمراض.

ببنية تحتية وسياسة راشدة تتلاحم مع روح نوفمبر

لحظة تأمّل عميق فيما تحقّق من مكاسب

أكد أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة زيان عاشور بالجلفة، البروفيسور قن محمد، أن الجزائر اليوم استردت هيبتها وكبرياءها، من خلال ما تتمتع به من ثقة وسمعة على المستوى الدبلوماسي العالمي، وأحدثت نقلة غير مسبوقة في تاريخها في مجال التنمية، وحققت معدلات إيجابية في مختلف المجالات. كما أوضح أن سياسة الدولة بعد الاستقلال جاءت، في كثير من جوانبها، امتدادا لروح بيان أول نوفمبر، الذي دعا إلى تأسيس دولة ذات سيادة ضمن المبادئ العربية الإسلامية.

موسى دباب

قال البروفيسور قن محمد في حديثه لـ "الشعب" "إن الاحتفال بالذكرى 63 لاسترجاع السيادة الوطنية هي لحظة تأمل عميق في ما تحقق من مكاسب"، منطلقا من التعليم العالي الذي يعد، حسبه، "نموذجا دالا على حجم التحولات"، مذكرا "بأن الجزائر المستقلة بدأت بجامعة واحدة وعدد محدود من الطلبة (أقل من 3000 طالب في 1962)، وحتى من جهة التأطير، كان التأطير محدودا جدا وفي مجالات متخصصة للغاية.

بينما باتت اليوم، في نهاية الموسم الجامعي 2024-2025، تحتضن أكثر من مليون و812 ألف طالب، موزعين على أكثر من 54 جامعة، و40 مدرسة عليا، و13 مركزا جامعيا". ويرى الأستاذ أن هذه القفزة العددية والمؤسساتية تمثل أحد أبرز مؤشرات التنمية في الجزائر، خاصة أن الجامعات أصبحت لا تقتصر على التعليم النظري، بل تساهم بشكل فعلي في دعم الاقتصاد الوطني، سواء من خلال التكوين النوعي أو عبر انخراطها في المقاولاتية والابتكار.

وأبرز المتحدث أن "الجامعة الجزائرية دخلت مرحلة جديدة عبر الانتقال من الجامعة الكلاسيكية إلى نموذج "جامعات الجيل الرابع"، حيث تم تحويل قرابة 23 جامعة جزائرية من الطراز الكلاسيكي إلى جامعات عصرية، تعرف اليوم بجامعات الجيل الرابع". وأضاف أنها "أصبحت تولي أهمية بالغة للمشاريع الريادية، وتعمل على ربط المعرفة بسوق العمل، وذلك من خلال دعم المقاولاتية، وإنشاء أكثر من 117 حاضنة أعمال، و107 مركز تطوير، و55 دار للذكاء الاصطناعي، إلى جانب اهتمام أكثر من 200 ألف طالب بمجال الابتكار وريادة الأعمال"، ولفت إلى أن الجامعة أصبحت شاهدا حيا على تحولات الجزائر، وأنها لم تعد معزولة، بل أصبحت شريكا في دعم الاقتصاد الوطني.

وأوضح البروفيسور قن أن هذه الأرقام ليست مجرد إنجازات إدارية، بل هي تعبير عن الرؤية الاستراتيجية للدولة الجزائرية، التي تسعى إلى جعل الجامعة رافعة اقتصادية وثقافية، وليست مجرد فضاء تعليمي تقليدي.

الاستقلال حرر التنمية

أكد البروفيسور قن محمد أن مسار التنمية في الجزائر بعد الاستقلال لم يكن فقط تحسينا لواقع سابق، بل تصحيحا لحرمان تاريخي فرضه الاستعمار، الذي حصر البنى التحتية الحيوية في مناطق الشمال، وخدم بها مصالحه فقط.

وقال "إن سياسة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، ما يميزها هو محاولة تحقيق ما يسمى بسياسة التوازن الجهوي. الدولة الجزائرية الجديدة اليوم تتجه نحو سياسة تنمية متكاملة شاملة بمختلف مناطق القطر الجزائري، والدليل على ذلك اهتمامها بالمشاريع الكبرى، مثل مشروع السكة الحديدية، وهو مشروع استثماري كبير جدا، هذا المشروع، الذي كان مجرد مخططات في العهد الاستعماري، جسدته الدولة الجزائرية ميدانيا اليوم".

وأضاف "نلاحظ أن شبكة السكة الحديدية، التي كانت في السابق تقتصر على ثلاثة خطوط، في الشرق من عنابة إلى مدينة تقرت، وفي الوسط من البليدة إلى مدينة الجلفة، وفي الغرب من وهران إلى بشار، قد تم توسيعها. فقد مددت هذه الخطوط نحو الجنوب الكبير، بل فتحت طرق برية حتى خارج الحدود، مثل الطريق نحو موريتانيا".

وأوضح أن مشاريع مثل السكة الحديدية، والطرق البرية، واستحداث الجامعات والمراكز والمعاهد في مختلف مناطق الوطن، فضلا عن تجديد المطارات وإنشاء أخرى جديدة، تعد من أبرز مظاهر تحقيق ما يسمى بسياسة التوازن الجهوي.

واعتبر الأستاذ قن أن هذه المشاريع الكبرى تمثل امتدادا فعليا لاستقلال الجزائر، وتعكس إرادة حقيقية في تصحيح التفاوتات الجغرافية التاريخية، وتحقيق العدالة في توزيع التنمية، وكسر المركزية التي فرضها المستعمر.

على النخبة أن تكون في خدمة المجتمع..

وفي ظل هذا التوسع التنموي، أبرز المتحدث أهمية دور النخبة الجزائرية اليوم، خاصة الجامعية، قائلا " على إطارات الجامعة المساهمة في هذا المسار التنموي، ولا بد ألا تبتعد عن هذا المسار، وأن تظل نخبة حقيقية في مواقفها تقدم دعمها لهذه السياسة التنموية الشاملة لمختلف القطاعات، لا سيما فيما يتعلق بتكوين الكوادر الوطنية وربطها بمسار التنمية".

ولفت إلى أن "الدولة، نظريا، تخطط لإحداث شراكة بين الجامعة والمجتمع، وعلى النخبة الجامعية تحقيق هذه الشراكة، باعتبارها المحرك والمدعم والفاعل في العملية، والمفتاح الرئيسي في ذلك هو دعم سياسة المقاولاتية، التي تسعى الدولة اليوم إلى تجسيدها ميدانيًا".

ضمانة للاستقرار والتنمية

واعتبر الأستاذ قن الذاكرة الوطنية، "الإسمنت المسلح الذي يربط أفراد المجتمع"، في ظل التحديات الراهنة التي تستهدف وحدة الجزائريين من خلال التشكيك في مرجعيتهم التاريخية والدينية.

وشدد على أن "الجزائر عملت على المحافظة على هذه التنمية، من خلال الاهتمام بالذاكرة الوطنية، التي تربط بين أبناء هذا البلد، خاصة في ظل التحديات التي تشهدها الجزائر اليوم، والتي تسعى إلى تفريق هذا المجتمع، وغرس مبادئ دخيلة على إطاره، ومحاولة زرع الفتنة"، مشيرا إلى أن نجاح التنمية مبني على الوعي الجماعي بالمسار، لا على القطيعة معه.

ودعا أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة الجلفة الشباب إلى ضرورة المحافظة على هذا الوطن وقيمه، وأن يكون لهم دور إيجابي ومواقف بطولية في هذا المسار. كما حذرهم من "تصديق بعض الأفكار الهدامة، أو الانسياق في بعض المسارات الفكرية والمذهبية التي تحطم ذاكرتنا، ومبادئنا، ومرجعيتنا الدينية".

وجهة تروي قصص الماضي وتهمس بأحاديث الطبيعة

السياحة..

الورقة الرابحة في معركة التنمية الكبرى

مع شروق شمس الخامس من جويلية، يحتفل الجزائريون بالعيد الثالث والستين لاستقلال البلاد، مناسبة وطنية راسخة في الأذهان تعكس كفاح الشعب وقيادته الحكيمة التي أعلت من شأن الوطن على مدى عقود من الزمن، ففي هذا اليوم المضيء، يتجدد العهد على المضي قدما في مسيرة النهضة والتقدم.

غنية زيوي

«الجزائر اليوم بعد مرور 63 سنة تحكي التاريخ، لا التاريخ يحكيها"، بهذه العبارة استهل عمي قسوس الشارف حديثه معنا وهو الذي كان شاهدا على مراحل تطور الجزائر في مختلف الميادين ولا سيما ما حققه قطاع السياحة من تطور ملحوظ، وبهذا يأتي العيد هذا العام مصحوبا بإنجازات نوعية، ليؤكد أن الاستقلال ليس مجرد حدث تاريخي بل محطة مستمرة لصناعة المستقبل.

وأشار عمي الشارف في حديثه والحسرة تملأ قلبه لما خلفه المستعمر من دمار وخراب في كافة المجالات الحياتية وترك آثار عميقة على المجتمع الجزائري، الأمر الذي تطلب نفسا طويلا وإرادة قوية لإعادة بناء الجزائر لتصل إلى ما هي عليه اليوم كقوة اقتصادية مهمة فرضت مكانتها في المنطقة.

وبالحديث عن القطاع السياحي وما طاله هو الآخر من طمس للمعالم الأثرية والتاريخية وللهوية الثقافية يقول محدثنا، أن السياحة كانت من بين الأولويات كيف لا والجزائر تطل على زرقة مياه المتوسط شمالا ونقاء كثبان الصحراء جنوبا، زاخرة بثروات من المقاصد السياحية المتنوعة، شهدت تطورات متفاوتة وعدة إصلاحات واستراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل سعيا إلى النهوض بهذا القطاع وتحويل الجزائر إلى أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى.

ويضيف عمي الشارف أنه بفضل السياسة الرشيدة توالت الإنجازات وأضحت الجزائر خلال سنوات السبعينات من القرن الماضي وبداية الثمانينات من بين إحدى أهم الوجهات السياحية، حيث كانت تستقطب الملايين من السياح خصوصا من أوروبا، وعلى رغم حداثتها بالاستقلال حينذاك، فقد استطاعت أن تدعم القطاع السياحي بمجمعات فندقية كبيرة وفخمة، جعلتها تستوعب عددا كبيرا من السياح مادر عليها مداخيل هائلة، إلى غاية التسعينيات واجهت تحديات أمنية أثرت بشكل كبير على المشهد السياحي.

وبعدها يقول محدثنا والفرحة بادية على وجهه بدأت بوادر الانفراج تطفو على السطح بتولي الدولة اهتماما متزايدا بالسياحة مع إدراك أهميتها كقطاع اقتصادي واعد، وانتهجت السلطات المركزية استراتيجية جديدة، من خلال تشجيع الاستثمار السياحي وتحسين جودة الخدمات، حيث عرف القطاع ديناميكية غير مسبوقة بفضل الإرادة السياسية القوية والالتفاتة الجدية للنهوض بالسياحة وترقيتها وجعلها في مصاف القطاعات الكبرى.

وختم عمي الشارف حديثه بالإشارة إلى المؤهلات السياحية المتنوعة بتنوع طبيعتها وثقافتها وحضارتها ومعالمها الأثرية التي لا تقل أهمية عن البلدان التي زارها، والتي يجب استكشافها والحفاظ عليها وتحويلها إلى مورد اقتصادي هام ونقطة جذب سياحي.

فالجزائر وجهة تروي قصص الماضي وتهمس بأحاديث الطبيعة الخلابة، حيث تتجسد الروح العريقة في كل زاوية من زواياها، ويشعر الزائر بأن الزمن توقف، وأنه يعيش داخل قصة قديمة، وبينما نتعمق في سحرها، نجدها تخفي بين ثناياها آلام الماضي لا تمحوها الأيام ولا تبددها السنون، وتحمل في طياتها فجرا جديدا مليئا بالفخر والاعتزاز

تغطية اجتماعية شاملة لجميع الفئات الشعبية

الجزائر المنتصرة..مكاسب تحقّقت والقادم أفضل

أكد البروفيسور سالم أقاري أن الجزائر حققت العديد من المكاسب والإنجازات، سواء على المستويين الداخلي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وخارجيا من خلال تعزيز مكانتها الدولية والاقليمية من خلال الثوابت الراسخة لديبلوماسيتها تجاه القضايا العادلة في عالم يشوبه التحول والتغيير، بتضافر جهود أبنائها جيشا وشعبا بالرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي شهدتها منذ الاستقلال وإلى حد الآن.

محمد الصالح بن حود

عدّد الأستاذ بجامعة الحاج موسى أخاموك بتمنغست، المختص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سالم أقاري في حديثه لـ«الشعب"، مكاسب وإنجازات الجزائر على مدى 63 سنة من الاستقلال، مسلطا بذلك الضوء على أهم ما تم تحقيقه في شتى المجالات والميادين.

فعلى المستوى الاجتماعي، يؤكد سالم أقاري بالرغم من التخلي عن النظام الاشتراكي المنتهج عشية الاستقلال بالنظر لعدة اعتبارات وتبني نظام اقتصاد السوق إلا أن الجزائر ما تزال تحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة القائم على توسيع قاعدة المستفيدين من الحماية الاجتماعية بتغطية شاملة لجميع الفئات العاملة وغير العاملة منها ودعم طلبة العلم في مختلف المراحل كما تتبنى الجزائر في ذات الإطار العديد من القوانين ذات العلاقة بالحق في الحصول على الحماية من المخاطر اجتماعية كانت أو اقتصادية سواء في مجال الصحة والبطالة والعمل آخرها قانون منحة البطالة والمحدد بالمرسوم التنفيذي رقم 22-70 القاضي بتأسيس منحة البطالة الموجهة لدعم الشباب الباحث عن العمل وكذا قانون حماية المرأة العاملة، من خلال تمديد فترة الأمومة إلى خمسة أشهر بدل ثلاثة أشهر ونصف.

أما على المستوى الاقتصادي، يضيف المتحدث فقد حققت الجزائر الكثير من المكاسب سواء في المؤشرات الكلية الخارجية للاقتصاد الجزائري أو على مستوى المؤشرات الكلية الداخلية لتصنف من طرف الصندوق الدولي في المرتبة الثالثة ضمن أهم اقتصاديات افريقيا للعام 2024.

وفي سياق متصل، تطرق سالم اقاري إلى المؤشرات الداخلية، والتي عملت الجزائر على تطوير عديد البنى التحتية الموجهة للاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري بعديد القوانين كالقانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، والذي ينظم الاستثمار وحقوق المستثمرين وإلتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية ولضمان الشفافية في الاستثمار حددت الجزائر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 22-296 تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار.

كل هذه الجهود وغيرها، يقول المتحدث سمحت للناتج المحلي للجزائر، حسب صندوق النقد الدولي بتسجيل 2689.9 مليار دولار سنة 2025 وهو نتاج السياسات القائمة على تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات بالاعتماد على الحركية في القطاع الفلاحي.

أما بخصوص مستوى المؤشرات الاقتصادية الخارجية، يؤكد سالم أقاري أن الجزائر أضحت منذ الاستقلال لاعبا هاما في السياسة الطاقوية على المستوى الدولي باعتبارها عضوا مؤسسا في منظمة الأوبك وتمتلك احتياطات كبيرة من النفط والغاز وتلعب دورا محوريا في سوق الطاقة العالمية، وقد تعزز هذا الدور بالنظر إلى الأحداث الأخيرة التي يشهدها العالم في خضم الحرب الروسية الأوكرانية وهو ما سمح لها بتسجيل إرادات من النفط والغاز قدرت بـ 34 مليار دولار.

وللجانب الديبلوماسي مكاسب إنجازات، يضيف المتحدث أين عززت الجزائر دورها كلاعب رئيسي في قضايا السلم والأمن الاقليمي والدولي ونجاحها في الوساطات وحل النزاعات وتوسيع نطاق شراكتها الاستراتيجية مع مختلف دول العالم فالجزائر ومن خلال مبادئ سياستها الخارجية الراسخة منذ الاستقلال كعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول وفض النزاعات الدولية بالطرق السلمية والحفاظ على الوحدة الترابية للدول حققت الحضور الدائم على المستوى الدولي والقاري كدولة داعية للتعايش السلمي بين الدول ومستضيفة للعديد من الوساطات الدولية لحل الأزمات الدولية بالحوار بعيدا عن العنف والتدخل الخارجي فالجزائر منذ الاستقلال لم تتوقف عن دعم القضايا العادلة والتذكير بمواقفها الداعمة والهادفة إلى جلب التأييد والالتفات الدولي لهذه القضايا، على غرار القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية كآخر مستعمرة في القارة الافريقية.

هذا الإنجاز والعمل كان له انعكاس على مستوى المؤسسات الدولية والقارية يضيف سالم أقاري، فقد افتكت الجزائر عضوية غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث قادت العديد من الملفات الهامة كملف مكافحة الإرهاب والدفاع عن القضايا المفصلية في سياستها الخارجية وتعزيز التعاون الإفريقي.

ليخلص البروفيسور سالم أقاري، إلى بعض ما تحقق على المستوى القاري، فالجزائر تستضيف العديد من المؤسسات التابعة للاتحاد الإفريقي ما يجعلها حاضرة في قلب اهتمامات القارة كمؤسسة الافريبول والمركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مكافحة الإرهاب كما أنها نجحت في حل العديد من النزاعات الافريقية كالنزاع الاثيوبي الارتيري وشاركت في تصميم أجندة 2063 والتي تمثل خارطة طريق لتحقيق رؤية افريقية متكاملة.

برامـــج الرئيس الخاصّة ردت الإعتبـــار للمحـــرومين

التـــوازن التنمـــوي..

كلمـــة سرّ الجـــزائـــر المنتصـــرة

■ برامـــــج خاصّة لإنصاف القرى والمداشـــر والمناطـق المعزولـــة

يعود بنا المجاهد بن حمود عبد الوهاب المدعو لخميسي بـ06 عقود من الزمن إلى الوراء عندما أراد مقارنة الوضع التنموي للجزائر قبل وبعد الاستقلال، متذكّرا جيّدا صورة الخراب التي وقف عليها ببلدية عين الطويلة شرق ولاية خنشلة، كعينة عن أغلب المناطق حينما عاد من فرنسا سنة 1963 حيث كان مجاهدا في صفوف فدرالية جبهة التحرير الوطني.

خنشلة: اسكندر لحجازي

المجاهد بن حمود عبد الوهاب الذي التحق بالثورة في رمضان سنة 1955، وعمره 16 سنة كمنسّق بجبال عين الطويلة تحت قيادة الشهيد «لحسن مرير» ثم تنقل إلى فرنسا نهاية سنة 1956 ليواصل الجهاد في صفوف فدرالية الجبهة، وصف صورة بلدية عين الطويلة، مسقط رأسه غداة الاستقلال، كقرية محرومة من كل المرافق ومظاهر الحياة وكذا صور الحرمان الذي مارسه المستعمر على السكان وما خلفته حرب التحرير من آثار وخيمة وخراب، شمل معظم مناطق ولاية خنشلة بمدنها وأريافها وقراها ومداشرها.

وقال المجاهد بن حمود في هذا الصدد في لقاء بـ«الشّعب» ببيته في عين الطويلة، «إنّ الدولة الجزائرية لم تتوقّف عن البناء والتشييد منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا على الرغم من قلة الإمكانات في بعض مراحل التشييد واختلاف الرؤى والأفكار إلى أن وصلت التنمية المحلية إلى هذا المستوى الذي نعيشه الآن مرفوعي الرأس ومفتخرين بإنجازاتنا».

وأضاف محدثنا قائلا: «الحمد الله الذي أطال في عمري لأرى كل هذه لانجازات إذ أنني لم أتخيل أن تصبح الجزائر هكذا بعدما وقفت وعايشت أهم مراحل الثورة والاستقلال، فلقد كنا نتنقل من بلدية عين الطويلة إلى مدينة خنشلة بواسطة الدواب واليوم تم تشييد شبكة كبيرة من الطرقات، وأتذكّر جيدا عندما تم ربط البلدية بالكهرباء في سبعينيات من القرن الماضي فلقد كان ذلك انجازا حقيقيا للسكان».

وواصلت الدولة عمليات تشييد المدارس والمستشفيات، الطرقات والربط بشبكات المياه والغاز وغيرها من المرافق الهامة للسكان، فاليوم بلدية عين الطويلة تتربّع على 04 ثانويات بعدما كانت تملك مدرسة ابتدائية واحدة، وأضحت ولاية خنشلة بجامعة مستقلة تكوّن الإطارات في مختلف التخصّصات بعدما كنا نتنقل لمناطق بعيدة من أجل الدراسة وحفظ القران.

واعتبر محدّثنا بصفته رئيس بلدية سابق لعين الطويلة لعدة عهدات، أنّ التحدي التنموي والمستوى الذي وصلت إليه مختلف مناطق الوطن كان بفضل سواعد الرجال والنساء وعمل الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على تكوين الإطارات ومواكبة التحولات الداخلية والخارجية، حتى تكون في مستوى تطلعات الشعب وصون رسالة الشهداء مع الحفاظ على اجتماعية الدولة وصون كرامة المواطن.

«سي لخميسي» (وهو الاسم الثوري للمجاهد عبد الوهاب)، أبرز البرامج التنموية الخاصة التي جاء بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون منذ توليه الرئاسة، لفائدة مناطق الظل، وذلك عبر كافة ولايات الوطن، خاصة الجنوبية والداخلية والتي تمحورت على ضرورة توفير ما يحتاج كل مواطن جزائري، مهما كانت المنطقة التي يقطن بها، حيث شهدنا ثورة تنموية عبر المناطق المحرومة والتي حرمت سابقا لأسباب أو لأخرى من التنمية، وهو ما ينطبق كذلك على البرامج الخاصة المرصودة لعدة ولايات عانت من تأخر العملية التنموية كولاية خنشلة وولاية غليزان وغيرها، وهي برامج حقيقة فريدة من نوعها رفعت الغبن بشكل كبير على المستفيدين بها وأحدثت توازن تنموي بين مختلف جهات الوطن بعدما كانت فئة من الشعب الجزائري تعيش حرمان كبير مقارنة بفئة أخرى تعيش في رفاهية ونعيم.

وثمّن محدثنا مواصلة الدولة لعملية الاستدراك التنموية التي أضحت نهج يتم من خلاله إنصاف القرى والمداشر والمناطق البعيدة والمعزولة ببرمجة عمليات فتح وتعبيد الطرقات والربط بمختلف الشبكات، وإنجاز المدارس في صورة تعكس هيبة الدولة لجزائرية واجتماعيتها وصونها لرسالة الشهداء.

وأردف في هذا السياق، أنّ السلطات المحلية تعمل باستمرار على جلب أغلفة مالية وفقا للأولويات لتكملة أي نقص مسجّل في عملية توفير أدنى ضروريات العيش لكافة السكان بولاية خنشلة وببلدية عين الطويلة، التي تشهد عملية تنموية نوعية على الرغم من تعطّل دخول المستشفى الجديد حيّز الخدمة بسبب تعطل عملية التجهيز والتي يبذل من أجلها والي الولاية ورئيسي البلدية والدائرة ومدير الصحة مجهودات معتبرة لإتمام عملية التجهيز ودخوله مستقبلا حيّز الخدمة لفائدة سكان عين الطويلة والمناطق المجاورة لها. وألح المجاهد بن حمود، في حديثه، على ضرورة تقديم شكر خاص لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، على النهج الذي يسلكه في السياسة الداخلية والخارجية للجزائر طالبا منه مواصلة هذا المسار المشرف للجزائر والمخلصين لهذا الوطن، مثمّنا دور الجيش الشعبي الوطني في صون هذا الوطن ومشاركته في العملية التنموية الداخلية ورفع تحدي التطور ومواكبة التحولات العالمية.

من الرماد إلى جنة خضراء..

قصة نموذجية لانتصار دولة الاستقلال

يروي المجاهد فلاح بوجمعة من مدينة عين الصفراء ولاية النعامة، مراحل تطور مدينة النعامة بعد 63 من الاستقلال، ليقول في حديث لـ«الشّعب»، أنّ الوضعية الاقتصادية للمنطقة كانت منعدمة مع خروج الاستعمار الفرنسي واسترجاع الجزائر سيادتها في الخامس جويلية 1962، ففرنسا لم تترك للسكان شيئا لا مصانع ولا إمكانات بل خراب ودمار خاصة وأنّ معظم السكان كانوا بدو رحّل يعتمدون في معيشتهم على تربية الماشية، والسكان المتواجدون بالقصر ببعض السكنات متمركز في ثلاث أحياء كوسط المدينة، يمتهنون الفلاحة.

النعامة: سعيدي محمد امين

يؤكّد بوجمعة فلاح وهو مجاهد، وأحد أعضاء الكشافة الاسلامية الجزائرية خلال وبعد الاستعمار وعضو في شبيبة جبهة التحرير الوطني منتخب سابق ومن أعيان المنطقة، أنّ الثورة في عين الصفراء بدأت في 20 جوان من سنة 1956 بعد رمي قنابل في المقهى المتواجد بوسط المدينة (مقهى شني حاليا)، وقد دفع الجزائريون الثمن غاليا بعد هذه الحادثة حيث تم أسر الكثير من السكان ونكل بهم أشد التنكيل، في المعتقلات التي كانت متواجدة خاصة المكتب الثاني ومعتقل الدزيرة.

فيما تم إعدام البعض يضيف قائلا: «وأذكر أول من تم إعدامهم هم مسلك محمد، بن عمارة قدور، حضري أحمد وهدفي أحمد وذلك بعد أحداث 23 ديسمبر 1956، وبعدها بدأت الثورة تتوسّع شيئا فشيئا»، كما تم إنشاء معتقلات العار منها معتقل المكتب الثاني داخل الثكنة العسكرية، الذي شهد فيه الجزائريّون أبشع أنواع التعذيب، وكذلك معتقل الدزيرة ومعتقل جنين بورزق. وحينما خرج المستعمر من البلاد بعد الاستقلال، ترك كل شيء مخرّب، لا طرقات لا أرصفة لا أشجار باستثناء الأشجار، التي كانت بالإدارات الفرنسية أو مساكن المستوطنين فقط. وهذا الشيء حفزنا كسكان يقول: لنتوحّد جماعيا والتطوّع، للخروج من هذه المرحلة عن طريق التعاون أو ما يعرف بالتويزة، كنا يدا واحدة من أجل تغيير واجهة المدينة بغرس الأشجار وتعميم النظافة وإنجاز الأرصفة وهذا تحت إشراف جبهة التحرير الوطني، والتي كانت كذلك هي من تتكفّل بمنح الإعانات والمساعدات للسكان معدومي الدخل».

ومعيشة السكان كانت من المحاصيل الفلاحية المحلية، كما كان هناك تضامن بين السكان خاصة في مواسم جني المحاصيل الفلاحية وبالأخص موسم الحصاد حيث كانت الزكاة للفقراء من المنطقة، وما أزّم الوضع أكثر هو عودة بعض اللاجئين للمنطقة حيث تكفّلت جبهة التحرير بمساعدتهم وكنت أنا، يقول: «ضمن شبيبة جبهة التحرير حيث كانت مهمتنا توزيع هذه المساعدات على الفقراء واللاجئين، المساعدات هذه تمثلت في الزيت، السكر، الحليب والسميد خاصة للعائلات التي لها أطفال صغار كانوا يستفيدون من حليب الأطفال كل يوم في قاعة مخصّصة لذلك».

وبعدها تم تأسيس لجنة الهلال الأحمر الجزائري، فكانت مهمتنا جمع التبرعات للمعوزين من أغذية وأفرشة، ملابس، نقود وأواني وكان يرأس الهلال الأحمر الجزائري قاضي من المحكمة اسمه باصي الطاهر من الأغواط، وقد ساهمنا حتى في جمع التبرعات لولايات أخرى خاصة في الصّحراء، ففترة الاستقلال عرفت تضامن الشعب الجزائري 100٪.

وأكّد بوجمعة فلاح، وهو يروي لنا مسيرة إعادة ولاية النعامة بعد الاستقلال، أنها كانت تابعة إداريا لولاية سعيدة إلى غاية سنة 1984، والنعامة كبلدية آنذاك كانت بلدية صغيرة جدا بها فرع إداري، وكانت هناك ثلاث بلديات كبريات لولاية سعيدة وهما عين الصفراء، المشرية والبيض، وبعض الإدارات أو الهياكل والمرافق العمومية كانت تعد على الأصابع بهذه البلديات باستثناء عين الصفراء باعتبارها كانت منطقة عسكرية وقت الاستعمار وعاصمة الولاية الثامنة للمنطقة التاريخية الخامسة. فكانت بها مدرسة الآباء البيض ومركزا للتكوين المهني والذي تم إنشاؤه من طرف المستعمر الفرنسي بعد إنجاز خط السكة الحديدية وفتح محطة للسكة الحديدية بالمدينة، إلى جانب فروع للتدريس عبارة عن براريك تم إنجازها بعد الاستقلال وهي خاصة بالتعليم الابتدائي فقط، بينما التعليم المتوسط والثانوي فكان بولاية سعيدة بالإضافة إلى مستشفى. أما مدرسة الآباء البيض وقت الاستعمار فكان من يتحصل على الشهادة بالمرحلة الابتدائية يدخل إلى هذه المدرسة، ولكن عليه دفع مبالغ مالية لأنها ليست مجانية والقليل جدّا من يتمكّن من دفع تكاليف الدراسة، وتم إغلاقها بعد الاستقلال مباشرة.

وكانت البلديات، تسير بمندوبيات إدارية عقب الاستقلال مباشرة إلى غاية إجراء أول انتخابات بلدية على المستوى الوطني في 07 فيفري 1967، فكانت أول مجالس بلدية لمدة خمس سنوات حيث بدأت الحركة التنموية بهذه المنطقة، لكن التنمية الحقيقية للمنطقة بدأت مع المجالس الثانية سنة 1972 يضيف المجاهد بوجمعة فلاح، والمشاريع الكبرى للمنطقة جاءت بعد سنوات الثمانينات خاصة بعد أن أصبحت النعامة ولاية سنة 1984.

النعامة اليوم وبعد 63 سنة من استرجاع السيادة الوطنية، قد تغير كل شيء فيها، فالنمو الديمغرافي ارتفع كثيرا، المنطقة توسّعت وكبرت، بلديات كانت عبارة عن فروع إدارية وسكنات متفرّقة أصبحت بلديات كبيرة بإداراتها سواء من حيث الهياكل أو المرافق العمومية، خاصة ما يتعلق بالتربية والصحة، بالإضافة إلى مشاريع أخرى خاصة من سنة 1990 إلى اليوم من حيث المشاريع السكنية، فقد شهدت تقدّما كبيرا في مختلف الميادين.

فتحت للجنوب الجزائري آفاق التنمية

الرئيس تبون وضع أسس مشاريع استراتيجية ورؤية تنموية شاملة

تبرز الذكرى 63 لعيد الاستقلال كمناسبة وطنية مهمّة، ومحطّة فارقة لاستذكار ما تم تحقيقه في تاريخ الجزائر المستقلّة، فالمناسبة بكل رمزيّاتها ودلالاتها التاريخية، تبقى شاهدة بصدق وواقعية عن حجم التحوّلات الكبرى التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال، خصوصاً بولايات الجنوب التي لطالما عانت إبان الحقبة الاستعمارية، قبل أن تحظى قبل سنوات قليلة خلت بالتفاتة كبيرة أعادتها إلى مكانتها المستحقّة في ظل سياسة تنموية شاملة ومُنصفة.

تندوف: علي عويش

شهدت الجزائر منذ الاستقلال جملة من الانجازات الضخمة التي شملت معظم مناطق الوطن، غير أنّ ما شهدته الولايات الجنوبية من تنمية غير مسبوقة تستحق وقفة تأمّل وإشادة، كونها مكتسبات أعادت كتابة المفاهيم وغيّرت من الصورة النمطية لولايات الجنوب بأنها مناطق صحراوية قاحلة غير صالحة للزراعة ولا تمتلك أدنى مقوّمات التنمية الحقيقية.

وفي هذا السياق، أوضح عضو المكتب الولائي للمنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين بتندوف، مصطفاوي مخطار، أنّ ولايات الجنوب أضحت اليوم فضاء للزيارات لوزراء ولجان وزارية وتقنيّين، يتعاقبون على زيارة هذه الولايات لتجسيد ومراقبة المشاريع الضخمة التي استفادت منها، مشيراً إلى أنّ هذه المناطق تشهد إنجاز مشاريع وطنية كبرى بأبعاد إقليمية، على غرار إنشاء 04 مناطق للتبادل الحر كلّها بولايات الجنوب، من أصل 05 مناطق عبر التراب الوطني، بالإضافة إلى المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد الرابط بين الجزائر وموريتانيا، والخط المنجمي الغربي وتوأمه الشرقي، والطريق العابر للصّحراء الذي يربط تندوف بالزويرات الموريتانية، وهي مشاريع كبرى عزّزت من مكانة ولايات الجنوب كمفصل استراتيجي يؤهّلها لتكون جسراً اقتصادياً، تجارياً وصناعياً يربط غرب إفريقيا والساحل بالبحر المتوسط.

وقال عضو المكتب الولائي للمنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين بتندوف، إنّ ولايات الجنوب باتت محط اهتمام متزايد من طرف السلطات العليا بالبلاد، وهو ما تترجمه فعلياً الزيارات المتتالية للمسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال لهذه الولايات، والتي مهّدت لزيارتين تاريخيّتين لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون إلى ولاية تندوف، ثم إلى ولاية بشار بعدها بعام، في خطوة تعكس الإرادة السياسية القوية لإعادة بعث الروح في ولايات الجنوب بما يحقّق العدالة الاجتماعية المنشودة ويقلّص من الفوارق الاجتماعية والتنموية بين مختلف مناطق الوطن.

وعبّر مصطفاوي في حديثه لـ«الشّعب» عن تفاؤله بتحقيق المزيد من المكتسبات، مستنداً في ذلك إلى المعطيات الإيجابية التي تسجّلها بلادنا على المستوى الاقتصادي في ظل إلتفاف الشعب حول قيادته السياسية، إلى جانب المسار المشجّع للأمن والسكينة العامة اللتان ترافقان الحركية التنموية الراهنة.

وقال بأنه من المجحف تقزيم ما تحقّق من نتائج معتبرة ومكاسب غير مسبوقة في الاقتصاد الوطني، مؤكّداً بأنّ هذه النتائج الايجابية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تتعدّاه إلى تسجيل مكاسب دبلوماسية أعادت للجزائر بريقها المعهود على الصعيد القاري، المتوسطي والعالمي، وتكلّلت بعضوية الجزائر في مجلس الأمن لسنتين متتاليتين، إلى جانب انخراطها بقوة في اتفاقيات شراكة أعادت للبلاد وزنها الإقليمي والدولي، وساهمت في جعلها وسيطاً صاحب يد بيضاء في حل النزاعات الداخلية والخارجية في العديد من الدول.

المتحدّث وهو يعدّد إنجازات الجزائر المستقلّة، خلُص إلى أنّ التنمية التي باتت شواهدها بادية للعيان، قد قلّصت بشكل كبير من حدّة الفوارق الاجتماعية بين الشمال والجنوب، وأصبح المستوى المعيشي لسكان الجنوب مطابقاً لسكان الولايات الشمالية بفضل تقسيمين إداريّين أقرّهما رئيس الجمهورية، ومرافقة هذا القرار بإنشاء المرافق العمومية والمطارات والساحات العمومية والجامعات والخدمات الصحية والتعليمية، التي تتطابق بين مختلف ولايات الوطن بفضل الرؤية التنموية التي أقرّها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وأشرفت على تجسيدها السلطات المحلية بولايات الجنوب.

ودعا مصطفاوي شباب ولايات الجنوب إلى تثمين وعدم نكران ما تم تحقيقه من مكاسب منذ الاستقلال، وإجراء مقارنة بسيطة عما كانت عليه الجزائر قبل سنوات، محذّراً من مغبّة الانخراط في المؤامرات الدنيئة التي تُدار في غُرف مظلمة خارج تراب الوطن وتستهدف بلادنا من بوابات الجنوب، من خلال نشر المخدرات والحبوب المهلوسة التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار الداخلي وتوريط شباب اليوم في قضايا التهريب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

واقترح المتحدّث الاحتكاك أكثر برموز الثورة لأخذ العِبر والدروس التاريخية من أجل تقوية الجبهة الداخلية، مؤكّداً بأنّ دراسة التاريخ ليست من باب التذكير بمآثر الرعيل الأول من المجاهدين والشهداء فحسب، بل لاستنباط الدروس والوقوف عند المحطات المهمة من تاريخ بلادنا المجيد.

مكاسب تنموية وصناعية تحقّقت بفضل حنكة الرجال

محطات متعـــددة لانتصـــار دولة الشهداء والمجاهدين

■ إجباريـــة التعليـــم لمواجهـــة تركـــة المستعمر الغاشـــم

استعرض المجاهد «المسعود شليق» المحكوم عليه بالإعدام وصاحب العديد من العمليات الفدائية إبان فترة الاستعمار الفرنسي في حديثه لـ«الشّعب»، محطات هامة في مسار التنمية والإصلاح الذي تعيشه الجزائر في مجال الصناعات، والتي انطلقت - حسبه- من عدم إبان فترة الاستقلال نظرا لسياسة التدمير والعزل الممارسة من طرف المستعمر في حقّ الجزائريّين طيلة فترة احتلاله للجزائر.

رابح سلطاني

تحدّث المجاهد عن مسيرة التعليم الإجباري والمجاني الذي بدأته الجزائر بعد الاستقلال لمواجهة التركة العظيمة التي تركها الاستعمار من جهل وتجويع في حق الجزائريّين، خاصة على مستوى القرى والأرياف التي كانت تمثل غالبية سكان الجزائر. وأبرز في السياق، الدور الكبير الذي لعبته السياسات الحكومية المتعاقبة بعد الاستقلال في مواجهة مختلف التحديات التنموية، تطبيقا لمبادئ أول نوفمبر 54 من تشييد للمدارس التعليمية وتطوير للتعليم جعلت من الجزائر وأبنائها يكسبون رهان معركة بناء المؤسّسات على غرار تأميم المحروقات وتطوير المؤسّسة الجزائرية في شتى المجالات يديرها أبناء المدرسة الجزائرية، وهو حلم تحقّق ويجسّد الآن.

واعتبر المجاهد «مسعود شليق»، أحد أبرز الوجوه التي أشرفت على تكوين المعلمين وتأطيرهم طيلة 40 سنة بعد الاستقلال بولاية برج بوعريريج، عن أهم المكاسب الصناعية والتنموية التي تحقّقت في شتى المجالات على غرار شقّ الطرقات وتشييد المؤسّسات والربط بالكهرباء خاصة خلال السنوات الأخيرة، التي ساهمت حسبه في فك العزلة عن القرى والمناطق الجبلية من شق للطرقات وتشييد للمؤسّسات على مستوى الأرياف والقرى التي كانت بمثابة حلم لدى ساكنة هذه المناطق.

تطوير الفلاحة ووقف النزوح الريفي

كما تطرّق ذات المتحدث، إلى أهم المكاسب التنموية التي تحقّقت في مجال الفلاحة وتطوير مختلف الشعب الفلاحية على مستوى القرى والأرياف، الأمر الذي ساهم -حسبه- في القضاء نهائيا على فكرة النزوح الريفي وهو التحدي الذي ظل مطروحا لدى الأجيال التي جاءت بعد الاستقلال، أبرزها تلك الإصلاحات الهيكلية الشاملة التي أطلقت خلال السنوات الأخيرة، تجسّدت في مختلف مناحي الحياة، وبدأنا نجني ثماره اليوم ونعيش ثمرة المنتوج الجزائري الأصيل بعيدا عن الاستيراد وعن الريع النفطي. وهي مسارات إصلاحية وتنموية نابعة -حسبه- من دراسة معمّقة للأوضاع التي تعيشها الجزائر، ساهمت في حفظ كرامة المواطن الجزائري لاسيما تلك المكاسب والإنجازات التاريخية في مجال التنمية الاجتماعية، التي ركّزت على محاربة البطالة، واستحداث مناصب للشغل ورفع من منحة البطالة وعلاوة المتقاعدين والفئات المعوزّة، وهي أشياء تدعو للفخر كانت بمثابة الحلم إبّان فترة الاحتلال الفرنسي الغاشم.

مسار مشرّف في تطوير الاقتصاد

كما تحدث المجاهد «مسعود شليق»، لـ «الشّعب»، عن تلك المكاسب الاقتصادية المحقّقة في مجال الصناعة، والتي بدأت حسبه منذ الإعلان عن تأميم المحروقات، ومكاسب جديدة بدأت تتحقّق في مجال الصناعات المتنوعة، منها الصناعات الإلكترونية الجزائرية، التي بدأت تقتحم الأسواق الأجنبية، في مجال صناعة المكيفات والثلاجات وغيرها بأيدي جزائرية، استطاعت خوض معركة الصناعة الإنتاجية بعيدا عن الريع النفطي.

وهي مؤشّرات إيجابية تدل -حسبه- على أننا في الطريق الصحيح، فضلا عن غيرها من الصناعات الأخرى المرتبطة بصناعة التعدين التي تؤهّلنا لإعادة تشكيل خارطة التعدين العالمي، شمل الزنك والفوسفات والحديد والذهب واليورانيوم والنحاس، وهي معادن تعد نفيسة جدا يزداد الطلب عليها في مجال الصناعات الإستراتيجية، تبشّر على أننا ماضون في الطريق الصحيح في مسار بناء الجزائر القوية المسقية بدماء شهدائها وأبنائها الوطنيّين.

المسيرة مستمرة من أجل جزائر جديدة مُنتصرة

المـــواطن شريك أساســـي فـــي صناعـــة القـــرار

بكثير من الفخر والاعتزاز يستذكر المجاهدان بوهنتالة عبد المجيد وبن فرحي أحمد بن موسى بطولات الجزائريّين، إبان الثورة المجيدة وتضحياتهم الجسام من أجل نيل الاستقلال، بعد أن خاضوا حربا ضروسا من الكرامة والعزة ومن أجل الحرية ضدّ الاستعمار الفرنسي البغيض، ليمضوا بعدها قُدما في مسيرة البناء والتشييد في جزائر حُرة مُستقلة أبية ومُزدهرة، تتنفس تنمية عميقة في كل شبر من أرضها الطاهرة، بفضل الجهود الكبيرة التي تم إنتهاجها، منذ فجر الإستقلال وإلى غاية الذكرى 63 لاسترجاع السيادة الوطنية، والمسيرة يقولان: « مستمرة من أجل جزائر جديدة مُنتصرة».

حمزة لموشي

يعتبر المجاهدان بن فرحي أحمد بن موسى، وعبد المجيد بوهنتالة وهو أمين قسمة المُجاهدين بأولاد عوف، بدائرة عين التوتة ولاية باتنة، من الأشخاص اللذان عاشا مرارة الاستعمار وتمتّعا بعدها بالحرية بنيل الاستقلال، حيث يستذكران في لقاء مع «الشّعب»، التطورات الكثيرة والمُتسارعة التي عاشتها الجزائر المستقلة، من أجل كسب معركة البناء والتشييد.

وفي هذا الإطار ثمّنا ما تحقّق من إنجازات على المستوى الوطني والمحلي، خدمة للسكان، خاصة في ظل الجزائر الجديدة المنتصرة.

فعمي عبد المجيد بوهنتالة، بعد الاستقلال إلتحق بسلك التعليم وتدرّج فيه، أين ربى أجيالا وأجيالا، ليترأس بعدها المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين التوتة، التي شهدت ولا تزال تنمية مقبولة في حدود الإمكانات المالية المتاحة، وفرت معها الدولة كل شروط الحياة الكريمة للساكنة بما في ذلك القاطنين في الأرياف، خاصة بعد برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الخاص بمناطق الظل، فقد تم ربط السكنات بالكهرباء والغاز ومدّ شبكة المياه الشروب وفك العزلة وتقريب الصحة من المواطن. ليست المناطق الحضرية وحدها التي استنشقت أنفاس التنمية في عهد الجزائر المستقلة، حسب عمي عبد المجيد، بل كل مناطق الوطن، فالتعليم أصبح متاحا للجميع ومجانا ونفس الشيء بالنسبة للصحة، وغيرها من القطاعات الحيوية التي لم تعد تؤرق المواطن، وفي أي نقطة من بلديات الولاية 61.

نفس الشيء ذهب إليه المجاهد بن فرحي أحمد بن موسى، الذي ورغم تعب السنين وتراجع الصحة الجسدية له، إلّا أنه لا يزال يتذكّر مآثر الثورة وإنجازات الاستقلال، خاصة وأنه أحد أبرز شُهود العيان الذين عايشوا حادثة غار إيفيس (ايفيس كلمة شاوية تعني حيوان الضبع الذي يسكن الغار إلى يومنا هذا)، التي حاولت فيها فرنسا الإجرامية قتل أكثر من 78 مُجاهدا خنقًا بالغاز في مُحاولة لتصفية الثورة بمنطقة أولاد عوف التاريخية.

ويرى عمي أحمد أنّ الكثير من الإنجازات التنموية قد تحقّقت وأنّ أجيال الحاضر تنعم بالحرية والتنمية، بل وأصبحت حياة الساكنة مريحة في المدن والأرياف، حيث أصبح في متناول الفلاحين حفر الآبار وربط منازلهم المُتفرّقة والنائية وفي المناطق الوعرة بمُختلف الشبكات الأمر الذي مكّن الساكنة من حياة أفضل، فمثلا بلدية أولاد عوف استفادت من عدة مشاريع تنموية هامة منذ الاستقلال ساعدت على الاستقرار في الأرياف وتنمية تلك المناطق، التي كانت مهجورة وموحشة خاصة في العشرية السوداء.

التنمية المحلية حسب المجاهدَيْن، عمي عبد المجيد وعمي أحمد واقع حقيقي في الجزائر منذ الاستقلال، فولاية باتنة مثلا تشهد سنويا العشرات بل المئات من المشاريع الهامة والحيوية في كل القطاعات، والتي تركت بصمتها في حياة المواطن ويومياته، فقاعات العلاج أصبحت مفتوحة في كل الأوقات والمياه الشروب تزور الحنفيات باستمرار والكهرباء متوفّرة، والقادم أفضل. فبلادنا تعيش نهضة تنموية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث تم اشراك المواطن في صناعة القرار على المستوى المحلي في إطار الديمقراطية وأصبحت المشاريع التنموية تأخذ في الحسبان الجودة والسرعة والمقاييس الجيدة.

من تحدي انتزاع الحق في الوجود إلى ترسيخ الإنجازات

الاكتفاء الذاتي والتنافسية العالمية.. المعركة الجديدة

في زمن تتسارع فيه وتيرة الحياة وتتجدّد التحديات، يبقى صوت الماضي حاملا للحكمة والتجربة، مفعما بالمجد والبطولات، التقينا مؤخّرا بالمجاهد أحمد طواقين، رئيس جمعية 08 ماي 1945، أحد شهود ثورة التحرير الجزائرية المجيدة، ليشاركنا رؤيته حول مسيرة التنمية في الجزائر، مقارنًا بين ظروف الأمس القاسية وإنجازات اليوم، بعد مرور 63 عامًا على الاستقلال.

أم الخير سلاطني

حديث المجاهد طواقين، المعروف في الأوساط العلمية والثقافية بصفته عضو في جمعية العلماء المسلمين، لم يكن مجرّد استعراض للذكريات، بل كان شهادة حية على التحولات الكبيرة التي شهدتها البلاد.

بدأ المجاهد أحمد طواقين، حديثه بنبرة تحمل بين طياتها الفخر والألم، مستعيدًا صورة الجزائر قبل الاستقلال وخلاله: «كانت الجزائر بالأمس جرحًا غائرًا، فسنوات الاستعمار خلّفت وراءها خرابًا وتخلّفًا في كل المجالات، لم تكن هناك بنية تحتية حقيقية، لا مستشفيات كافية، ولا مدارس تستوعب أبناءنا، ولا مصانع تنهض باقتصادنا، كان همّنا الأكبر هو التحرير، تحرير الأرض والإنسان، لكن حتى في أوج الكفاح المسلّح، كنا نحلم بجزائر مزدهرة، جزائر تستطيع أنّ توفّر لأبنائها ما حُرموا منه لقرون». وأشار المجاهد إلى أنّ التنمية آنذاك كانت حلماً بعيد المنال، فالموارد كانت شحيحة والجهد الأكبر منصبًا على المقاومة والصمود، فلما «كنا نزرع القمح تحت الرصاص، ونبني المنازل المتواضعة بأيدينا، ونُعلّم أبناءنا في الخفاء، التنمية كانت في عقولنا، في إصرارنا على بناء دولة حرة قوية».

وبانتقاله تحمل الأمل والتفاؤل، تحدّث المجاهد طواقين، عن جزائر اليوم: «بعد 63 عامًا، تبدّلت الصورة بشكل جذري، الجزائر اليوم ليست هي الجزائر التي حاربنا من أجلها فقط، بل هي جزائر جديدة فعلا، تتطلّع إلى المستقبل بثقة، عندما أرى الطرق السريعة التي تربط ولايات الوطن، والمستشفيات الحديثة التي تقدم الرعاية الصحية لأبنائنا، والجامعات التي تضيء دروب العلم لشبابنا، أشعر بفخر لا يوصف، لم يعد التعليم حكرًا على فئة، بل أصبح حقًا مكفولًا للجميع».

وأشاد المجاهد بالتطور الكبير في البنية التحتية والمجالات الاجتماعية، قائلا: «في السابق، كان الوصول إلى أبسط الخدمات تحديًا كبيًرا، أما اليوم، الماء والكهرباء يصلان إلى أبعد القرى، قطاع الصناعة يشهد نموًا ملحوظًا، الزراعة تتطور، وقطاع الطاقة هو قاطرة التنمية، هذا ليس سحرًا، بل هو نتيجة تضحيات جسام وجهود متواصلة من أجيال متتالية»، ويواصل حديثه :»التنمية اليوم أصبحت واقعًا ملموسًا، وإن كانت لا تزال هناك تحديات نسعى لتجاوزها».

مقارنة بين تحديات الأمس وانجازات اليوم

ولخّص المجاهد أحمد طواقين، الفارق بين المرحلتين قائلاً: «كان تحدي الأمس هو انتزاع الحق في الوجود، أما تحدي اليوم فهو ترسيخ هذا الوجود وبناء دولة قوية اقتصاديًا واجتماعيًا، بالأمس، كنا نبحث عن لقمة العيش وكرامة الإنسان، واليوم، نبحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنافسية العالمية ورفاهية المواطن». وختم المجاهد حديثه بتوجيه رسالة إلى الأجيال الشابة قائلا: «أنتم اليوم تتحمّلون مسؤولية الحفاظ على هذا الوطن وتطويره، الأمس كان كفاحًا من أجل الحرية، واليوم هو كفاح من أجل التنمية والازدهار، تذكّروا دائمًا أنّ ما تحقّق لم يأتِ بسهولة، فحافظوا عليه واسعوا جاهدين لجعله أفضل».

إنّ حديث المجاهد أحمد طواقين، هو شهادة قيمة على التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال، من رماد الاستعمار، نهضت الجزائر لتشيد صرحًا شامًخا من التنمية، ورغم التحديات المستمرة، فإنّ العزيمة والإصرار يبقيان المحرك الأساسي لمواصلة مسيرة البناء نحو مستقبل أفضل.

من أحياء هشة إلى مدن عصرية

السكن.. معركة متواصلة للجزائر المنتصرة

منذ أن استعادت الجزائر سيادتها الوطنية في 5 جويلية 1962، شرعت الدولة في معركة جديدة عنوانها «التشييد والبناء»، وكانت قسنطينة، التي خرجت مثقلة بجراح الاستعمار، من بين الولايات التي شملها التغيير العميق في بنيتها العمرانية.

مفيدة طريفي

المجاهد «الطيب منايفي»، أحد أبناء المدينة الذين عايشوا بدايات الاستقلال، يسترجع في حديثه لـ«الشّعب»، مشاهد قسنطينة القديمة، حين كانت السكنات الهشة تملأ المشهد، قائلا «كنّا نعيش في أحياء ضيقة، بيوت متلاصقة من القصدير والطوب، لا كهرباء ولا صرف صحي، مجرّد بقايا استعمارية لا تليق بكرامة الإنسان».

مضيفا أنه «بعد الاستقلال، بدأت الدولة في خطوات جريئة لإعادة إعمار البلاد، في قسنطينة، ظهرت أولى الأحياء الجديدة في السبعينيات، ثم جاء مشروع علي منجلي ليشكّل نقطة تحوّل عمراني كبير»، فقد تحوّلت علي منجلي، التي كانت مجرّد امتداد صحراوي، إلى مدينة جديدة بكل مقومات الحياة، تضم سكنات اجتماعية وترقوية، جامعات، مستشفيات، محطات نقل، ومناطق نشاط تجاري، ما جعلها قطبًا عمرانيًا قائما بذاته يخدم التنمية المحلية. ويعتبر «الطيب منايفي» أنّ هذا التحوّل لم يكن شكليًا، بل يعكس رؤية استراتيجية للدولة تهدف إلى إعادة توزيع السكان وتوفير ظروف عيش كريم للمواطن، خاصة مع الارتفاع الديمغرافي الكبير.

وفي حديثه، لا يُخفي المجاهد تأثره بما تحقّق من منجزات، قائلاً: «ما أنجز منذ 1963 إلى اليوم ليس بالقليل... كنا نحلم بسقف يؤوينا، واليوم نرى مدنًا تُبنى وفق معايير حديثة، فيها المدارس والمرافق، وهذا بفضل الإرادة السياسية والوفاء لرسالة الشهداء»، مشيرا إلى أهمية خلق مدن جديدة تواكب متطلبات العصر، وتكون منصات لانطلاقة اقتصادية محلية، وليس فقط مجرّد تجمّعات سكنية.

بين قسنطينة الأمس واليوم، مسافة عمرانية وإنسانية طويلة، رسمت ملامحها أجيال متعاقبة من الجزائريّين، ولا يزال التحدي قائما، فمع كل توسّع حضري، تُطرح تساؤلات جديدة حول استدامة المدن، وضرورة ربط العمران بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تحيي الجزائر الذكرى 63 للاستقلال، فإنّ المدن التي شُيّدت بسواعد أبنائها تظل شاهدة على تضحيات الأمس وطموحات الغد.

انبثـــــق فجـــــر التّحريـــــر فأشرقـــــت شمـــــس الرّيـــــادة الصحيـــــة

العدالة الاجتماعية..أولوية الأولويات

• صحّة المواطن فوق كل اعتبار وكرامته مبتدأ ومنتهى • تشييد دولة عصرية بمفاتيح المساواة بين كل السّكان والمناطق

منذ شرقت شمس الحرية على ربوع الجزائر، معلنة بزوغ فجر الاستقلال المجيد، شقّت الأمة طريقها بثباتٍ وإصرار نحو تشييد دولة عصرية تتنفيّا ظلال العدالة، وتتوشّح بقيم الكرامة والمساواة، مستشرفة آفاق المستقبل بعزيمة لا تلين.

مسعودة براهمية

وفي صميم هذا المسار النهضوي، تبوّأ القطاع الصحي مكانة ريادية، إذ عُدّ عنوانًا لصون كرامة المواطن، وتجسيدا صادقا لمبادئ الإنسانية السامية، ما جعله أحد أعمدة التحديث الوطني، ورهانا استراتيجيا لبناء منظومة صحية قوية، عادلة، وشاملة.

وها هي عروس الغرب، وهران، تشرق اليوم كرمز حيّ لحلم يتجسّد على أرض الواقع، وهي تمضي بخطى واثقة نحو ريادة صحية مرجعية، حاملة تطلّعات أمة بأسرها لتعزيز الأمن الصحي، وترسيخ السيادة الوطنية في هذا القطاع الحيوي، كما جاء على لسان مدير الصحة والسكان للولاية، حاج بطواف.

أفاد بطواف في تصريح لـ "الشعب"، بأن "ولاية وهران تمثل نموذجا رائدا في مسار النهوض بالمنظومة الصحية، بفضل ما شهدته من مشاريع توسعية طموحة ومنشآت حديثة، ما يعكس التزام الدولة بتوفير خدمات صحية عصرية، تضمن كرامة المواطن وتستجيب لتطلعاته".

بنى تحتية متطوّرة وموارد بشرية نوعية

وأوضح بطواف أن "الولاية تضم حاليا **28** مؤسسة صحية ناشطة، إلى جانب مديرية الصحة ومعهدين لتكوين أعوان شبه الطبي، في حين تتواصل الأشغال لإنجاز مستشفيين جديدين؛ الأول مخصص لأمراض الحساسية والجهاز التنفسي ببلدية بطيوة، والثاني لأمراض الرأس والعنق بحي رجنسي، ما سيرفع عدد المؤسسات الصحية إلى **33** عند الانتهاء من هذه المشاريع".

وفقا لمدير الصحة، تعتمد هذه المنظومة الصحية على مستشفيين جامعيين أساسيين: "مؤسسة أول نوفمبر" في إيسطو، و«بن زرجب" في منطقة البلاطو، إضافة إلى **11** مؤسسة استشفائية متخصصة، تشمل خمسة مراكز تُعنى بصحة المرأة والولادة، ومستشفى خاص بطب الأطفال، وآخر للأمراض النفسية، إلى جانب مركز لطب العيون، ومرفق مخصص لحالات الطوارئ الطبية والجراحية.

كما يشمل القطاع العمومي بوهران خمس مؤسسات استشفائية عمومية، موزعة على بلديات كبرى: عين الترك، قديل، الكرمة، المحقن وحي النجمة لبلدية سيدي الشحمي، إلى جانب تسع مؤسسات للصحة الجوارية تُعنى بالجانب الوقائي.

وعلى صعيد التغطية الصحية القاعدية، تضم الولاية **49** عيادة متعددة الخدمات، يعمل منها **39** بنظام **24/24**، بالإضافة إلى **81** قاعة علاج و**45** مركزا صحيا موزعين عبر مختلف مناطق الولاية، مما يعزز فرص الوصول إلى الرعاية الصحية.

يشرف على هذا القطاع قرابة **23** ألف مستخدم من أطباء، ممرضين، أعوان شبه طبيين، إداريين وغيرهم، في مؤشر واضح على حجم الموارد البشرية المسخّرة.

مشاريع كبرى قيد الانطلاق

بيّن بطواف أن "الرؤية التكاملية المعتمدة في التسيير، جعلت من الولاية قطبا استشفائيا متميزا، يخدم سكانها ويمتد أثره إلى المرضى من ولايات مجاورة، ما يترجم بوضوح التوجّه الوطني نحو ترسيخ العدالة الصحية وتحقيق تنمية صحية متوازنة"، ولفت إلى أن "أبرز التحديات التي واجهها منذ تعيينه في **9** أكتوبر **2022**، تمثلت في تسريع استكمال المشاريع الصحية العالقة، التي يعود بعضها إلى سنة **2008**"، معتبرا إياها "أولوية مركزية في إطار تنفيذ تعليمات وزارة الصحة، الرامية إلى تطوير البنية التحتية الصحية بما يتناسب مع مكانة وهران كقاطرة استشفائية في المنطقة الغربية".

وصرّح المسؤول ذاته أنه "في ظرف أقل من ثلاث سنوات، تم استلام خمس مؤسسات استشفائية توفّر أكثر من **900** سرير جديد، من بينها مستشفى متخصص في علاج الحروق الكبرى يضم ما يزيد عن **120** سريرا، وُصف بأنه يمثل مفخرة وطنية في مجال الصحة"، وأشار إلى أن "المشاريع الجارية تشهد تقدما ملموسا؛ حيث بلغت نسبة الإنجاز **25** ٪ بمصلحة الاستعجالات بمستشفى عين الترك، و**90** بالمائة بالمحقن في بلدية أرزيو، مرجّحا دخول هذا الأخير حيز الخدمة قبل نهاية السنة الجارية".

وفي السياق ذاته، أفاد بأن "عيادة جديدة ستُفتتح خلال جويلية الجاري بمسرغين، لترتفع بذلك العيادات المتعددة الخدمات في المنطقة إلى ثلاث، إحداها دخلت الخدمة في فيفري **2023**، وأخرى لا تزال في طور الإنجاز".

كما أوضح أنّ "نسبة الإنجاز في العيادتين متعددتي الخدمات بحي حياة ريجنسي وحي الشهيد محمود بحاسي بونيف، بلغت **99,99** بالمائة، وهما حاليا في مرحلة التزود بالتجهيزات الطبية". وأضاف أنّ "الأشغال انطلقت لإنشاء عيادة متعددة الخدمات في بلدية بوسفر، بالتوازي مع تسجيل مشروع جديد لإنجاز مستشفى بسعة **60** سريرا ببوتليليس، إضافة إلى **9** عيادات أخرى ببلديات، استوفت معيار الكثافة السكانية."

كشف كذلك عن "إطلاق مناقصة لاقتناء تجهيزات طبية متطورة، تشمل جهازي رنين مغناطيسي لفائدة مستشفى وادي تليلات وسيدي الشحمي، إلى جانب جهازي سكانير لفائدة مستشفى الكرمة ومستشفى الحروف".

معهد السرطان..نقلة نوعية

واعتبر محدثنا أن" المعهد الوطني للسرطان، الواقع ببلدية سيدي الشحمي ضمن دائرة السانية، من بين المشاريع الحيوية التي تحظى باهتمام خاص"، حيث أعلن عن "قرب استلامه، بعد أن تجاوزت نسبة تقدم الأشغال فيه عتبة **80** بالمائة".

أكد المسؤول أن "هذا المعهد يُعد الأول من نوعه على الصعيد الوطني؛ حيث يجمع تحت سقف واحد التخصصات العلاجية والبحثية المتعلقة بمكافحة السرطان، مما يمثل قفزة نوعية في مجال التشخيص والعلاج، وسيتوفر المعهد على **120** سرير، إلى جانب تقديم العلاجات كالعلاج الإشعاعي، الكيميائي والمناعي، إضافة إلى إجراء العمليات الجراحية داخل نفس المنشأة، كما سيتضمن فضاءً مخصصا للبحث التجريبي لدراسة العوامل المرتبطة بانتشار السرطان، كالعوامل الجينية والبيئية، مع مراعاة الخصوصيات المحلية، ما يدعم المساعي العلمية لتطوير سبل الوقاية والعلاج".

وهران تقود ثورة علاج الأورام

بالنظر إلى ذلك، كشف محدثنا أن "عام **2026** يُرتقب أن يشكل نقطة تحول حاسمة في جهود مكافحة السرطان، وسط ترجيحات بتصدر ولاية وهران المشهد الوطني، بفضل المبادرات المتواصلة والجهود المبذولة من مختلف الفاعلين".

وفي هذا الإطار، سلّط مدير الصحة الضوء على النقلة النوعية التي شهدها مجال علاج الأورام، مذكّرا بأن أن الانطلاقة كانت عام **2014**، باقتناء جهاز تسريع خطي واحد فقط لفائدة المؤسسة الاستشفائية الأمير عبد القادر بالحاسي، وهو ما اضطر العديد من المرضى، وخاصة النساء المصابات بسرطان الثدي، إلى التنقل نحو ولايات أخرى من أجل تلقي العلاج".

وأضاف أن "المركز شهد في الفترة الأخيرة تعزيزا ملموسا على مستوى التجهيزات، تمثل في تزويده بجهازي تسريع خطيين إضافيين، فضلا عن جهاز ماسح ضوئي ثانٍ مخصص لمحاكاة العلاج بالأشعة، مما ساهم بوضوح في تحسين جودة الرعاية الصحية، وتخفيف فترات الانتظار وتحسين التكفل بالمرضى". كما أشار إلى "الانتهاء من كافة الإجراءات اللازمة لاستبدال المسرع الخطي القديم، نظرا لتدهور حالته، بجهاز حديث عالي الأداء يفي بالمعايير الطبية العالمية الحديثة".

وفي إطار الجهود الوطنية المبذولة لتقوية منشآت الصحة العمومية، تم تزويد المركز الاستشفائي الجامعي، الدكتور بن زرجب، بجهازين جديدين من المسرّعات الخطية، حيث وصلت عملية تركيبهما إلى مراحلها النهائية، على أن يبدأ تشغيلهما رسميا خلال شهر جويلية الجاري، بحسب المصدر ذاته.

وأوضح أن "دخول هذين الجهازين حيز الخدمة، إلى جانب تدشين ثلاثة مسرّعات إضافية بالتزامن مع افتتاح معهد السرطان الجديد، سيرفع عدد المسرّعات الخطية في وهران إلى ثمانية، ما يضع الولاية في مقدمة ولايات الوطن من حيث توفر هذا النوع من التجهيزات الطبية".

أوّل PET Scan وروبوت جراحي عمومي

كشف محدثنا أيضا عن "التحضير لاقتناء أول جهاز "PET Scan" بالجهة الغربية من البلاد، والمقرر تركيبه بمستشفى أول نوفمبر خلال سنة **2026**، بتمويل من الصندوق الوطني لمكافحة السرطان". وأفاد بأن "هذه التقنية تمثّل خطوة نوعية في مجال التشخيص المبكر، بفضل قدرتها العالية على رصد الخلايا السرطانية من خلال تحليل نشاطها الأيضي، مما يسهم في تعزيز فرص العلاج في مراحله الأولى وبفعالية أكبر".

وأشار أيضا إلى "إحراز تقدم ملموس في الإجراءات الإدارية الخاصة باقتناء أول روبوت جراحي لفائدة القطاع الصحي العمومي، ومن المتوقع أن يتم تزويد المؤسسة الاستشفائية الجامعية أول نوفمبر **1954** به في القريب العاجل".

وبذلك ستكون ولاية وهران واحدة من بين أربع ولايات نموذجية، إلى جانب الجزائر العاصمة، عنابة وقسنطينة، ستعتمد هذه التقنية الطبية المتطورة، في إطار الجهود المبذولة لمواكبة وتيرة التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال الجراحة، حسب تعبيره.

تكامل صحي بين القطاعين العام والخاص

في موضوع ذي صلة، ثمّن مدير الصحة لولاية وهران، بطواف حاج، الجهود الفعالة التي يبذلها القطاع الصحي الخاص، مؤكدا أن "هذا القطاع يشهد تطورا ملحوظا، يترجم ديناميكية متنامية ومساهمة ملموسة في دعم المنظومة الصحية العمومية على مستوى الولاية".

وأوضح أن "هذا التطور يتجسد في تنوع الاختصاصات وتحسن جودة الخدمات الطبية المقدمة، ما يعزز مبدأ التكامل بين القطاعين العام والخاص، ويساهم في تخفيف الضغط عن المستشفيات العمومية".

وحسب المعطيات الرسمية، تشهد الولاية توسعا متزايدا في البنية التحتية للقطاع الصحي الخاص، حيث تحتضن **25** مؤسسة استشفائية خاصة، بالإضافة إلى أربع عيادات متنقلة متخصصة في طب العيون والطب النووي وأمراض السكري، ما يثري العرض الصحي المحلي ويستجيب لحاجيات المواطن.

وتدعمت المنظومة الصحية الخاصة بإنشاء **11** مركزا للتشخيص الطبي، و**39** قاعة علاج موزعة على نقاط استراتيجية، لضمان تقريب الخدمات الصحية من المواطن وتعزيز الرعاية الأولية.

وفي مجال الصحة الإنجابية، تضم الولاية ثلاثة مراكز للتلقيح الاصطناعي مخصصة لدعم الأزواج، الذين يعانون من صعوبات في الإنجاب، ضمن إطار المساعدة الطبية على الإنجاب (**PMA**).

أما في جانب الرعاية الدائمة، فيلعب القطاع الخاص دورا محوريا من خلال **11** مركزا لغسيل الكلى، ومركز متخصّص في صناعة وتركيب الأطراف الاصطناعية وتجهيز المعاقين، في بعد إنساني واجتماعي لافت.

ويعتمد هذا القطاع على شبكة مخبرية متطورة تشمل **100** مخبر للتحاليل الطبية، و**24** مخبرا لأمراض الدم، و**17** مختبرا للتشريح الطبي، و**24** مخبرا لصناعة الأسنان، ما يعكس تقدما لافتا في الخدمات المساندة.

وفي جانب الدعم اللوجستي، يتجلى دور النقل الطبي الخاص عبر **22** مؤسسة متخصصة، توفّر وسائل نقل فعالة للمرضى وتضمن استمرارية الرعاية في مختلف الحالات.

ويستند هذا الزخم إلى قاعدة بشرية مؤهلة، تضم **1004** أطباء مختصين في مختلف التخصصات، و**522** طبيبا عاما، و**22** قابلة، بالإضافة إلى **513** طبيب أسنان عاما و**153** طبيب أسنان مختصا.

كما يشمل الطاقم أيضا **68** أخصائي بصريات، و**180** مختصا في صناعة النظارات الطبية، فضلا عن **65** أخصائيا في تقويم النطق، و**65** مختصا في علم النفس العيادي، و**31** أخصائيا في التدليك العلاجي.

شكل هذا النسيج الصحي المتكامل ركيزة قوية للمنظومة الصحية بالولاية، حيث يعكس التزام القطاع الخاص بتقديم خدمات طبية ذات جودة عالية، تُسهم في ضمان الأمن الصحي للمواطنين وتوفير توازن حقيقي مع القطاع العمومي.

واختتم مدير الصحة بطواف حاج، تصريحه بالتأكيد على أن "ولاية وهران تحصد اليوم نتائج سنوات من العمل والتخطيط، لتغدو نموذجا يحتذى به في مجال تطوير القطاع الصحي"، مشددا في الوقت ذاته على أن "صحة المواطن تبقى أولوية لا مساومة فيها، وكرامته خط أحمر لا يُمس".

مكاسب مميّزة لتمكينها سياسيّا واقتصاديّا واجتماعيّا

المرأة الجزائرية..دور استراتيجي من التّحرير إلى التّطوير

• دستور 2020..مكتسبات تاريخية وحقوق يحتذى بها • حقوق الطّفولة..الدّولة حريصة على توفير بيئة آمنة وداعمة • ذوو الهمم..حماية من التّهميش وضمان تكافؤ الفرص

في معادلة صناعة الغد وبناء الإنسان واستشراف المستقبل، كان للمرأة الجزائرية منذ 63 سنة من الاستقلال دور محوري واستراتيجي، تدرّجت فيها مهامها حتى بلغت مسؤولياتها أعلى المراتب والمناصب في الدولة، دولة تؤمن أنّ المرأة رقم جوهري لتحقيق الرخاء والنماء، فهي نصف المجتمع وتبني نصفه الثاني.

فتيحة كلواز

لم تغفل جزائر الاستقلال والسيادة عن الدور المحوري الذي تؤديه المرأة في صناعة الغد، التمكين والفعالية هدف حرصت على تحقيقه منذ استقلالها لتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أقرّه المشرع الجزائري من خلال صياغة آليات جديدة بغية تمكين وترقية المرأة، حيث عرف التشريع الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال لصالحها بتعديلات أدخلت على مختلف القوانين كقانون العقوبات وقانون الجنسية وقانون العمل وقانون الأسرة، دون إغفال الخطوة الهامة المتعلقة بتعديل الدستور في 2020، والتي تضاف إلى العديد من المكتسبات التي حققتها المرأة الجزائرية الرامية إلى ضمان الحماية لحقوقها وحرياتها تماشياً مع دورها الاستراتيجي.

الدستور.. الحامي الأول لحقوق المرأة

كرّس الدستور الجزائري عام 2020 مبدأ المساواة بين الجنسين، وضمن في الوقت نفسه الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية وتعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي، كما وطّد حمايتها من مختلف أشكال العنف، ومن جميع أشكال التمييز، وهو ما جعل الجزائر من الدول الرائدة عربياً ودولياً في تمكين وتفعيل دور المرأة في المجتمع.

ونصت المادة 35 على ضمان الدولة للحقوق الأساسية والحريات وجاء فيها "تستهدف مؤسسات الجمهورية ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة كل العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية".

أما المادة 37 فتنص على أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي".

فيما أقرت المادة 40 بأن الدولة "تحمي المرأة من كل أشكال العنف في كل الأماكن والظروف، في الفضاء العمومي والمجالين المهني والخاص. ويضمن القانون استفادة الضحايا من هياكل الاستقبال ومن أنظمة التكفل ومن مساعدة قضائية."

أما المادة 59، فتنص على أن الدولة "تعمل على ترقية حقوق المرأة السياسية بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة". هذا و«تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق الشغل.. وتشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية والهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات"، حسب المادة 68.

قوانين تكرس المساواة والعدالة الاجتماعية

منح قانون الجنسية الجزائرية للمرأة الحق في نقل جنسيتها لابنها أو ابنتها، بعدما كان الأب فقط من يملك هذا الحق، "وحسب الأمر رقم 86-70 المؤرخ 17 شوال عام 1390 الموافق لـ 15 ديسمبر سنة 1970، المتضمن قانون الجنسية الجزائرية، المعدل والمتمم بالأمر رقم 01-05 المؤرخ 18 محرم عام 1426 الموافق 27 فبراير سنة 2005"، في سياق العدالة بين الجنسين، وبما يتلاءم مع المواثيق الدولية التي أمضت الجزائر عليها، وفي نفس السنة عرف قانون الأسرة تعديلات مهمة يهدف من إجرائها تعزيز المساواة بين الزوجين وتحسين وضع المرأة داخل الأسرة.

ولا يمكن الحديث عن مكتسبات المرأة بعيداً عن قانون العمل الذي يعطي المرأة حقوقاً تتردد حتى الدول المتقدمة في إعطائها لها، فقد منع التمييز بين الجنسين في التوظيف، وساوى بين الجنسين في الأجر، مع حماية حقوق المرأة المتعلقة بالحماية الاجتماعية والحماية من الفصل خلال فترة الحمل أو عطلة الأمومة. هذه الأخيرة، تم تمديدها إلى خمسة أشهر للمرأة العاملة بعدما كانت 3 أشهر، وصادق المجلس الشعبي الوطني ماي الماضي على "مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 جويلية 1983، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، والذي يتضمن تمديد مدة عطلة الأمومة لفائدة المرأة العاملة". وهو مكسب يضاف إلى المكاسب التي تحققها المرأة، ما يعكس حرص الإرادة السياسية على تمكين المرأة وتهيئة الظروف لها للتوفيق بين التزاماتها المهنية والأسرية، في إطار رؤية اجتماعية عادلة وإنسانية، وتعزيز دور المرأة المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الحماية من العنف حق مكفول

تمكين المرأة اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً وتعزيز أدوارها القيادية من خلال إبراز الدولة لدورها المحوري في صناعة الفرد والمجتمع في آن واحد، ووضع منظومة قانونية متكاملة تحافظ على حقوقها الفردية والمهنية وتجسد جميع مكتسبات المرأة، رافقه صرامة أمام أي تجاوز في حقها، بترسيخ حقيقة أن حماية المرأة من العنف الممارس ضدها في مختلف المجالات هو حق تكفله الدولة.

ولتحقيق الفاعلية، تكرس الدولة حق المرأة المُعنفة المدني الذي يكفله الدستور والقوانين الوطنية في التبليغ، حق إيداع شكوى لدى الجهات المختصة يمكنها من الحصول على الحماية القانونية والمساعدة القضائية، وقد سهلت الدولة إيداع المرأة لشكوى من خلال إطلاق موقع إلكتروني للتكفل بها.

ويمكن للمرأة إيداع شكواها لعدة جهات مخولة لاستقبالها، أولها المصالح الأمنية التي وضعت أرقاماً خضراء هي 15-48، 17 و104 بالإضافة إلى مواقع إلكترونية تسمح للمرأة التبليغ عن حالة العنف، فهذه الأرقام والمواقع تحرر المرأة المعنفة (أو من يريد التبليغ عن حالات التعنيف) من الخوف والقيود.

بالإضافة إلى المصالح الأمنية والقضائية، أطلقت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة مارس الماضي الرقم الأخضر 10-26 لاستقبال شكاوى النساء المعنفات، في نفس الوقت وضعت الوزارة فريقاً متخصصاً من نفسانيين ومساعدين اجتماعيين لمرافقتهن وتوجيههن وإعلامهم بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها للتبليغ عن حادثة العنف، بالإضافة إلى توجيههن إلى المؤسسات المتخصصة في التكفل بهذه الشريحة من النساء.

كما ألزم القانون رقم 11-18 المتعلق بالصحة مهنيو القطاع خلال ممارستهم مهامهم التصريح إلى المصالح المعنية بحالات الاعتداء التي تستقبلها المصالح الطبية بالأخص النساء ضحايا عنف.

كل هذه الآليات استحدثتها الدولة من أجل وصول صوت المرأة أينما كانت لحمايتها من العنف، خاصة إذا علمنا أن العنف المنزلي هو أهم أنواع العنف الذي تتعرض له النساء بسبب حساسية المُعَنِف والمُعَنَف في الأسرة لذلك تصمت أغلب السيدات عنه خوفاً من نبذها في محيطها الأسري.

ولمنع أي انعكاسات سلبية على المرأة المعنفة التي أودعت شكوى لدى المصالح المعنية، وفرت لها المصالح الأمنية بيئة آمنة تضمن السرية لاستقبالها، نجد منها "الفرق الخاصة بحماية الأحداث" التابعة لمصالح الدرك الوطني، "فرق حماية الأشخاص الهشة" التابعة لمصالح الأمن الوطني تتواجد على مستوى الشرطة القضائية بأمن الدوائر، تشرف عليها إطارات نسوية ويرفقها أخصائيون نفسانيون.

بالإضافة إلى آليات تضمن لها الحماية والتكفل النفسي من خلال "مرافقة الضحية وإعلامها بحقوقها القانونية وإرشادها إلى الإجراءات الواجب اتخاذها مع ضمان تلبية الحاجيات الخاصة للنساء الحوامل والمرضعات وذوي الاحتياجات الخاصة."

بالإضافة إلى توفير مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن لـ "فضاءات الاستقبال، الإصغاء والتوجيه والمرافقة" لفائدة النساء والفتيات المعنفات، مهمتها المرافقة النفسية وتوجيه الضحايا إلى المراكز والمؤسسات تحت الوصاية.

الطفولة.. حاضر يصنع المستقبل

إلى جانب المرأة، سخرت الجزائر كل إمكانياتها لضمان حق الطفل الجزائري في حياة كريمة تؤهله ليكون رجل الغد وأحد سواعد بناء المستقبل، وسجلت منذ الاستقلال خطوات عملاقة في مجال حماية وترقية حقوق الطفل، وحرصت على مدار 63 سنة على حق التعليم والصحة بتأمين التعليم الإجباري والصحة المجانية، في نفس الوقت وضع منظومة تشريعية تضمن آلياتها الحماية القانونية للطفل.

وحرص المشرع الجزائري دائماً على "إحاطة الطفل بالحماية القانونية الكاملة، من خلال عناية المؤسس الدستوري على إحاطة الطفل بالحماية، منذ دستور 1963 إلى غاية دستور 2020، وما تبعها من سياسات تنفيذية منذ الاستقلال، خاصة دسترة مبدأ محوري في المادة الـ71، عزز حقوق الطفل بتكريس المصلحة العليا للطفل".

كما شددت الدولة على الحماية القانونية للطفل من كل أشكال العنف والخطر، "ولعل إقرار تكييف العقوبة لحالة القصر، وفصل الأحداث الصغار عن الكبار بالمؤسسات العقابية، وإحداث مراكز لإعادة التربية وإدماج الأحداث"، من أهم الأمثلة على ذلك، دون أن ننسى تشديد الأحكام في قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية، على كل من تسول له نفسه ارتكاب جريمة في حق طفل.

ذوو الهمم.. القوة الكامنة

لم تغفل الإرادة السياسية عن دور ذوي الهمم في التنمية رغم احتياجاتهم الخاصة التي تتطلب رعاية خاصة مقارنة بالأصحاء، ولم يستثنِ الدستور هذه الفئة من ضمان حقوقهم ومواطنتهم بدون أي تمييز أو تهميش، والتزمت الدولة من خلال دستورها وبشكل صريح بإدماجهم في الحياة الاجتماعية.

ولتعزيز الحماية الاجتماعية والقضائية، والوقاية وتوفير آليات تمكن ذوي الهمم من ولوج مختلف مناحي الحياة دون تمييز، صدر فبراير الماضي القانون رقم 01-25 المؤرخ 21 شعبان 1446 الموافق لـ 20 فبراير 2025 المتعلق بحماية وترقية هذه الفئة من المجتمع.

ويشمل القانون عدة تدابير منها "إدراج سلم تقييم الإعاقة كأداة مرجعية فعالة وموحدة تعتمد عليها اللجان المكلفة بتقييم وضعية الإعاقة عملها"، "إدراج أحكام جديدة تتعلق بالخدمات الصحية، وتوفير الآليات والوسائل الملائمة لرصد وتشجيع البحث العلمي في مجال الكشف المبكر عن الإعاقة والوقاية منها"، "تعزيز استفادة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك التكفل بالمساعدات العينية والأجهزة الاصطناعية ولواحقها والمساعدات التقنية مع ضمان جودتها، بالإضافة إلى المنحة المالية عبر تخصيص إعانة مباشرة على شكل منحة شهرية وضمان التغطية الاجتماعية لهم."

«استفادة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من مجانية النقل أو التخفيض في تسعيراته بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية، النقل الحضري وشبه الحضري، النقل الجوي والنقل البحري، مع استفادة الشخص المرافق لهم من نفس التدابير".

و«ضمان التربية المبكرة لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمؤسسات التربية والتعليم المتخصصة، وتعزيز تمدرسهم الإجباري في مؤسسات التربية والتعليم، بـ "تشجيع فتح أقسام خاصة لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في الوسط المدرسي العادي لتحقيق اندماجهم التعليمي والتربوي."

مع "ضمان التكوين والتعليم المهنيين لأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تخصصات مهنية مكيفة، وتمكين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من إنشاء مؤسسات خاصة لضمان وتربية وتعليم متخصصين للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة المصابين بإعاقة ذهنية". إضافة إلى "تخصيص نسبة واحد بالمائة على الأقل من مناصب العمل للمعتَرف لهم بصفة العامل ذي الاحتياجات الخاصة القادر على العمل، ورفع النسبة المخصصة من أماكن التوقف، والمواقف العمومية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من أربعة بالمائة إلى خمسة بالمائة".

ذاقت الأمرّين من الاستعمار الغاشم

النّا ويزة..جمرات الأسى تطفئها أنوار الحريّة

ذكريات أليمة ما تزال في جعبة الثكالى اللواتي ما يزلن لحد اليوم يبكين أعزاء استشهدوا من أجل الحرية، الدموع تسبق النطق بأي كلمات أو عبارات للتخفيف عن حجم الألم الذين ما يزال يعصر القلوب، ولكن العزاء اليوم، العيش في كنف الاستقلال وتنسم أريج الحرية، على حد قول النّا ويزة، أرملة الشهيد محمد ساهل.

نيليا . م

النّا ويزة من النساء اللائي ترمّلن في عمر الزهور، حيث استشهد زوجها وعمرها لا يتجاوز 27 سنة تاركاً لها فلذات كبده الصغار، لتحمل عنه المشعل وتواصل النضال والكفاح، أين كانت من بين النسوة المبحوث عنهن من طرف المستعمر الغاشم، وقد تعرضت لمختلف أنواع التعذيب من الصعق بالكهرباء وتشريبها الماء، إلى جانب تقييد رجليها ويديها بقطع من قماش فستانها، وهذا من أجل الاستنطاق والاعتراف تحت طائلة التعذيب الذي كان لا يحتمل.

النّا ويزة عرجت في حديثها مع "الشعب" إلى صور الخوف والشعور بعدم الأمان داخل جدران المنازل التي تتعرض للقصف والتدمير بالقنابل، لتجد نفسها في رحلة البحث عن سقف يأويها مع أطفالها الصغار بعد تدمير منزلها الذي تعرض للقصف، لتزيد معاناتها وهي تحاول حماية نفسها وأطفالها من الموت المحقق، خاصة وأنها كانت مستهدفة من طرف المستعمر الغاشم، لتغادر الديار وتحتمي في قرية أخرى هربا من الظلم والتعذيب، وأصوات الرصاص والقنابل التي كان تدوي على مسامعهم.

محدّثتنا التي ما تزال تعانق العلم الوطني وتحمله بين أحضانها، صرّحت وهي تلامسه أنه إبان ثورة التحرير، كن يخبئن العلم الوطني خوفا من المستعمر الذي كان يريد التخلص من كل ما يتعلق بالجزائر، لدرجة كان يزعجه ويثير غضبه مشهد العلم الوطني يرفرف في الأعالي، مضيفة أن التضحيات التي قدمها الشهداء والمجاهدون الذين واصلوا المسيرة، لم تضع هباء حيث ولد الاستقلال من رحم المعاناة بعد مخاض عسير، ليشع معه نور الجزائر الجديدة التي تعبق منها رائحة الحرية والاستقلال والإنجازات الكبرى.

جزائر الاستقلال..عيش في كنف الأمان

النّا ويزة في العقد الثامن من عمرها، وبعد 63 سنة من استقلال الجزائر، ما تزال ذاكرتها تحتفظ بكثير من الأحداث التاريخية، وبكل ما عايشته إبان ثورة التحرير، وكيف تحملت المعاناة تحت وطأة التعذيب، لكن الفرح يطفو على ملامحها. اليوم، وفي الذكرى 63 للاستقلال، ولسان حالها يقول: اليوم أشعر بالأمان ولا أخشى قصف منزلي أو الموت تحت الأنقاض، اليوم، أعيش في بلادي الحرّة.

أحرقت الجزائريّين أحياء وارتكبت جرائم إبادة قبيل الاستقلال

هذه جنايات منظّمة الجيش السري الإرهابية

إنّ مرارة الاستعمار التي عانى منها الجزائريون لم تقتصر على السياسة القمعية لجيش الاحتلال والشرطة، وتعسّف الإدارة الاستعمارية بقوانينها المجحفة، وإنّما تعدّت إلى تحمل المزيد من القمع والجرائم التي مارستها منظمة الجيش السري الإرهابية، وكانت بالنسبة لغلاة المستوطنين الأوروبيين تمثل آخر آمالهم في الحفاظ على مصالحهم الحيوية في المستعمرة، واتخذت عبارة (الجزائر فرنسية L'Algérie française) شعارا لها، ردّا على ما اعتبرته خيانة ديغول للأمة الفرنسية، وعلى مطالب الثوار الجزائريين بالاستقلال واسترجاع السيادة الجزائرية.

عبد الناصر بختي

جامعة وهران 1

وتعد وهران من المدن الجزائرية التي شهدت عمليات الجيش السري الأكثر فظاعة ودموية، ذلك أنها كانت عاصمة العمالة والغرب الجزائري بتعداد سكاني يفوق **400** ألف نسمة يشكل الأوروبيون فيه الأغلبية، ويعيش السكان المسلمون وسط هذه الحشود في أحياء خاصة بهم كالمدينة الجديدة والحمري ومديوني، أو على أطراف المدينة كحي "بتي لاك" و«رأس العين"، بالإضافة إلى عدد من المسلمين وسط الأحياء الأوروبية، هذا الفارق الكبير في تعداد السكان بين المسلمين والأوروبيين دفع بغلاة المعمرين إلى محاولة فرض سيطرتهم على المدينة، وطرد الجزائريين أو إبادتهم، لتخلو لهم، لكنهم اصطدموا بمقاومة وصمود أبناء وهران رغم بطش المنظمة الإرهابية.

وتشير إحصائيات مختلفة إلى أن الجرائم البشعة المنظمة الجيش السري (**OAS**) خلّفت أزيد من **1100** ضحية من المدنيين الجزائريين بوهران بين سنتي **1961** و**1962**.

ويصعب تحديد العدد الحقيقي للضحايا، لأن العديد منهم لم يُدرجوا في سجلات الوفاة للحالة المدنية، نظرا لعدة عوامل ففي بعض الحالات كانوا يدفنون بصفة مستعجلة دون اللجوء إلى الحالة المدنية، وفي حالات أخرى كان من الصعب التعرف عليهم بالنظر إلى أساليب الإعدام، وفي أحيان أخرى كان مجرمو هذه المنظمة يغتالون ضحاياهم، ثم يدفنونهم، وبعد الاستقلال من **1963** إلى **1964** اكتشفت العديد من رفاة جزائريين في أقبية وحدائق منازل المعمرين، كما أن الأغلبية من ضحايا مجازر الطرقات التي كان ارتكبها ضباط مزيفون للجيش في حواجز بالطريق الرابط بين وهران وتلمسان، لم تدون أسماؤهم في السجلات، من جهة أخرى فإن الجزائريين لم يكونوا الهدف الوحيد للمنظمة، حيث استهدفت مجندين في الجيش وضباطا فرنسيين من المشاركين في مكافحتها بفكرة من ليس معنا فهو ضدنا.

نماذج من جرائم الإرهابيّين الفرنسيّين

قامت المنظمة في يوم **20** ماي **1961** بتنفيذ سلسلة من التفجيرات بالقنابل البلاستيكية بلغت **35** انفجارا منها **10** بوهران والباقي بالعاصمة.

وشهد سجن وهران عملية هروب قام بها المجاهد بن قاسميه شاذلي الجيلالي المدعو سي عبد الحميد، شكّلت صدمة للسلطة الاستعمارية ومنظمة الجيش السري بوهران، ولإعادة الاعتبار لها عند الرأي العام، وزعت المنطقة الثالثة للمنظمة بوهران منشورا عبر كل الأحياء الأوروبية، معلنة الحكم بالإعدام على زعيم المتمردين من طرف المحكمة الخاصة بمنظمة الجيش السري في جلستها الطارئة بتاريخ **18** نوفمبر **1961**، وشنّت سلسلة اعتداءات بالقنابل ضد بيوت الجزائريين بالأحياء الأوروبية، وقامت بتحديث أسلحتها لاستعادة ثقة الأقدام السوداء، وترسيخ فكرة أنها "تضرب من تريد ومتى تريد".

كل هذه الأحداث دفعت بالمنظمة إلى توجيه فرقة كوموندو تابعة لها إلى سجن وهران يوم **12** يناير **1962**، مؤلفة من ستة أفراد مرتدين زي الدرك الفرنسي، منهم أنتوان كاتاجين (**Antoine Catagene**) وأنتوان إيميليو (**Antoine Emilio**) بقيادة فونزاليس (**Gonzales**) المدعو بانشو (**Pancho**)، وتحمل وثائق مزورة ممضاة من السلطة الولائية تثبت أمرا من الجنرال إدموند جوهو بتحويل السجناء قراب الهواري، أحمد فريح، صبري عواد بن جبار، وعثمان حمادي، بالتواطؤ مع حراس السجن المتعاطفين مع المنظمة ومدير السجن الذي أرقه هروب سي عبد الحميد.

أخرج الرجال من زنزاناتهم بعنف، ونقلوا بشاحنة مغطاة مرفقة بسيارات المنظمة إلى غابة كنستال، فعذّبوا حتى شارفوا على الموت لإجبارهم على الاعتراف بمعلومات للقبض على سي عبد الحميد، ودام التعذيب أكثر من نصف الليل، ثم صبّوا عليهم البنزين، وأضرموا فيهم النار، وأحرقوهم أحياء لمسح آثار التعذيب، وفي الصبيحة اكتشف السكان منظرا مهولا لجثث متفحمة ورائحة لحم آدمي.

ومن جرائمهم، اغتيال الشهيد محيي الدين بن شاعة ولد محيي الدين بن شاعة في **27** أوت **1917**م بالحي العتيق سيدي الهواري بمدينة وهران، وكان ينتمي إلى مجموعة من الفدائيين تسمى جماعة سي عبد الباقي، حيث أشرف عليها عدد من المناضلين السياسيين في حي سي صالح (بلانتور)، وتعود جذورها التاريخية إلى المنظمة الخاصة (**OS**) التي أنشئت في شهر فبراير **1947**م، وكان الشهيد رفقة صديقه متجهان إلى بلاص دارم (ساحة السلاح – ساحة أول نوفمبر حاليا)، فباغتهما أفراد منظمة الجيش السري بإلقاء القبض عليهما واغتيالهما، لكن وقع اشتباك أسفر عن إصابة الشهيدين برصاصات قرب مقر بلدية وهران، وقبض عليهما متأثرين بجراحهما، وبعد أسبوع من المعاناة والألم توفيا في **02** فبراير **1962**م، ودفنا بمقبرة عين البيضاء.

ومن جرائمهم، تفجير ساحة الطحطاحة، وهي الساحة العمومية بحي المدينة الجديدة بوهران، يتوافد عليها الناس بكثرة يوميا من مختلف المناطق كونها مفتوحة للتجارة والتبضع والفرجة ورؤية الأصدقاء، وبخاصة في شهر رمضان، وفي يوم **28** فبراير **1962** وقع بها انفجار سيارة مفخخة نفذته منظمة الجيش السري بوهران، ورغم أنها لم تكن قادرة على دخول حي المدينة الجديدة، لكن كان لديها عملاء، ومنهم فيليب جاكو (**Philipe Jacqueau**) برتبة ملازم أول. أما الرأس المدبّر لفكرة تفجير السيارة المفخخة فهو التاقراس جولو بول (**aliagrace joulu Paul**)، وهو أوروبي من أصل يوناني، وأحد مؤسّسي المنظمة في وهران، واستخدمت المنظمة شخصا مسلما ليركن السيارة المفخّخة بساحة الطحطاحة، وبالتزامن مع ذلك، قام أعضاء المنظمة المندسين بنشر إشاعات في أحياء الجزائريين بوهران مفادها أن بينهم عملاء للمنظمة بهدف زعزعة الاستقرار وبث الشك بينهم.

كان المناضل محمد بن عبورة في مكان التفجير، ربع ساعة قبل الانفجار، ثم توجّه إلى ساحة سيدي بلال، وهناك توقف مع صاحبه لاقتناء بعض الزلابية قرب مقهى زبان، ثم سمعا انفجارا يصم الآذان هزّ أركان المدينة الجديدة، وتهاطلت على رؤوسهم أمطار من شظايا زجاج النوافذ المجاورة، وتصاعدت في السماء سحابة سوداء كثيفة ملأت الجو برائحة لا توصف. هرع الجميع نحو مكان الانفجار ليجدوا الدمار على مساحة **800** متر مربع، كان السواد يغطي بقايا أشلاء آدامية على الأرض يسيل منها دم أسود، ورائحة اللحم الآدمي المتفحم مزجت برائحة البارود، ووسط الطريق، هيكل سيارة ممزق من نوع بيجو **403**. كان المشهد بشعا، فأرضية الساحة وجدران المنازل والدكاكين والمقاهي بالطحطاحة غمرت ببركة من الدماء والأشلاء التي تطايرت، وعلق بعضها بأسلاك الكهرباء في منظر فظيع، صراخ وشتم لأفراد الجيش الفرنسي الذين جاؤوا المعرفة ما حدث فمنعهم الجزائريون بوابل من الحجارة.

بعدها تنقّل أهل الحي رفقة أعضاء من الشبكات الحضرية إلى مكان الانفجار لجمع ما تبقى من أشلاء وأطراف مبتورة في جو لا يطاق بدا كنهاية العالم، وبادرت بعض النسوة بنزع خمرهن لتغطية الجثث أو فرشها، وجمع الأشلاء المتناثرة فيها، وقام البعض بتغطية الجثث بأوراق الجرائد، ولم يستطع أحد الجلوس على مائدة الإفطار لهول الصدمة، والانشغال بإسعاف الجرحى، وجمعت الجثث وأشلاء الضحايا في قاعة فوق مدرسة الفلاح بغية تجهيزها للدفن في اليوم الموالي.

لم يتوقف الأمر على التفجير فحسب، بل تعدّى إلى استفزاز السكان من طرف الجنود الفرنسيين بإطلاق النار باتجاه الجموع، ناحية حمام "إيسياخم عمر"، مما أجبر الفدائيين على الرد بمسدساتهم (**PM**) فقتل مجاهد جزائري واضطروهم للخروج علنا الاحتواء الجماهير الثائرة التي تريد التظاهر والثار، وتنظيم عمليات الإسعاف في الأماكن الأكثر تضررا، حيث توجّهوا إلى المركز الطبي بشارع تومبكتو، وهرع أطباء متطوعون للعمل في ظروف صعبة، أما المصابون الأخف ضررا فرفضوا التوجه إلى المستشفى الجامعي خوفا من غدر الأطباء والممرضين المتعاطفين مع المنظمة السرية.

إنّ هذه الجريمة النكراء هي نتيجة سيطرة المنظمة السرية على مدينة وهران، لكون معظم سكانها من جنسيات أوروبية فاق تعدادهم **400** ألف نسمة، وكان حي المدينة الجديدة عاصمة الأحياء الإسلامية في وهران، فرمزية المكان تعني ضرب المسلمين في أكبر أحيائهم.

وبداية من عام **1961**م عرفت المدينة صراعا ثلاثيا مريرا بين الجيش الفرنسي وأجهزته الأمنية، وجهة التحرير وشبكاتها الحضرية، ومنظمة الجيش السري والمتعاطفين معها.

وتمثّلت سيطرة المنظمة في تغلغل نشطائها في جميع المؤسسات والميادين كأجهزة الإدارة الاستعمارية والاقتصاد، بالإضافة إلى تواطئ أفراد المؤسسات الأمنية والعسكرية كالشرطة والجيش والدرك، ويرجع اختيار يوم **28** فيفري **1962**م إلى أنه في مثل هذا اليوم من عام **1961** خرج الجزائريون في مظاهرة.

وينبغي التنبيه إلى الدور الذي لعبه جهاز المخابرات الصهيونية "الموساد" بتحريض هود وهران للانضمام إلى منظمة الجيش السري، حيث كان لليهود دور كبير تمثل في التبليغ عن المطلوبين أو تتبعهم، وتنفيذ القتل في حقهم. كما قتل يهود صهاينة وموالون لأوروبي الجزائر المناهضين لاستقلال البلاد العديد من الجزائريين المسلمين في إطار نشاطاتهم شبه العسكرية داخل خلايا المنظمة المسلحة (**OAS**)، خصوصا في مدينة وهران وضواحيها بعد دعوة الجنرال جوهو اليهود للالتحاق بهذه المنظمة الإجرامية، وكان اليهوديان إيلي عطار وأزولاي من بين أبرز عناصرها.

وان سجن وهران المدني (**3700** سجين) على لائحة أهداف المنظمة السرية، فبعد خمسة أيام من تفجير ساحة الطحطاحة، خطط الإرهابيون للقيام بجريمة أخرى بنفس الطريقة في محاولة لتفجير السجن واقتحامه، وإطلاق النار على نزلائه، كونه يضم عددا كبيرا من المساجين الجزائريين ونشطاء جبهة التحرير، فيكون مقبرة لهم، لكن العملية أسفرت عن استشهاد شخصين وجرح **11** شخصا، وعلى إثر ذلك أغلق الحراس البوابات، وانصرفوا خوفا من القوة الضاربة التي كانت تلوح بها منظمة الجيش السري التي فاقت قوة الجيش الفرنسي في المدينة، واندلعت النيران وتصاعد الدخان باتجاه قاعات المساجين المكتظة قبيل إفطار رمضان، حيث كان المساجين في رواق لأخذ حصص الطعام، وساد بينهم الذعر والهلع، وتدافعوا للنجاة من الاختناق أو الاحتراق في غياب الحراس، وعدم وجود منافذ للهرب فاتجهوا ناحية حوض الماء والمراحيض أسفل القاعات لتبريد الحرارة، والتخلص من الدخان الخانق.

تدخّلت فرقة **CRS** بعد مدة وأخطرت رجال الحماية المدنية للإسراع بإطفاء الحريق، وفتحت الأبواب الضخمة بسمك (**10**سم) وأخمد الحريق، وفي تلك الأثناء حاول أفراد من المنظمة الإرهابية اقتحام السجن، واغتيال المساجين، لكن تدخل قوات الأمن حال دون ذلك، وتولوا حراسة السجن بدل الحراس الذين أنهيت مهامهم .كانت الأيام مليئة بالأحداث التي تسبّبت فيها المنظمة السرية، وبخاصة بعد وقف إطلاق النار في **19** مارس **1962**، حيث أعلن الجنرال راوول صالان عن شروع أنصار الجزائر الفرنسية في "عملية المدينة الميتة"، تكملة لسياسة "الأرض المحروقة" التي دعا إليها الرجل الثاني في المنظمة جان جاك سوزيني، وبالفعل قام إرهابيو المنظمة باغتيال مئات الجزائريين، وألقت فرق الموت بكل ثقلها في معركة وهران "لفرض سيناريوهات واهية" بالحفاظ على المنطقة الغربية تحت لواء "الجزائر الفرنسية" المزعومة، ووهران عاصمة لها. وهو ما يفسر مواصلة المنظمة لعملياتها الإجرامية رغم اتفاق وقف إطلاق النار.

ويبقى العدد الحقيقي للضحايا مجهولا نظرا لظروف الحرب وسرية نشاطها، فالمتتبّع لطبيعة أعمال **OAS** الإرهابية يستطيع تصنيفها في خانة الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية؛ لأنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء ولا تزال جرائمها في الجزائر من فبراير **61** إلى جويلية **62** أو ما عرف في الصحافة الفرنسية بمعركة وهران، يلفها كثير من بؤر الظل، نظرا لقلة البحوث والكتابات التي تناولتها بالدراسة والبحث.

اتفاقية لاقتناء 16 طائرة «أ تي ار»

"الجوية الجزائرية" تعزّز شبكتها الداخلية

سعيود: مساع يبذلها القطاع لتغيير وجه النقل الجوي

وقعت شركة الخطوط الجوية الجزائرية، الخميس بالجزائر العاصمة، اتفاقية مع مصنع الطائرات «أ تي ار»، تهدف لاقتناء 16 طائرة جديدة ستوجه لشركة الخطوط الجوية الداخلية، التابعة لها.

وقّع على الاتفاقية كل من المسؤول بالخطوط الجوية الجزائرية، رابح ميدو، ونائب رئيس الشركة الأوروبية ومديرها التجاري، ألكسيس فيدال، بحضور وزير النقل، السعيد سعيود، المدير العام لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، حمزة بن حمودة.

كما حضر مراسم التوقيع الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، رشيد حشيشي، المدير العام للجمارك، اللواء عبدالحفيظ بخوش، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، عمار تاقجوت، رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، كمال مولى، رئيس الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين، شرف الدين عمارة، مسؤولي مؤسسات اقتصادية، ممثلو البرلمان بغرفتيه، إلى جانب سفير إيطاليا لدى الجزائر، ألبرتو كوتيل.

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة، ثمن وزير النقل هذه العملية التي تأتي ضمن المساعي التي يبذلها القطاع «لتغيير وجه النقل الجوي»، مضيفا أنه من المقرر استلام الطائرات الجديدة، خلال السنة المقبلة **2026**.

من جهته، أكد بن حمودة أن هذه الخطوة تأتي «في إطار خطة دعم استثمارية طموحة تهدف لتعزيز أسطول الشركة الجديدة (الخطوط الجوية الد اخلية) وتمهد لمرحلة توسع فعلي في شبكة الرحلات».

أما السيد فيدال، فقد لفت إلى أن هذه الاتفاقية ستجعل من الجزائر من بين كبار مشغلي الطائرات من طراز «أ تي ار» في العالم، مضيفا أن الخطوط الجوية الجزائرية أصبحت بذلك أهم شريك في افريقيا بالنسبة للشركة الأوروبية.

وستحمل الطائرات الجديدة التي ستصنعها الشركة لفائدة الخطوط الجوية الداخلية تحسينات هامة على مستوى المحرك والقيادة وتجهيزات الراحة، حسب المسؤول.

الإعلان عن الهوية البصرية لشركة الخطوط الداخلية

تم، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، الإعلان عن الهوية البصرية لشركة الخطوط الجوية الداخلية، والتي ستطلق خلال شهر جويلية الجاري بعد إتمام عملية نقل ملكية «طيران الطاسيلي» إلى الخطوط الجوية الجزائرية.

تم الإعلان عن الهوية البصرية لهذه الشركة الجديدة، بحضور وزير النقل، السعيد سعيود، المدير العام لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، حمزة بن حمودة، الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، رشيد حشيشي، المدير العام للجمارك، اللواء عبدالحفيظ بخوش، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، عمار تاقجوت، رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، كمال مولى، رئيس الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين، شرف الدين عمارة، مسؤولي مؤسسات اقتصادية، ممثلو البرلمان بغرفتيه، إلى جانب سفير إيطاليا لدى الجزائر، ألبرتو كوتيل.

وستعمل الشركة الجديدة تحت التسمية الرسمية «الخطوط الجوية الداخلية» **Domestic Airlines** وتتضمن هويتها البصرية أساسا اللون الأخضر إلى جانب الأحمر.

ويأتي إطلاق «الخطوط الجوية الداخلية» تجسيدا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الصادرة خلال الاجتماع الخاص المنعقد بتاريخ **12** مارس **2025**، والتي تقضي بإنشاء شركة وطنية مخصصة للنقل الجوي الداخلي، تابعة للخطوط الجوية الجزائرية.

وتم في هذا الإطار، في جوان المنصرم، الشروع في عملية نقل ملكية شركة «طيران الطاسيلي» من الشركة القابضة سوناطراك للأنشطة الخارجية والدعم (التابع لمجمع سوناطراك) إلى شركة الخطوط الجوية الجزائرية، وذلك بموجب اتفاقية بين الطرفين.

ارتفاع عدد المسافرين بأكثر من 8 بالمائة

قامت الخطوط الجوية الجزائرية خلال السداسي الأول من السنة الجارية **2025** بنقل **9، 3** مليون مسافر، ما يمثل ارتفاعا بـ**3، 8** بالمائة في نشاطها مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

وفقا لحصيلة عرضتها الشركة على هامش مراسم إطلاق الهوية البصرية للخطوط الجوية الداخلية، فقد سجلت الخطوط الجوية الجزائرية نقل أزيد من **3، 1** مليون مسافر على الشبكة الداخلية خلال السداسي الأول من **2025**، مقابل **2، 1** مليون مسافر خلال نفس الفترة من **2024**، ما يمثل نموا بنسبة **33، 8** بالمائة.

وبلغ عدد الرحلات المنجزة على الشبكة الداخلية حوالي **40** ألف رحلة، بزيادة قدرها **5، 2** بالمائة.

وخلال موسم الحج لسنة **2025**، قامت الخطوط الجوية الجزائرية بنقل **19076** حاجا، عبر **76** رحلة انطلقت من **10** مطارات جزائرية، في إطار مخطط النقل الجوي الخاص بهذا الموسم.

وفيما يتعلق بالعروض الترويجية التي أطلقتها الشركة، خلال السداسي الأول من السنة الجارية، فقد تم بيع أزيد من **97** ألف تذكرة في إطار عرض رمضان الذي تضمن تخفيضا بنسبة **50** بالمائة، فيما تم بيع **1524** تذكرة من عرض «عيد» (تخفيض بـ**40** بالمائة) خلال **72** ساعة فقط من إطلاقه.

كما شهد عرض «**0** أمتعة» إقبالا كبيرا، حيث تم بيع أزيد من **195** ألف تذكرة، بينما سجل عرض «عطلة» (تخفيض **60** بالمائة على الرحلات الدولية) بيع **213** ألف تذكرة.

وجرت مراسم الكشف عن الهوية البصرية للخطوط الجوية الداخلية، بحضور وزير النقل، السعيد سعيود، الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الجوية الجزائرية، حمزة بن حمودة، الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، رشيد حشيشي، المدير العام للجمارك، اللواء عبدالحفيظ بخوش، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، عمار تاقجوت، رئيس مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، كمال مولى، رئيس الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين، شرف الدين عمارة، مسؤولي مؤسسات اقتصادية، ممثلو البرلمان بغرفتيه، إلى جانب سفير إيطاليا لدى الجزائر، ألبرتو كوتيل.

وخلال هذه المناسبة، قام الرئيس المدير العام للخطوط الجوية الجزائرية، بتكريم وزير النقل «نظير ما قدمه للقطاع منذ تعيينه على رأسه».

كما تم تكريم المدير العام السابق للشركة، شكيب بلايلي، من خلال إطلاق اسمه على قاعة المحاضرات بمقر المديرية العامة للشركة.

منح رخص الاستغلال لشبكات الجيل الخامس..زروقي:

ترسيخ نموذج يجعل من الجزائر منصة رقمية إقليمية

منحت سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، ثلاث رخص إقامة واستغلال شبكات الاتصالات الإلكترونية النقالة المفتوحة للجمهور من الجيل الخامس وتوفير الخدمات المرتبطة بها، عادت للمتعاملين «موبيليس» و«أوريدو» و«جازي».

رست المزايدة على شركة «أ.تي.أم» (موبيليس) في المرتبة الأولى، تلتها شركة الوطنية للاتصالات، الجزائر «أوريدو» في المرتبة الثانية، ثم «أوبتيموم تليكوم الجزائر» (جازي) في المرتبة الثالثة.

وفي كلمة له بالمناسبة، أكد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، سيد علي زروقي، أن خدمات الجيل الخامس تمثل «تدشينا لمسار جديد يطمح لترسيخ نموذج رقمي يجعل من الجزائر منصة رقمية إقليمية».

يذكر أن الإعلان عن نتائج المزايدة الخاصة بمنح هذه الرخص جرى بحضور أعضاء من الطاقم الحكومي وممثلي هيئات رسمية ومتعاملي الهاتف النقال.

جامعة العلوم والتكنولوجيا لوهران:

إطلاق مشروعين لرقمنة الموانئ وحماية البيئة البحرية

أطلق الخميس بجامعة العلوم والتكنولوجيا «محمد بوضياف» لوهران، مشروعان جديدان في مجال رقمنة الموانئ وحماية البيئة البحرية بالتعاون مع شركاء أجانب.

يتعلق الأمر ببرامجي «الموانئ الخضراء» و«شير فور ميد» الممولان من برنامج **INTERREG NEXT MED** ويهدفان إلى تعزيز التعاون العابر للحدود في مجالات رقمنة الموانىء والتحول الطاقوي للأسطول والتنظيم البحري واللوجستي الأخضر، حسب ما ذكره منسق هذين المشروعين وعضو مخبر العلوم والهندسة البحرية الباحث بلعجين بومدين محمد.

وذكر ذات المتحدث لـ «وأج» على هامش إطلاق المشروعين اللذين يدومان لفترة **3** سنوات أنهما على علاقة مباشرة بتهيئة الموانئ بطريقة مستدامة مع الحفاظ على البيئة والقيام بدراسات في هذا الاطار.

ويندرج مشروع «الموانئ الخضراء» في إطار التعاون الجزائري الإيطالي ويتعلق أساسا برقمنة النشاط المينائي والإدارة المتكاملة للخدمات اللوجستية البحرية وإعادة تأهيل السفن وفقا لمبادئ الاستدامة والوقود البديل ومنصات الكربون وغيرها.

أما المشروع الثاني «شير فور ميد» الذي يضم شركاء من تونس ومصر وايطاليا فهو على علاقة بطريقة تسيير الساحل والحفاظ على النسيج البيئي والكائنات المتواجدة فيه والأرصفة الإصطناعية يضيف ذات المصدر الذي أشار أن جمعية باربا‌روس البيئية لوهران تعد أيضا شريكا مهما في هذا المشروع.

ويتعلق هذا المشروع بتعزيز الأرصفة الصناعية لتوليد الثروة السمكية والمحافظة على الكائنات الحية كما سيتم القيام بدراسات عبر وضع أجهزة خاصة لرصد تأثيرات ارتفاع المياه في حوض البحر الأبيض المتوسط، ويتم ذلك بالقيام بتحليل المعطيات وتقييمها لتحديد مناطق الخطر والتكفل بها حسبما أشار له ذات المتحدث.

ومن جانبه، ذكر مدير الصيد البحري لوهران مغني منور صنديد أن هذه المشاريع التي تشارك فيها جامعة العلوم والتكنولوجيا «محمد بوضياف» لوهران تأتي تجسيدا لأهداف إستراتيجية قطاع الصيد البحري وفي إطار تجسيد التزامات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون ذات الصلة بالقطاع وعلى رأسها الرفع من الإنتاج السمكي وتجديد تطوير أسطول الصيد في أعالي البحار وتأهيل تسيير الموانئ من خلال رقمنتها وتحسين أدائها.

تخرّج دفعتين في تقنيات السيارات ومناجمنت وحدات الإنتاج

تخرجت من معهد العلوم والتقنيات التطبيقية لجامعة العلوم والتكنولوجيا «محمد بوضياف» لوهران دفعتان لطلبة الليسانس في تخصصي الصيانة الصناعية وتقنيات السيارات ومناجمنت وحدات الإنتاج. تتكون دفعة تخصص الصيانة الصناعية وتقنيات السيارات من **30** طالبا وتعد الرابعة في هذا التخصص.

أما الدفعة الأخرى فتعد الأولى في تخصص مناجمنت وحدات الإنتاج وأطلقت بالتعاون مع مجموعة «ستيلانتيس الجزائر» لصناعة السيارات من علامة «فيات».

ويهدف تخصص الصيانة الصناعية وتقنيات السيارات الذي أطلق سنة **2019** إلى تأهيل متخصصين في الصيانة الوقائية والعلاجية للمعدات الصناعية والسيارات، فيما يرمي تخصص مناجمت وحدات الإنتاج الذي أطلق سنة **2022** إلى تمكين الطالب من الحصول على التكوين الكافي لإدارة أية وحدة إنتاجية سواء كانت خاصة بصناعة السيارات أو أي صناعة أخرى. وذكر مدير جامعة العلوم والتكنولوجيا «محمد بوضياف» لوهران البروفيسور أحمد حمو، خلال مراسم التخرج، أن «الجامعة لديها دور أساسي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إذ يجب أن تتوقع الاحتياجات وتكوين الكفاءات والإنفتاح على المحيط الاقتصادي ومعهد العلوم والتقنيات التطبيقية يجسد بقوة هذه الديناميكية».

وأشاد ذات المسؤول بإلتزام المعهد بفرقه البيداغوجية والإدارية والشركاء الاقتصاديين منهم «ستيلانتيس الجزائر» لثقتهم ومشاركتهم في المنتوج الجزائري لصناعة السيارات، معتبرا أن الخريجين اليوم «يمثلون جيلا من الشباب المتكونين والأكفاء جاهزين لرفع تحديات العالم المهني ورهانات السلطات العليا المتعلقة بصناعة السيارات».

أما مديرة المعهد ربيعة عز أمو فذكرت أن تخرج هتين الدفعتين «يعد حدثا تكوينيا بارزا يجسد جهود المعهد وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران بتأهيل كفاءات شابة مؤهلة لدخول الحياة المهنية والاستجابة لمتطلبات السوق والاقتصاد الوطني»، معتبرة أنه «يمثل أيضا نجاح التعاون بين الجامعة والقطاع الصناعي».

ومن جانبه، اعتبر راوي الباجي، الرئيس المدير العام لمجمع «ستيلانتيس الجزائر» الذي يعد الشريك الاقتصادي لمعهد العلوم والتقنيات التطبيقية في إطلاق تخصص مناجمنت وحدات الإنتاج، أن «تخرج أول دفعة في هذا التخصص جاء نتيجة تعاون مثمر بين المجمع والجامعة اللذان كانت لهما رؤية موحدة حول تكوين كفاءات قادرة على مواجهة تحديات صناعة السيارات في الجزائر».